



ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N°

10603

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المركز الوطني للفلاحة
41. نهج السافاري - 1002 تونس

F

1

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

الإجابة
عن أسئلة و إستيضاحات مجلس النواب
حول ميزانية وزارة الفلاحة
لسنة 2001

نوفمبر 2000



الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

الإجابة
عن أسئلة و إستيضاحات مجلس النواب
حول ميزانية وزارة الفلاحة
لسنة 2001

نوفمبر 2000

الفهرس

مسائل بحث	الصفحة
أسئلة عامة	
1	ملف التفاوض مع الاتحاد الأوروبي
2	التأهيل الفلاحي
3	الاستشارة الوطنية حول دعم مردودية القطاع الفلاحي
4	الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي
	الموارد المائية
5	مقدم إنجاز الخطة العشرية للموارد المائية
6	المشاريع المستقبلية في مجال تعبئة الموارد المائية
7	تغذية الماشات المائية
8	إستغلال البحيرات والسدود الجبلية
9	مشاريع الإقتصاد في مياه الري بالوسط والجنوب
10	الإستغلال والتكيف بالمناطق السقوية
11	إستعمال المياه المعالجة
12	التزود بالماء الصالح للشراب
13	محطات تحلية المياه المالحة
	الغابات والمراعي
14	مقدم الخطة الوطنية للتشجير وتضمين المراعي
15	التشجير الغابي لدى الخواص
16	مقاومة الحرائق خلال صائفة 2000
17	الخطة الوطنية للحماية من الحرائق
18	المخامع التضموية داخل الفجوات الغابية
19	الخطة الوطنية لمقاومة الإنجراف والتصحر
	البحث والإرشاد والتكوين
20	سائح البحث العلمي خلال السنوات الأخيرة
21	البرامج الجديدة في مجال البحث العلمي الفلاحي
22	تقييم أنشطة الإرشاد الفلاحي
23	مقدم المشروع الرئاسي النموذجي الخاص بالإرشاد الفلاحي

80	نشاط المستشارين الفلاحيين	24
82	خطة تأهيل مراكز التكوين المهني الفلاحي	25
88	البرنامج الرئيسي للمباعثين الشبان	26
	القطاعات المنشقة	
90	نتائج الخطط التنفيذية لتحقيق الأمن الغذائي من المواد الإستراتيجية	27
109	تقدم إنجاز الخواطة الفلاحية للإنتاج الفلاحي	28
111	خطة التحكم في فوائض الإنتاج	29
112	الفلاحة البيولوجية	30
115	اتفاق تصدير زيت الزيتون	31
118	إنتاج البذور	32
120	الرقابة الصحية للمقطيع	33
	اتساع النطاق للقطاع	
122	هيكل الأراضي الدولية	34
124	خطة إصلاح نظام التأمين في القطاع الفلاحي	35
127	تمويل الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي	36
129	مشروع النهوض بالهيكل المهنية الفلاحية	37
131	هيكل المجامع المهنية	38
133	مجامع التنمية	39
	قطاع الصيد البحري	
136	الإستثمارات في الصيد البحري بالمناطق الشمالية	40
137	النتائج الإستكشافية للباخرة سمير	41
	أسئلة حول الفصول	
138	تسوية وضعية عملة الخضائر	42
139	ترسيم الأعوان الوقتيين	43
140	الإنتداب بالمصالح المركزية والجهوية	44
142	مساعدة الجمعيات والوداديات ذات الصيغة الإجتماعية	45

أسئلة عامة

السؤال (1) :

بعد أن إنطلقت المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي حول القطاع الفلاحي ، تطلب اللجنة مدّتها بأنهم الإستنتاجات الأولية ؟

الجواب :

في إطار الإلتزامات التي تعهدت بها البلاد التونسية و محمد بن راشد في اتفاقية الشراكة المالية التي تم إبرامها مع الإتحاد الأوروبي سنة 1995 والمتضمنة لمأور متعددة لتعمية التعاون بين الطرفين من ذلك إحداث منطقة للتبادل الحر وتكثيف مجالات الإعانة والمشورة الفنية ، وخاصة فيما يتعلق بمزيد تحرير تبادل المنتجات الفلاحية . إنطلقت المفاوضات بين الطرفين التونسي والأوروبي منذ شهر مارس 2000 بصفة غير رسمية . ومنذ شهر سبتمبر 2000 بصفة رسمية و تتواصل هذه المفاوضات حاليا بهدف ضبط الإطار الجديد للتبادل التجاري للمنتجات الفلاحية بين الطرفين الذي سيقع إعتماده إنطلاقا من غرة جانفي 2001 .

و تجدر الإشارة أنه إستعدادا لهذه المفاوضات ، وبإذن من سيادة رئيس الجمهورية في خطابه يوم 7 نوفمبر 1998 ، تم تكليف لجنة وطنية تضم جميع الأطراف المعنية بإعداد ملف التفاوض مع الإتحاد الأوروبي بخصوص القطاع الفلاحي . كما أنه في إطار التأهيل الشامل للإقتصاد الوطني الذي أمته ضرورة الإدماج في الدورة الإقتصادية العالمية وما يترتب عنه من إنعكاسات للإتفاقيات الدولية التي تلزم بها بلادنا ، تم ضبط برنامج لتأهيل قطاع الفلاحة و الصيد البحري والتقدم في تنفيذه . ويعتمد هذا البرنامج على نظرة أفقية تهتم كافة التدخلين في القطاع وذلك بإعتماد خطط وطنية تهدف إلى ضمان أفضل الطرق للنهوض بالقطاع . وقد تم تحديد مختلف مكونات البرنامج وكمية إنجازها مع الأخذ بعين الإعتبار مراجعة نظام تبادل المنتجات الفلاحية في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وإنطلاق المفاوضات الخاصة بمزيد تحرير تجارة المنتجات الفلاحية في إطار المنظمة العالمية للتجارة .

و قد أفضت أعمال اللجنة إلى إعداد ملف للتفاوض يحثوي على تطبيق الاتفاقية الحالية وعلى إستراتيجية التفاوض تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والإنتاجية والبيئية للقطاع الفلاحي ، و تستند إلى نتائج دراسة القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية التي تم إعدادها في إطار تنفيذ برنامج تاهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري والتي مكنت من تصنيف المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري ضمن ثلاث مجموعات

- المجموعة الأولى تشمل المنتوجات التي لها قدرة تنافسية والتي بإمكانها مجابهة المزاومة في الأسواق الخارجية و كذلك في السوق الداخلية . و من بين هذه المنتوجات نخص بالذكر زيت الزيتون والقوارص ومنتوجات الصيد البحري .

- المجموعة الثانية تضم المنتوجات التي ليست لها قدرة تنافسية في الوقت الراهن ولكن من الممكن إكسابها قدرة تنافسية عبر تحسين الإنتاجية وشرائح التصرف في الموارد المتاحة . و تشمل هذه المجموعة خاصة القمح الصلب في الضيعات المتوسطة الحجم بالمناطق الشبه جافة والقمح اللين في الضيعات الكبيرة بالمناطق الشبه جافة والحنظل .

- أما المجموعة الثالثة فتشمل المنتوجات الغير قادرة على مواجهة المزاومة والتي يصعب إكسابها قدرة تنافسية في المستقبل . و نخص بالذكر منها لحم الدجاج والسكر وأنماط الإنتاج التقليدية .

و فيما يخص تحطم سير المفاوضات ، فقد ساهمت اللقاءات الغير الرسمية التي تم عقدها في مرحلة أولى بين الطرفين بقسط كبير في الوقوف على طلبات كل جهة و تقريب وجهات النظر . أما المفاوضات الرسمية فقد إنطلقت الجولة الأولى يوم 11 سبتمبر 2000 بالعاصمة البلجيكية ، تلتها جولة ثانية و جولة ثالثة .

ومن أهم ما يستنتج من هذه المفاوضات إلى حد الآن هو إتفاق الطرفين على الإبقاء على كثافة الإمتيازات الحالية المضمنة في الاتفاقية مهما كانت نسبة إستغلالها من هذا الطرف أو ذاك ، والسعي إلى مزيد دفع المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية بين الطرفين بهدف الإستفادة المشتركة لما تشيحه الاتفاقية .

و سوف تتواصل المفاوضات حتى التوصل إلى إتفاق نهائي يدخل حيز التنفيذ إنطلاقاً من غرة جانفي 2001 . و ستشمل الجولات المقبلة من المفاوضات بالنصوص رفع العراقيل التي حالت دون الإستغلال على الوجه الأكمل للفرص التي تشيخها الاتفاقية الحالية لتصدير المنتوجات الفلاحية التونسية نحو السوق الأوروبية (مترات التصدير ، الحصص ، أسعار الدخول) ، بالإضافة إلى الترفيع في حجم الحصص لبعض المنتوجات من هذا الجانب وذاك و إدراج منتوجات جديدة لا تتمتع حالياً بإمتيازات .

هذا وقد أخذت وزارة الغلالمة بكافة الإمتيازات للمحافظة على المصلحة الوطنية من ناحية وعلى مكافحة الغلاطين من ناحية أخرى ولجعل الاتفاق الجديد أداة اقتصادية تزيد دفع صادراتنا من المنتجات الفلاحية نحو السوق الأوروبية التي تعتبر أهم شريك لنا ، والتي تمثل مصحة هامة لمنتجاتنا في طريق غزو أسواق جديدة .

السؤال (2) :

من خلال مختلف الدراسات التي قامت بها الوزارة في نطاق تاهيل القطاع الفلاحي وما هي التحديات الإستراتيجية التي تم التوصل إليها لإكساب القطاع القدرة على المنافسة ومواجهة التحديات ؟

الجواب :

يتمدرج تاهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري في إطار التاهيل الشامل للإقتصاد الوطني الذي أمثته ضرورة اندماج إقتصادنا في الدورة الاقتصادية العالمية وما يترتب عنه من إلتفاتات للإتفاقيات الدولية التي تلزم بها بلادنا من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وإبرامها إتفاقية الشراكة مع الإقتصاد الأوروبي بالإضافة إلى إتفاقيات أخرى للتبادل الحر مع البلدان الشقيقة والصديقة .

و يهدف برنامج تاهيل القطاع الفلاحي إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية لجاذبية مزيد تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في ظل الإتفاقيات المبرمة وذلك بالتركيز خاصة على المردودية الاقتصادية للأنشطة الفلاحية و ربح معركة التوطين والجودة والمنافسة بعد أن تمكن القطاع من ربح معركة الكم ويزود فواتين في الإنتاج لتدبير المنتوجات .

لذلك أولت الدولة عناية خاصة لتاهيل القطاع الفلاحي تعطلت في تأكيد سيادة رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات على إعطاء هذا الموضوع الأهمية القصوى والشروع مبكرا في تاهيل القطاع بما يمكنه من الإستعداد لجاذبية مزيد تحرير مبادلات المنتوجات الفلاحية .

و تجسيدا لذلك قامت وزارة الفلاحة بإنجاز دراسة إستراتيجية لتقييم القدرة التنافسية لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري أفضت إلى تصنيف المنتوجات الفلاحية الوطنية إلى ثلاث مجموعات :

- منتوجات تتوفر فيها القدرة التنافسية وهي زيت الزيتون والقرارة والتمور و لحم الخن و لحوم الأبقار المؤمسة و القمح الصلب والقمح اللين في المستغلات الكبيرة بالشمال و منتوجات الصيد البحري
- منتوجات لا تتمتع بهذه القدرة حاليا لكنها قادرة على إكتسابها وهي الحليب و لحوم الأبقار المحلية والشمير في مناطق الشمال و القمح الصلب في الضيعات المتوسطة بالمناطق شبه الجافة

.. مستوجبات يصعب إنسابها قدرة تنافسية في المستقبل وهي الموسم
البيضاء والحبوب المنتجة في المناطق الجافة وبالضبيعات الصغيرة .

وعلى ضوء هذه النتائج شرعت وزارة الفلاحة في الإستعداد للقيام بتعديلات
في السياسة التنموية و إنطلقت في تقسيم وتحسين الخطط التنموية لضبط الأولويات
القطاعية وفقا للأهداف الإستراتيجية وإعداد البرامج الملائمة لواقع الفلاحة التونسية
بما يساعد على دعم القطاعات التي لها قدرة تنافسية مكتملة والعمل على الرفع في
هذه القدرة لدى القطاعات التي بإمكانها تحسين قدرتها التنافسية .

وفي هذا الإطار قامت وزارة الفلاحة بإنجاز دراسات إستراتيجية أخرى
تتميز في إطار برنامج تأهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري . وشملت هذه الدراسات :

1. إنجاز دراسة حول خدمات الدعم في القطاع الفلاحي أفضت إلى تنظيم
مشروع في الغرض سيقع تدويله من طرف البنك الدولي وسيشروع في إنجازه
في بداية المخطط العاشر . ويهدف هذا المشروع إلى :
- تحسين جدوى منظومة البحث والإرشاد والتكوين الفلاحي
- إحالة بعض الخدمات التنافسية لفائدة القطاع الخاص والمنظمات
المهنية

- تحسين نوعية وجدوى خدمات الدعم التي توفرها المصالح العمومية
في مجال المعلومات والإحصائيات الفلاحية والصحة الحيوانية وحماية
النباتات والمراقبة الصحية والتشخيص في النوعية والنهوض
بالمصادر

2. المشروع في إنجاز الدراسات الجهوية الفلاحية والتي تهدف إلى تحديد
الخصائص الإنتاجية لمختلف جهات البلاد لتكون مرجعا أساسيا لتوجيه
الحوافز والتشجيعات وفق مقاييس الجدوى والسجاعة وأداة بين يدي مختلف
المتدخلين والمباحثين لترشيد الإستثمارات وإحكام إستغلال القدرات المتاحة .

3. المشروع في إنجاز دراسة حول الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي بهدف
وضع إستراتيجية خاصة للنهوض بها .

4. إنجاز دراسة بالتعاون مع وزارة المالية لتقييم نظام التأمين الفلاحي
أفضت إلى إمداد خطة إصلاحية لهذا النظام وإقتراح الحلول الملائمة لتطويره
بداية من الموسم العالي

5. وضع خطة للنهوض بالهيكل المهنية سبق عرضها على إستشارة موسعة في سنة 2001

6. وضع خطة لإحكام التصرف في فوائض الإنتاج

و ستساعد مختلف هذه الدراسات و الإجراءات على التيام بالشعبيات الإستراتيجية اللازمة والرامية إلى تدعيم البقطة النوعية التي يشهدها القطاع وإكسابه القدرة التنافسية الكافية لجابهة تحديات مزيد تحرير مسارات المخرجات الفلاحية

السؤال (3) :

على إثر الإستشارة الوطنية حول دعم مروحية القطاع الفلاحي ، ما هي الخطوات العملية التي قامت بها الوزارة لمقاومة معضلة تجزئة الأراضي الفلاحية ؟

الجواب :

أخذت بحسبة من التدابير القانونية والعملية الهامة لمقاومة ظاهرة تجزئة الأراضي الفلاحية تمثلت في

1 - التدابير القانونية

تم إصدار قانونين بتاريخ 6 مارس 2000 يهدف الأول إلى تنظيم قانون إصلاح الزراعي بالمناطق السطوية العمومية في أثناء شوجيد تشريع الإصلاح الزراعي وإقرار إجراءات عملية تتضمن مبدأ وجوب اعتماد الري لضمان الاستغلال الأمثل للمناطق المجهزة المعرض

أما القانون الثاني فيهدف بالخصوص إلى توسيع مجال تدخل الوكالة العقارية الفلاحية إلى المنطقة السفلى لواءي ماردة وإلي المناطق السطوية الخاصة والمناطق البعلية

وقد ستن هذا التشريع الجديد من إنجاز عمليات تهيئة عقارية ضمن دوائر تدخل وبالتالي المساهمة في مقاومة تشتت الأراضي وتجزئتها بالمناطق السطوية الخاصة والمناطق البعلية

2. التدابير العملية

تم الشروع في تنفيذ برنامج طموح يستند على الفترة المتراوحة بين سنتي 2000 و 2006 مع إقرار هدف يتمثل في إنجاز عمليات التهيئة العقارية على مساحة 30 ألف هكتار (منها 14 ألف هكتار بالمناطق السطوية العمومية و 16 ألف هكتار بالمناطق البعلية و السطوية الخاصة)

وقد تم الشروع خلال سنة 2000 (جانفي - أكتوبر 2000) إلى الشروع في سقي الانجازات بالمناطق السطوية العمومية بحسبة ملحوظة إذ بلغت مساحات المناطق التي صدرت بشأنها أوامر إحداث حوالي 16 ألف هكتار و بلغت مساحات المناطق التي تم بشأنها إقرار مشاريع الضم حوالي 10 آلاف هكتار

و من ناحية أخرى فقد تم في إطار مطابقة جزيرة الأراضي الزراعية و
تنشيتها المشروع في إنجاز مشاريع إعادة التنظيم العقاري بالمناطق البعيدة حيث
بلغت المساحة المعالجة حالياً 7300 هكتار

و لتدعيم نسق العمليات الرأسمية إلى مقاومة تحولات الأراضي الزراعية ، تم
إقرار مبدأ إحدات فروع جهوية للوكالات العقارية الزراعية بكافة الولايات
و تخصيص الوسائل البشرية و المادية لذلك على مراحل

و تهمد الإشارة إلى أن مسألة ملائمة الأوضاع العقارية للأراضي الزراعية
بمختلفات تنموية القطاع بصفة عامة قد حظيت بعناية مشواصلة قصد إيجاد الحلول
الملائمة لكافة الاشكاليات العقارية القائمة

و في هذا الإطار و تنفيذا لتبانيح الاستشارة الوطنية حول دعم مبررات
القطاع الزراعي تم أخذ عديد الاجراءات القانونية منها :

أ - تصفية ما تبقى من أعباس حيث تبين أن بعض الأراضي الزراعية بغير
الجهات لا زالت تخضع لنظام العباس بفعل عدم تصفيتها في الإبان أو تثليلها
برواتب إنزال أو كودار لفائدة الدولة زهيدة في القيمة و لكن لها تأثير سلب على
رهن الأراضي المعنية لفائدة مؤسسات الرهن بغرض الأحياء و التنمية الزراعية و ذلك
عبر سن القانونين التاليين :

- القانون عدد 75 لسنة 1999 المؤرخ في 26 جويلية 1999 لإلغاء جميع رواتب
الانزال و الكودار الموظفة على الأراضي الزراعية لفائدة الدولة كإجراء هام لتنظيم
مالكي قرابة 7 آلاف هكتار من أراضي الأعباس العامة تحميم مستكاثهم الزراعية و بناء
السعي إلى تخليصها من ذلك بشراء تلك المعاليم التي تبين أن مصاريف تصفيتها
تلقو بكثير ريعها

- القانون عدد 22 لسنة 2000 المؤرخ في 22 فيفري 2000 بهدف إعادة تنظيم
الجان الجهوية التي كلفت بتصفية الأعباس لكن لم تتمكن من ذلك في الأجل المحدد
و التي انتهت منذ بداية الستينات من خلال فتح أجل التصفية من جديد و تمكين
الجان المذكورة من اعداد مشاريع التصفية و عرضها على المعنيين بالأمور
و تمكين المستحقين من قسمة الأراضي المشاعة بينهم بالشراعي و تعيين مصفين عند
الإقتضاء طبقا لأحكام القانون العام و إقرار إمكانية تسبق المصاريف التي تقتضيها
التصفية من ميزانية الدولة و توظيف رهن مقابل ذلك على العتبارات المعنية إذ
عادة ما يكون الإتفاق على دفع المصاريف موضوع صعوبات بين المشتركين في الملك

ب - توضيح الملكية و اثباتها

و ذلك من خلال :

- وضع برنامج وطني لاتمام تسجيل ما تبقى من الاراضي الملاحية الغير المسجلة و المقدّر بحوالي 4 مليون هكتار في غضون 20 سنة و ضبط ما يتطلبه ذلك من امكانيات بشرية و مادية .

- تطوير التشريعات الخاصة بشهادة الحوز في اثناء ربط شهادة الحوز بالاحياء و جعلها سندا لاثبات الملكية . و قد صدر في الشان القانون عدد 10 لسنة 2000 المؤرخ في 24 جانفي 2000 لخفض منح شهادة الحوز . مستقبلا ، بالتزام مطالبها بانجاز مشروع احياء او عملية تسمية و لتمكينهم فيما بعد من تقديمها كسند للملكية اثناء طلب التسجيل الاختياري او اثناء المسح الاجباري .

السؤال (4) :

تطلب اللجنة كشفا عن الإستثمار الخاص في القطاع الزراعي بمرز النوايا والإتيار الطعني والأفاق حسب الجهات و تسأل عن مدى مساهمته في دفع التشغيل :

الجواب :

أ - كشف عن نوايا الإستثمار المصرح بها على مستوى وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية :

شهد حجم نوايا الإستثمار المتحصلة على وصل إيداع تصريح بالإستثمار من طرف مصالح الوكالة تطورا من 341 م.د سنة 1997 إلى حدود 408 م.د خلال سنة 1999 أي بنسبة نمو تقدر بـ 20 % وبالنسبة للتسعة أشهر الأولى من سنة 2000 بلغت قيمة هذه النوايا 306 م.د

أما بالنسبة لسنة 2000 فمن المنتظر أن تكون الإنجازات في مستوى إنجازات سنة 1999 أي 408 م.د ، كما يبيحه الجدول عدد 1 .

ب - كشف عن الإستثمارات الخاصة المتحصلة على مقرر إسناد الإمتيازات :

تطورت الإستثمارات المتحصلة على الموافقة للحصول على إمتيازات مجلة تشجيع الإستثمارات من 157 م.د خلال سنة 1997 إلى حدود 276 م.د خلال سنة 1999 وهو رقم قياسي لم يقع تسجيله في السابق ، أي بنسبة تطور تقدر بحوالي 48 % وقد تطورت قيمة هذه الإستثمارات بنسبة 30 % بين سنتي 1997 و 1998 ، و 14 % بين سنتي 1998 و 1999 كما يبيانه الجدول عدد 2 .

وقد شمل التطور مختلف جهات البلاد و سجلت نسب مرتفعة في الوسط والجنوب حيث تقدر نسبة الزيادة بين سنتي 1997 و 1999 بـ :

- 163 % بالنسبة للوسط الغربي ،
- 98 % بالنسبة للوسط الشرقي ،
- 76 % بالنسبة للجنوب الغربي ،
- 45 % بالنسبة للجنوب الشرقي .

ويبين الجدول عدد 3 المتعلق بتوزيع الإستثمارات حسب الأنشطة أن قطاع تربية الماشية المتدمجة مع الترواعات الكبرى يحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين حيث يمثل بين 33 % و 52 % من مجموع الإستثمارات يليه قطاع الأشجار المثمرة الذي يستقطب أكثر من 20 % من قيمة الإستثمارات

ج - كشف حول الإستثمارات الخاصة بالمنجزة :

إعتبارا لصعوبة الحصول على كشوفات حول الإنماز الفعلي للإستثمارات تشمل كافة الفلاحين والبياعين المتحصلين على مقررات إسناد الإمتيازات والذي بلغ عددهم منذ صدور الملة الجديدة 27320 ، فقد تم تقدير قيمة الإستثمارات المنجزة فعليا بالإستناد على التعاينات التي تقوم بها المصالح المختصة عند صرف منح الإستثمار.

ويبين الجدول عدد 4 أن قيمة الإستثمارات المنجزة من صنفى "ب" و "ج" تطور من 130 م د سنة 1997 إلى 163 م د سنة 1998 أي بزيادة بنسبة 19 % وإلى 189 م د سنة 1999 أي بزيادة بنسبة 16 % سنتي 1998 و 1999.

د - مساهمة الإستثمارات الفلاحية الخاصة من صنفى

"ب" و "ج" في إحداث مواطن الشغل :

ساهمت الإستثمارات الفلاحية المنجزة في تدعيم مواطن الشغل العائلية وإحداث مواطن شغل قارة جديدة تقدر بمعدل 5730 سنويا.

و تطورت إحداثات الشغل خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما يلي :

- 5290 مواطن خلال سنة 1997 .

- 5823 مواطن خلال سنة 1998 .

- 6576 مواطن خلال سنة 1999 .

هـ - أفاق الإستثمار لسنة 2001 :

إعتبارا للتطور الحاصل على مستوى الإستثمارات المتحصلة على الموافقة بالإنتفاع بالإمتيازات خلال السنوات الأخيرة ، تبين الإسقاطات أن هذه الإستثمارات تنظر على المستوى الوطني كما يلي :

- توايا الإستثمار : 440 م د .

- الإستثمارات المتحصلة على سقرر إسناد إمتيازات : 233 م د .

جدول عدد 1

تطور حواشي الاستثمار المبرمج بها صغرى "ب" و "ج"
(وحمل إيداع تصحيح بالاستثمار)

الولاية	حصة 1997	حصة 1998	حصة 1999	9 أشهر 2000
1 تونس	1.8	2.4	3.5	3.4
2 أريانة	34.7	18.0	31.2	11.1
3 بن عروس	35.2	35.3	23.9	21.7
4 نابل	62.4	44.0	78.4	54.1
5 زعوان	20.7	4.8	18.4	10.8
6 مدينت	18.8	10.5	19.2	18.9
الشمال الشرقي	173.2	113.1	175.7	124.9
7 باجة	22.1	9.5	8.7	12.0
8 جندوبة	7.1	8.9	9.0	5.5
9 الكاف	7.2	4.9	8.1	7.5
10 مكناس	17.6	13.0	8.9	7.7
الشمال الغربي	52.1	36.1	34.7	33.0
11 القيروان	12.4	20.2	28.7	30.0
12 القصرين	7.4	4.9	10.4	3.8
13 جدي بوزيد	5.1	9.3	24.3	13.1
الوسط الغربي	25.4	34.5	63.4	52.1
14 سوسة	5.7	2.5	4.5	5.4
15 المنستير	12.4	12.2	15.4	11.2
16 المدينة	10.1	10.5	12.3	12.4
17 صفاقس	26.0	36.0	35.2	25.4
الوسط الشرقي	54.3	61.3	67.9	54.4
18 قنصة	4.6	5.7	9.1	5.5
19 توزر	2.9	6.5	19.5	6.3
20 قبلي	6.1	2.4	6.0	7.3
الجنوب الغربي	13.6	16.6	34.6	19.5
21 قابس	8.2	15.0	17.2	9.8
22 مكنين	7.3	6.3	10.9	8.7
23 تطاوين	6.4	1.4	3.5	3.2
الجنوب الشرقي	22.0	22.7	31.9	21.7
المجموع	310.7	254.4	407.9	305.7

جدول عدد 2

تطور الإستثمارات المصايف عليها والمشمولة على
الإستثمارات المالية منقفي 'ب' و 'ج'

الوحدة : مليون دينار

الولايات	سنة 1997	سنة 1998	سنة 1999	9 أشهر 2000
1 تونس	0,9	0,1	3,2	0,3
2 أريانة	15,2	15,9	27,0	4,9
3 بن مروس	12,7	24,5	17,9	6,7
4 نابل	21,7	44,4	36,2	29,6
5 زليان	16,5	8,2	8,5	7,0
6 مدورث	13,0	8,3	10,1	4,4
الشمال الشرقي	87,3	103,4	102,3	32,8
7 بابة	10,9	12,6	7,9	5,9
8 جندوبة	3,6	4,1	7,8	6,2
9 الكف	5,4	2,4	4,6	3,4
10 سليانة	10,5	8,5	6,1	6,4
الشمال الغربي	30,3	27,8	26,3	23,5
11 القيروان	6,4	17,7	24,0	12,7
12 القصيرين	4,7	8,3	9,0	8,4
13 سيدي بوزيد	7,6	14,7	19,5	7,8
الوسط الغربي	20,7	40,7	54,5	28,7
14 سوسة	2,1	2,2	3,2	1,3
15 المنستير	3,8	5,9	7,2	6,3
16 المديية	6,9	7,7	16,7	7,6
17 صفاقس	11,9	9,5	21,7	11,6
الوسط الشرقي	24,6	23,2	48,7	26,3
18 قفصة	3,6	6,5	6,6	3,9
19 توزر	3,9	10,3	11,1	5,3
20 قبلي	5,1	3,2	4,4	1,8
الجنوب الغربي	12,6	20,0	22,2	11,1
21 قابس	5,9	13,0	14,4	6,1
22 مدين	4,6	6,5	5,6	5,3
23 شطاوين	4,4	1,3	1,7	2,6
الجنوب الشرقي	15,0	22,8	21,7	16,0
المجموع	156,6	242,0	275,9	158,8

الجدول عدد 3
توزيع الإنشاءات المصادق عليها من طرف الوكالة حسب الأنشطة صنفية "ف" ج

نسبة لشهر 2003		1999		1998		1997		الأنشطة
%	م	%	م	%	م	%	م	
% 33,1	52,6	% 37,8	104,4	% 41,3	100,0	% 52,5	97,9	- تربية ماشية وزراعات كبرى
% 7,4	11,7	% 12,9	35,5	% 10,2	24,8	% 7,7	14,4	- إنتاج حيواني آخر
% 35,3	56,2	% 21,6	59,5	% 20,9	50,5	% 21,3	39,8	- أشجار مثمرة
% 12,6	20,0	% 11,9	32,8	% 10,8	26,2	% 5,7	10,6	- إنتاج فلاحى آخر
% 3,9	6,2	% 4,1	11,4	% 6,4	15,4	% 4,4	8,3	- صيد بحري وتربية الأحياء المائية
% 7,7	12,2	% 11,7	32,4	% 10,4	25,1	% 8,4	15,6	- خدمات وتحويل أولي متعدد
% 100	158,8	% 100	275,9	% 100	242,0	% 100	156,6	المجموع

جدول عدد 4
كشف حول الإستثمارات المضمرة منفي "ب" و"ج"

الإستثمارات المضمرة				الولايات
9 أشهر 2000	سنة 1999	سنة 1998	سنة 1997	
581	1776	1012	2508	1 تونس
7474	16509	12157	11987	2 أريانة
7023	15325	16287	10764	3 بن عروس
17685	28398	27330	20149	4 سابل
4803	7163	8787	11418	5 ريموان
4996	7430	7698	9664	6 بنزرت
41941	76620	73570	65889	الشمال الشرقي
4125	7657	9157	8199	7 باجة
4251	4686	3199	3623	8 صفاقس
2125	2944	2842	3519	9 الكاف
3796	5298	6537	8374	10 سليانة
14299	20583	21733	21713	الشمال الغربي
9260	15449	10137	5846	11 القيروان
4677	6027	4962	3453	12 القصرين
6097	12111	8510	6043	13 سبيعي موزيت
20334	33587	23509	15341	الوسط الغربي
1101	2037	1963	1719	14 سوسة
3539	4617	3646	2572	15 المنستير
5719	9067	5070	4172	16 المهدية
8186	12257	7790	8427	17 سلفين
18546	27948	18370	14899	الوسط الشرقي
2763	4443	3631	2187	18 قلعة
4123	7323	5542	2813	19 سدر
1602	2806	2473	2380	20 فكي
8488	14574	11645	7381	الجنوب الغربي
3654	9226	6953	3504	21 قابس
3118	4623	4776	2923	22 مكنين
1358	1422	1802	2708	23 سخاوين
10130	15271	13534	9013	الجنوب الشرقي
113438	188585	162363	136252	الجميوع

جدول عدد 3

مواطني الشغل القارة ١٢ شه في نطاق الإستثمارات المصادق عليها
للمحصل على إشتارات مجلة تشجيع الإستثمارات صنفى "أ" و "ب"

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الولايات	سنة 1997	سنة 1998	سنة 1999	9 أشهر 2000
1 تونس		4	13	
2 أريانة	143	84	314	94
3 بن مرس	176	432	275	274
4 بايل	262	836	775	510
5 زعنون	981	372	184	112
6 بسرت	386	259	263	119
الشمال الشرقي	2849	1999	1829	914
7 بام	217	41	50	65
8 جندوبة	192	206	205	206
9 الكوف	188	129	178	89
10 سبالة	419	409	319	347
الشمال الغربي	1018	783	732	690
11 القيروان	416	743	1211	619
12 القسرين	111	317	42	395
13 سيدي بوزيد	303	543	565	165
الوسط الغربي	870	1603	2211	1199
14 سوسة	47	84	81	57
15 المنستير	366	356	233	180
16 المهدية	115	143	521	161
17 مكناس	206	157	233	113
الوسط الشرقي	734	772	1968	511
18 قفصة	134	170	154	100
19 توير	53	163	13	32
20 فكي	73	16	49	2
الجنوب الغربي	262	349	243	154
21 فاس	99	183	197	100
22 مكنين	99	100	113	72
23 تطاوين	202	42	75	61
الجنوب الشرقي	400	325	395	233
المجموع	5190	5823	6578	3486

السؤال (5) :

ما هو مدى تقدم إنجاز القطة العشرية للموارد المائية وذلك تماشيا مع المخطط الجهوية المعدة لذلك ؟

الجواب :

1. التقدم الإجمالي لإنجاز القطة :

بلغت مختلف مكونات القطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية نسبة متقدمة من الإنجاز و من المتوقع أن يتم تعبئة 1015 مليون متر مكعب من المياه إلى موفى سنة 2000 أي ما يمثل 75 / من أهداف القطة المقدرة بـ 1.4 مليار متر مكعب سنويا .
وتنوزع الكميات المعينة حسب المنشآت المنجزة كالآتي :

670 مليون متر مكعب تمت تعبئتها عن طريق 6 سدود كبرى من بينها ثلاثة سدود هامة وهي سجنان و بربرة و سيدي البراق و 113 سدا جيليا و 510 بحيرة جبلية و 3040 منشأة لغرض المساء وتغذية المائدة .
380 مليون متر مكعب تمت تعبئتها عن طريق 900 بئرا استكشافية و 580 بئرا للاستغلال .

هذا وقد مكنت المنشأة المنجزة ضمن القطة من الرفع في كميات المياه المعينة التي من المنتظر أن تبلغ 3.8 مليار متر مكعب سنويا في أواخر سنة 2000 بينما كانت الكميات لا تتعدى 2.8 مليار متر مكعب في أوائل القطة (سنة 1990) وبالتالي ارتفعت نسبة التعبئة من 60 / خلال سنة 1990 إلى 83 / في أوائل سنة 2000 .

كما سيكون هذا النسق من إنجاز القطة وكذلك التمويلات الخارجية المتاحة حاليا من بلوغ مستوى تعبئة يناهز 3.9 مليار متر مكعب عند نهاية المخطط التاسع أي بنسبة 65 / من الموارد ومن المنتظر أن يتم استكمال إنجاز جميع عناصر القطة في أوائل المخطط العاشر، لترتفع كمية المياه المعينة إلى حوالي 4.1 مليار متر مكعب أي بنسبة 90 / من جملة الموارد المائية .

1. السدود الكبرى :

تتضمن القطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية إحداث 21 سدا تمكن من إضافة تعبئة 740 مليون متر مكعب سنويا بتكاليف جمالية قدرها 1400 مليون دينار .

السؤال (5) :

ما هو مدى تقدم إنجاز القطة العشرية للموارد المائية وذلك تماشيا مع المخطط الجهوية المعدة لذلك ؟

الجواب :

1. التقدم الإجمالي لإنجاز القطة :

بلغت مختلف مكونات القطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية نسبة متقدمة من الإنجاز و من المتوقع أن يتم تعبئة 1015 مليون متر مكعب من المياه إلى موفى سنة 2000 أي ما يمثل 75 / من أهداف القطة المقدرة بـ 1.4 مليار متر مكعب سنويا .
وتنوزع الكميات المعينة حسب المنشآت المنجزة كالآتي :

670 مليون متر مكعب تمت تعبئتها عن طريق 6 سدود كبرى من بينها ثلاثة سدود هامة وهي سجنان و بربرة و سيدي البراق و 113 سدا جيليا و 510 بحيرة جبلية و 3040 منشأة لغرض المساء وتغذية المائدة .
380 مليون متر مكعب تمت تعبئتها عن طريق 900 بئرا استكشافية و 580 بئرا للاستغلال .

هذا وقد مكنت المنشأة المنجزة ضمن القطة من الرفع في كميات المياه المعينة التي من المنتظر أن تبلغ 3.8 مليار متر مكعب سنويا في أواخر سنة 2000 بينما كانت الكميات لا تتعدى 2.8 مليار متر مكعب في أوائل القطة (سنة 1990) وبالتالي ارتفعت نسبة التعبئة من 60 / خلال سنة 1990 إلى 83 / في أوائل سنة 2000 .

كما سيكون هذا النسق من إنجاز القطة وكذلك التمويلات الخارجية المتاحة حاليا من بلوغ مستوى تعبئة يناهز 3.9 مليار متر مكعب عند نهاية المخطط التاسع أي بنسبة 65 / من الموارد ومن المنتظر أن يتم استكمال إنجاز جميع عناصر القطة في أوائل المخطط العاشر، لترتفع كمية المياه المعينة إلى حوالي 4.1 مليار متر مكعب أي بنسبة 90 / من جملة الموارد المائية .

1. السدود الكبرى :

تتضمن القطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية إحداث 21 سدا تمكن من إضافة تعبئة 740 مليون متر مكعب سنويا بتكاليف جمالية قدرها 1400 مليون دينار .

تقدم إنجاز الخطة الى شهر نوفمبر 2000

بلغت السدود التي انتهت أشغالها أو التي هي في طور الإنجاز أو الإعداد للإعلان عن العروض 13 مدا بطاقة جملة تقدر بـ 600 مليون متر مكعب و بتكلفة تناهز ألف مليون دينار.

(أ) السدود التي انتهت أشغالها :

بلغ عدد السدود التي انتهت أشغالها ستة سدود وهي سجنان وبربرة وسيدي مكيث و الرمل وبربرة وسيدي البراق . وتقدر طاقة إستغلالها بحوالي 450 مليون دينار متر مكعب وبلغت تكاليفها الجمالية 680 مليون دينار.

فيالتسبة لمركني بربرة و سيدي البراق ، فقد انتهت اشغال البناء الخاصة بالمدين في أكتوبر 1999 ، و يجري حاليا بالتسبة لمركن بربرة اجراء التشغيل التجريبي لمحطة الضخ ونفق تحويل المياه . أما بخصوص مركن سيدي البراق ، فإن الاشغال جارية حاليا لانهاء تجهيز محطة الضخ والربط مع سد سجنان ومن المتوقع ان تنهي الاشغال كلها في غضون الثلاثة الأولى من سنة 2001.

هذا وتجدر الاشارة الى ان الطاقة الجمالية لسدود سجنان وبربرة وسيدي البراق تبلغ لومدها 430 مليون متر مكعب تمثل 60 ٪ من طاقة شطة السدود الكبرى . كما تجدر الملاحظة الى اهمية المسألة التوسعية في انجاز هذه السدود الكبرى حيث فاقت نسبة مساهمتها 60 ٪ في بربرة وسيدي البراق وبلغت 100 ٪ في سد الرمل.

(ب) السدود التي هي في طور الاشغال :

بلغ عدد السدود التي هي في طور الانجاز خمسة سدود وهي الصبي (سن محروس) ، الزرقاء (جندوبة) ، الرميل (سفيانة) ، البرك (القصرين) و العبيد (نابل) . وتسمح بتعبئة 60 مليون متر مكعب بتكلفة جمالية تناهز 120 مليون دينار . وتجري الاشغال فيها بنسق عادي.

(ج) السدود التي هي في طور إعداد المناقصات قصد انطلاق

الاشغال :

تم سنة 2000 توفير التسويلات اللازمة لـ 3 سدود إضافية من القطعة وهي سدود الكبير والمولى (جندوبة) وسفيانة (القصرين) . وتبلغ طاقة هذه السدود 60 مليون متر مكعب وبلغت تكلفتها 200 مليون دينار.

وعند تم إكمال العروض بالنسبة لأشغال سد الكبير في مدین بجري حاليا إحداه
صفحات الأعلان عن العروض بالنسبة لسد المولى وسد سفيسية

أما السدود المخططية ومدتها 7 فهي في طور الدراسات التفصيلية قصد
الحصول على التصاريح والتأشيرات المتعلقة بالشغالها في غضون سنة 2002 وهي تنم
سدود الزياتين و المرسية والقنوج والمالح والطين والدويميس من ولاية بنزرت ومدينة
ولاية مكناس

ويجدر الإشارة أن الدراسات التفصيلية الخاصة بسدود المالح والطين
و الدويميس المتأخضة لشيرة إشكل تراخي التوازن التسيطي للمبيرة وتم مراجعة خصم
التميز من هذه السدود إختيارا للموارد المعينة بسدود أقصى الشمال التي تم أو سيتم
رابطها بغير مستطع مياه الشمال، وستساهم هذه السدود الثلاثة في إنجاز مطزون
احتياطي هام من المياه يتم استغلاله خلال الفترات الصعبة.

وتسمح هذه السدود الصغيرة المخططية بتعبئة 140 مليون متر مكعب وبكلفة
جمالية قدرها 180 مليون دينار. هذا ويجري حاليا إتمام الدراسات التفصيلية لتثبيت
سطح سدان مبررة ومطابقة الخط الرابط بين سدي سيدي الجراق وسد سجان بكلفة
110 مليون دينار. ومن المتوقع إنطلاق الأشغال سنة 2002 إثر الحصول على التصاريح
و سيتمكن هذا التساق من استكمال إنجاز السدود الكبرى في الأجل المحدد لها وفي إطار
الكتلة التي تم تقديرها.

2. السدود الجبلية :

تتضمن الكتلة الوطنية لتعبئة الموارد المائية إنجاز 203 سدا جبلية في
13 ولاية تسمح بتعبئة 110 مليون متر مكعب سنويا بتكاليف جمالية قدرها 400 مليون
دينارا.

ويجدر الإشارة أنه تم منذ الإستقلال وإلى 1990 إنجاز 22 سدا حيايا مكنت
من إستيعاب 15 مليون متر مكعب سنويا أهمها مولاية بنزرت وولاية تلمس.

وتشعب هذه السدود الجبلية دورا هاما في الحماية من الإنجراف وتغذية الموارد
المائية الصوفية وإحداث نقاط مياه في المناطق الصعبة لسقي الحيوانات وكذلك لري
مسااحات سطوية حولها.

مدى تقدم الإنجاز إلى شهر نوفمبر 2000

تمت برمجة 178 سدا من 1990 إلى 2000 تسمح بتخزين 240 مليون متر مكعب
بتكاليف جمالية بلغت 350 مليون دينار.

وقد تم إلى تاريخ نوفمبر 2000 الانتهاء من أشغال 113 سدا طاقية خزنيتها العمليّة تقدر بـ 160 مليون متر مكعب وبمكلفة تقارب 200 مليون دينار في حين أن الأشغال جارية بالنسبة لـ 38 سدا بمسب متفاوتة، مستمكن من تخزين حوالي 50 مليون متر مكعب وبمكلفة قدرها 80 مليون دينار، كما يوجد حاليا 27 سدا في طور إعداد المصاحات.

وقد شمل برنامج السدود الجبلية إنجاز بعض السدود الجبلية الصغيرة وكبيرة الحجم مثل بوحية بولاية القصيرين (طاقته 5.5 مليون متر مكعب وتكلفته 8 مليون دينار) وزلفور بولاية الكاف (طاقته 2.6 مليون متر مكعب وتكلفته 4 مليون دينار) والنج بولاية القيروان (طاقته 3.5 مليون متر مكعب وتكلفته 2.5 مليون دينار) وعين السباحة بولاية القصيرين (طاقته 4.5 مليون متر مكعب وتكلفته 4 مليون دينار) والشيرات بولاية سيوة (طاقته 5 مليون متر مكعب وتكلفته 6.2 مليون دينار) والمدراشي بولاية الكاف (طاقته 5 مليون متر مكعب وتكلفته 5.5 مليون دينار).

كما شهد إنجاز الخطة تفاعلا إيجابيا للمقاولات التونسية إذ يساهم في إنجاز الأشغال قرابة 35 مقولة بعد أن كانت لا تتعدى الأربع أو خمس مقاولات في أول الخطة.

هذا ونظرا للتأثيرات الإيجابية التي تسببها هذه السدود الجبلية ونظرا للتجربة التونسية الحاصلة لتسليمها والمتابعة تنفذها، وافقت بعض الجهات المالية العالية على المساهمة في تمويل هذه المشاريع.

كما أن السدود الجبلية التي تم إنجازها تساهم مساهمة شريفة في تدعيم تغذية المائدة المائية الجوفية وبالخصوص مائدات السافور والفحص من ولاية زغوان ومائدة سيدي محمود من ولاية القيروان ومائدات فريانة وتلت وسبيبة من ولاية القصيرين كما مكنت هذه السدود من إنجاز 30 منطقة سنوية حولها تمسح في مجملها 3000 هكتار وسترتفع هذه المساحة في نهاية الخطة إلى 10 آلاف هكتار موزعة على المناطق الريفية الصغيرة بالشمال والوسط.

وتجدر الإشارة أن استغلال هذه السدود الجبلية مازال غير مكثف بالقدر الكافي نظرا لوجودها في مناطق صعبة المسالك وكذلك لضعف موارد المستفيعين بها. وتتضافر الجهود مع السلط الجهوية ضمن البرامج الجهوية لتمكين المستفيعين من موارد إضافية (معدات وغراسات وأيام عمل) ومساعدتهم على ترويح منتوجهم مما يساعد في تحسين نسبة الاستغلال لمياه السدود المنجزة وتحسين ظروف العيش بهذه المناطق.

وقد اعترضت الخطة منذ البداية بعض المشاكل تنحصر ضمن 4 محاور كانت من أهم أسباب حصول تأخير نسبي في أجال إنجاز الخطة وهي:

- الانتزاعات العقارية
- قلة عدد المقاولات المختصة و ضعف طاقتها
- توفير التمويلات اللازمة
- استغلال المياه النعيسة بالسدود الجبلية المنجزة

فمخصوص الانتزاعات العقارية، تجدر الإشارة إلى الاعتراضات التي شهدتها القطعة في السنوات الأولى من الإنجاز بولاية بجاية ومايل، وكذلك طول الاجراءات التي تتطلبها تراتيب الانتزاعات وجبر الأصرار. وقد تم التحكم في هذه المشاكل بتطابق الجهود مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والمصالح الجهوية.

وقد تم اعتماد تمويل الأراضي المنتزعة بأراضي دولية كلما توفرت هذه الأراضي بمناطق مجاورة ودفع المستحقين نقدا في الحالات الأخرى. مع القيام وفي الأجل الكافية بالدراسات والأبحاث العقارية اللازمة لكل سد جبلي قبل الشروع في الأشغال.

ورغم ذلك فيبقى مشكل المستحقين فاقدي المستندات القانونية قائما رغم إيداع اعتمادات لغايتهم بالنظرية العامة أو بمجلس الولايات. وإن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية منكببة لإيجاد الحلول الملائمة لمثل هذه الحالات.

أما بخصوص توفير المقاولات المختصة فقد كان عدد هذه المقاولات لا يتعدى الخمسة في أوائل الخطة وقد سمحت وزارة الفلاحة بالتعاون مع المهنة على تحسين مردود المقاولات القائمة والحث على بيع مقاولات جديدة قصد توفير طاقة كافية لإنجاز الخطة في الأجل المحددة وقد عهد إنجاز الأشغال إلى قرابة 35 مقاولا مختلفة ولم يعد عنصر توفير المقاولات مشكلا في الوقت الحاضر.

أما في ما يتعلق بالتمويلات، فإن الميزانية ساهمت إلى سنة 2000 في تمويل السدود الجبلية بمبلغ 210 مليون دينار أي بنسبة 60 بالمائة من الكلفة الجبلية للمشاريع المنجزة في حين ساهمت صناديق التمويل الخارجية بمبلغ 140 مليون دينار وتجدر الإشارة أن تمويل الخطة إلى غاية سنة 1994 تم على اعتمادات الميزانية لوحدها.

أما بالنسبة للسدود المتبقية وعددها 25 سدا جبليا، فقد تم اقتراح تمويلها على صندوق أبي ظبي للتنمية مما سيسمح من استكمال تمويل كل السدود الجبلية المبرمجة ضمن الخطة الوطنية لشعبة الموارد المائية.

3. البحيرات الجبلية :

أقرت الخطة الوطنية العشرية إنجاز 1000 بحيرة جبلية لشعبة 50 مليون متر مكعب من مياه السيلان بتكلفة جملية تقدر بـ 100 مليون دينار.

وقد انطلق في إنجاز هذه الخطة بداية من سنة 1990 عن طريق الإنجاز المباشر بالوسائل الذاتية للإدارة وبداية من سنة 1992 وقع الاعتماد تدريجيا على المقاولات الخاصة لإنجاز هذا البرنامج حيث أصبح يميز كليا عن طريق المقاولات.

وإلى نهاية سبتمبر 2000 بلغت الإنجازات المسجلة 510 بحيرة وهو ما يمثل 51 بالمئة من خطة المنشآت المزمجة ضمن الخطة. وقد مكنت البحيرات المنجزة من خلق طاقة مخزن تقدر بـ 50.3 مليون متر مكعب وهو ما يعادل أهداف القطعة. وبالتالي من المنتظر أن تتجاوز طاقة الخزن تقديرات الخطة. (52 مليون متر مكعب مع نهاية سنة 2000) باعتبار 15 بحيرة جديدة في طور الإنجاز الفعلي.

وستبلغ الاعتمادات الضرورية لإنجاز هذا البرنامج خلال سنة 2001 حوالي 11 مليون دينار وذلك ضمن المشاريع والبرامج التالية:

- مشروع التصريف في الموارد الطبيعية الممول من طرف البنك العالمي
- مشروع تشييد الشمال الشرقي بولاية الكاف
- مشروع التنمية الريعية المتكاملة والتصريف في الموارد الطبيعية
- البرنامج الوطني الذي يشمل 29 بحيرة بالولايات الغير الممولة من طرف المشاريع المذكورة أعلاه.

ومن المنتظر أن تكون الإنجازات الفعلية في حدود 672 وحدة مع نهاية النقط التاسع، وتبقى 325 لإنجاز خلال النقط العاشر بتسويات عملية تقدر بـ 55.3 مليون دينار.

4. منشآت تغذية المائدة ونشر مياه السيول:

ألبرت الخطة الوطنية لإنجاز 4290 وحدة من السدود الصغرى لتغذية المائدة ونشر مياه السيول بتكلفة إجمالية تقدر بـ 516 مليون دينار وقد بلغت الإنجازات المسجلة إلى نهاية شهر سبتمبر 2000، 3041 وحدة وهو ما يمثل 71 بالمئة من خطة أهداف القطعة الوطنية.

5. الموارد المائية الجوفية :

تبلغ طاقة الموارد الجوفية العميقة حوالي 1750 مليون متر مكعب سنويا ، و إلى حدود سنة 1990 بلغت كميات المياه التي تمت تعبئتها 836 مليون متر مكعب عن طريق 1831 بئرا عميقة .

و تضمنوي القطعة الوطنية على إستيعاب ما تبقى من هذه الطاقة عن طريق :
- إحداث 610 بئرا عميقة جديدة عمقها الجعلى 165 كلم بكلفة 60 مليون دينار
تمكن من تعبئة حوالي 266 مليون م³ في السنة

- تعويض 540 بئرا عميقة قديمة بأخرى جديدة عمقها الجملي 150 كلم
و بكلفة 45 مليون دينار.

و لتعميق الدراسات الخاصة بالوارد الجوفية فقد تضمنت الخطة كذلك إنجاز
1150 بئرا استكشافية عمقها الجملي 425 كلم و كلفتها 170 مليون دينار تمكن من تعبئة
حوالي 370 مليون م³ في السنة كموارد إضافية و إنجاز 1300 بئرا لمراقبة المائدة
الجوفية عمقها الجملي 345 كلم و بكلفة تبلغ 70 مليون دينار.

و تبلغ بذلك تكاليف الخطة بالنسبة للآبار العميقة و آبار المراقبة 345
مليون دينار.

(أ) مدي تقدم إنجاز الخطة إلى شهر نوفمبر 2000 :

- تم إلى شهر نوفمبر 2000 إنجاز ما يلي :
- 899 بئرا استكشافية أي ما يمثل 76 % من أهداف الخطة بينما تمثل الآبار
الإحصائية منها حوالي 73 % وقع السغلال معظمها لتوفير الماء الصالح
للشرب أو لإحداث مناطق سقوية جديدة.
- 632 بئرا للمراقبة و هو ما يمثل حوالي 50 % من برنامج الخطة
- 880 بئرا عمومية و هو ما يمثل 73 % من برنامج الخطة
- 1123 بئرا عميقة أنجزت من طرف الخواص .

و في ما يتعلق بآبار المراقبة و نظرا لضعف نسبة الإنجاز فقد حرصت
الوزارة خلال السنوات الأخيرة على الرفع من نسب الإنجاز و ذلك بتشريك المقاولات
الخاصة في إنجاز هذا البرنامج إلى جانب الإدارة مما مكن من مضاعفة نسب الإنجاز
المقارن بالسنوات الأولى من الخطة إضافة إلى رصد الاعتمادات اللازمة لإنجاز
هذه البرامج .

هذا و لقد مكنت هذه الآبار المنجزة ضمن الخطة من تعبئة حوالي
377 مليون م³ في السنة أي بنسبة 82 % من أهداف الخطة المقدرة بـ 458 م³/السنة

هذا ومن المأمّل أن تبلغ نسبة التعبئة 95 % من الموارد الباطنية القابلة
للاستغلال وذلك في موفى سنة 2001 .

لقد تم أيضا خلال الفترة 1991 - 1999 القيام بعمليات فحص عميقة على
561 بئرا عميقة قديمة مغطاة سمح بتشخيص أسباب تدهور إنتاجيتها و مكن من إنقاذ
255 بئرا عميقة مما جلب الدولة مصاريف تعويض هذه الآبار التي تقدر بـ 13 مليون
دينار .

ب - التغذية الاصطناعية للطبقات الجوية

شرع في هذه العملية منذ سنة 1992 بحيث أمكن إلى حد الآن استعمال ما يقارب 274 مليون متر مكعب للتغذية الاصطناعية بالعديد من المواقع (الخبيدية، منزل بوزلغة، وادي سوحيل، القبة، الشافور، الطحص، ستيانة، الحج، سهل القيروان، سيبة، تلات، لمريانة، وادي الخيرات، طبشة، أم القصب، القرش)، مما سمح بتحسين وضعية المناسيب المائية للعديد من الطبقات الخاصة للتغذية (الخبيدية بارتفاع المنسوب بـ 1 م وسليانة بـ 1.5 م) وتناقص ملوحة مياهها (روس كوشين انخفاض بـ 1.3 غ/ل وواشي سوحيل بـ 0.7 غ/ل) .

و تبرز الجداول الملاحقة مدى تقدم الخطة على المستوى الجهوي و الخاصة بالسدود والبحيرات الجبلية والحفريات العميقة .

1 - الوضعية الحالية لاستغلال الطبقات الناشئة

نوع الطبقات	حالة الاستغلال	العدد المعني	الموارد المتاحة مليون م ³ /س	الاستغلال الحالي	الملاحظات
	الطبقات الناشئة الترفيغ في الاستغلال	122	361	223	- إمكانية الترفيع في الاستغلال في حدود 135 مليون م ³ /س - التشجيع للاستعمال تقنيات الاقتصاد في الماء
	الطبقات الناشئة طبقات ذات استغلال الغليظة العمق يساوي الموارد (أقل من 50 مترا)	22	30	30	- مراقبة الاستغلال كميا و نوعيا و ترشيده التشجيع على استعمال تقنيات الاقتصاد في المستعمل
	الطبقات المستنزفة	67	329	492	- مراقبة الاستغلال كميا و نوعيا - التغذية الاصطناعية - وضع الأنابيب والتطبيقات الغازية لحماية الموارد
	المجموع	211	720	745	
طبقات الناشئة عميقة	الطبقات الناشئة للترفيع في الاستغلال	236	530.4	415	- إمكانية الترفيع في الاستغلال في حدود 415 مليون م ³ /س - التشجيع على استعمال تقنيات الاقتصاد في الماء
	الطبقات ذات استغلال يساوي الموارد	2	2.1	2.1	- مراقبة الاستغلال كميا و نوعيا و ترشيده التشجيع على استعمال تقنيات الاقتصاد في الماء
	الطبقات المستنزفة	20	244.3	500.2	
	المجموع	258	1250	1030.6	

توزيع المعمرات الميضية المنجزة منذ سنة 1990
(نوفمبر 2000)

الولاية	المعمرات التي تم إنجازها		المعمرات التي طوّر الأعمار		المعمرات التي طوّر المرافق الصحية	
	العدد	مالية الدين (ألف و.د)	العدد	مالية الدين (ألف و.د)	العدد	مالية الدين (ألف و.د)
باجة	32	3630	3	310	0	0
أريانة	21	1051	2	97	2	97
بن عروس	20	1572	0	0	2	115
بناقل	36	3250	0	0	0	0
زغوان	58	5755	0	0	0	120
بئررت	50	4383	2	140	0	0
مخدوية	24	2049	1	100	6	6549
الكل	43	3604	2	287	3	200
سليانة	70	5307	2	233	0	0
سوسة	25	2496	0	0	0	0
المنستير	6	349	0	0	0	0
الهدية	8	825	0	0	0	0
المعروان	38	4140	0	0	0	0
المعمرين	56	7282	3	419	5	504
سبيتي بوزيد	31	3452	0	0	1	200
صفاقس	2	277	0	0	0	0
المجموع	510	50270	15	1576	19	1779

تقدم الحاز خطة الابار العميلة حسب الولايات (نوفمبر 2000)

أبار الاستغلال العمومية			الابار الاستشفائية			الولاية
النسوب (ل/ك)	المعلق (م)	العدد	النسوب (ل/ك)	المعلق (م)	العدد	
717	589	11	379	317	5	تونس
177.5	1029	8	294.3	546.2	32	أريانة
134.6	1371	8	242.6	617.8	28	بن مرس
902.9	8077	45	1117.4	14994	44	ناظر
462.8	3418	26	982.9	8984	46	وهران
329.3	2471	26	533.6	6921	53	مغرونة
141.1	2240	25	517.6	6454	52	باجة
737.3	4148	33	1264.8	6239	41	جندوبة
279.3	2686	17	605.26	8582	52	الكاف
592.4	6557	43	801.9	9679	55	مناينة
250.5	1889	15	862.7	9273	44	سوسة
235.1	2117	13	473.9	7066	31	المستعمر
971.3	9951	24	545.9	14363	30	الهادية
645.9	6492	19	1596.0	18351	33	سكالة
2180.5	14889	76	867.1	11101	42	الغرداية
1958.7	21147	109	1232.7	17908	23	الغرداية
1521.1	14285	48	1140.6	20444	54	مستعمر
1069.2	10999	36	549.6	16822	39	الكاف
3393.7	28993	59	882.7	14053	27	الغرداية
4915.1	21940	64	911.4	14365	32	الغرداية
1777.8	8185	37	894.9	15736	33	الغرداية
1618.3	7938	32	396.3	7277	27	الغرداية
655.8	9231	34	456.1	8172	41	الغرداية
28396	185922	808	17180	249278	899	الغرداية

1. *Chlorophyll a*

[illegible]

السؤال (6) :

ما هي المشاريع المستقبلية في مجال المياه التي شرعتها الوزارة في الإعداد لها خاصة بعد أن أشرف إنجاز مستويات الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية على النهاية ، مع ذكر محتويات الخطة المشطرة وتوزيعها حسب الجهات ؟

الجواب :

نظرا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته ومستشده البلاد مستقبلا فإن الضغط على الموارد المائية سيتطور بصفة ملحوظة لتلبية الطلبات الخاصة لمياه الشرب والزراعة والصناعة .

وقد أظهرت الدراسة الاستشرافية في هذا المجال أن الجهود الكبيرة التي قامت به الدولة خلال الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية سيسمح بتلبية كل الطلبات المستقبلية المتزايدة من المياه إذا ما إتخذت جملة من الإجراءات التي يمكن أن تساعد على التحكم في الطلب خلال السنوات المقبلة .

وحسب تمكن البلاد من تلبية الطلبات وتأخير اللجوء إلى الموارد غير التقليدية والمكلفة ، تم درس جميع الحاور التي لها علاقة بالمحافظة على الموارد المعبأة والمزونة و حسن إستغلالها الإستغلال الأمثل والأجدر حتى تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذا النطاق وقع إنجاز دراسة قطاع المياه لتحديد الاشكاليات وإيجاد الحلول والخيارات المستقبلية الممكنة .

وتتمثل أهداف هذه الدراسة في تحليل أفاق الموارد المائية على المستوى البعيد ووضع عدد من الخيارات والغرضيات لتطوير إستراتيجية بعيدة المدى .

تمثل الموارد المائية التي تمت تعبئتها الموارد السهلة والأقل تكلفة نسبيا ، وتستدعي تعبئة موارد مائية إضافية في المستقبل استثمارات كبيرة ودراسات معمقة وتقنيات أكثر تطورا . كما سيرتكز قطاع المياه مستقبلا على ترشيد الطلب من ناحية وعلى تحسين نجاعة وكفاءة المنشآت ونظم تعبئة الموارد المائية من جهة أخرى .

وقد مكنت الدراسات الإستشرافية في هذا الصدد من ضبط التوجهات المستقبلية لخطة الموارد المائية والتي ستركز على البرامج التالية :

- إستكمال منشآت تعبئة الموارد المائية ورفع نسبة التعبئة إلى 95 ٪
- الإستغلال المدمج للموارد المائية بتشجيع واردات السنوات الممطرة للتخفيف من وطأة الجفاف.
- التحكم في الطلب على الموارد المائية بزيادة مجهود الاقتصاد في الماء في كل القطاعات.
- تنمية الموارد المائية الغير التقليدية بمواصلة استعمال المياه المكررة في الزراعة وتطبيق المياه المالحة للشرب.
- حماية الموارد المائية من التلوث ومن الإستغلال المفرط للموارد المائية التي تشهد موارد هائلة متواصلة.

وستمكن هذه البرامج من ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة تؤمن في إطار منظومة مستدامة حاجيات البلاد من المياه على المستوى البعيد.

وقد تم في إطار هذه البرامج المستقبلية الشروع في إعداد الدراسات اللازمة لاقامة مشاريع مائية يمكن انجازها خلال المخططين المقبلين العاشر والحادي عشر.

1 . في ميدان تعبئة الموارد المائية :

1.1 : السدود الكبرى :

تكون في نهاية المخطط التاسع جميع السدود المبرمجة ضمن الخطة العشرية المالية للسدود قد انتهت أشغالها أو في طور إنهاء الأشغال أو في طور الانجاز. وفي غضون المخطط العاشر تكون قد استكملت أشغال كل سدود الخطة الأحد والعشرين مما سيسمح من تعبئة كميات إضافية سنوية بـ 740 مليون متر مكعب .

وسيتطور بذلك عدد السدود الجمالية من 17 سدا قبل الخطة إلى 38 سدا تمكن في مجموعها من تعبئة 2,1 مليار متر مكعب سنويا.

وقد شرعت وزارة الفلاحة منذ المخطط التاسع في التفكير في مشاريع لما بعد الخطة العشرية وتم ضبط عدة مواقع سدود إضافية شرع في دراساتها التفصيلية ودراسات الجدوى الاقتصادية والتأثيرات البيئية قصد إدراجها ضمن مشاريع المخطط العاشر. وفي هذا السياق تم ضبط 11 سدا إضافيا لتعبئة 350 مليون متر مكعب سنويا. وتوجد مواقع غالبية هذه السدود على وادي مجردة وستمكن من مزيد التحكم في مياه السيلان بحوض مجردة وخاصة في السنوات الممطرة لمزيد الحماية من الفيضانات ولتوظيف وتشجيع وفورات المياه في تلك الفترات.

كما تم ضبط إمكانيات تحسين مردودية السدود الكبرى القائمة بالرفع في حجم تخزينها مشتملا كان الشأن بالنسبة لسد سيدي سالم حيث تم إنضاج الأشغال بمكثف 1.5 مليون دينار على مرحلتين في 1997 و 1999 مكثت من إضافة 200 مليون م. لتصبح حجم التخزين الخاص بهذا السد حوالي (750 م.3) مما سيسمح من استيعاب المياه الإضافية الحديثة الشتية من سد بربرة حاليا (80 مليون م.3)، زيادة على فوائد المياه الشتية من سد سلاق. و تشمل هذه العملية كذلك سدي سيدي سعد وبوهرتة.

هذا وسطرنا لصغر حجم حوض سد الهوارب سببا مقارنة بحجم حوض سيدي سعد، فقد شرع في دراسة إمكانية ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب قصد تأمين سقون هذا الأخير في السنوات التي لا تشهد فيه وادرات معتبرة، مع إمكانية تحسين نوعية مياه سيدي سعد بعد الرفع من حجم مخزونه.

وسوف يتم إدراج خطة هذه المشاريع ضمن برامج المخطط العاشر للتنمية، مزيد التحكم في الموارد المائية السطحية ومزيد الاقتراب من الأمن المائي في شتى الظروف المائية وخاصة منها الصعبة.

2.1 : السدود الجبلية :

تكون في نهاية المخطط التاسع الحالية السدود الجبلية قد انتهت أشغالها (260 سدا جبليا) أو في طور إنهاء الأشغال (13 سدا جبليا) أو في طور الإنجاز (30 سدا جبليا)، مع إمكانية الانتهاء من جميع السدود المبرمجة ضمن القطعة في غضون سنة 2003. وقد شرعت مصالح الفنية منذ بداية المخطط التاسع في ضبط مواقع جديدة لسدود جبلية إضافية حيث تم الشروع في الدراسات التفصيلية و الفنية وكذلك في دراسات الجدوى الاقتصادية والتأثيرات البيئية الخاصة بهذه المنشأة قصد إدراجها ضمن مشاريع المخطط العاشر. وقد تم فعلا ضبط 50 موقعا جديدا لسدود جبلية ستكون نسبة كبيرة منها بالوسط والجنوب تسمح في مجموعها بتعئنة حوالي 30 مليون متر مكعب.

3.1 : تنمية التغذية الاصطناعية للمائذات الجوفية :

يعتمد تطوير الموارد المائية للمائذات الجوفية على التغذية الاصطناعية من المياه السطحية الزائدة عن الحاجة وخاصة في السنوات الممطرة وكذلك من المياه المعالجة. و سيرتفع عدد مشاريع التغذية الاصطناعية من 22 مشروعا بحجم إجمالي للتغذية يبلغ 36 مليون متر مكعب سنة 2000 إلى 60 مشروعا في نهاية المخطط العاشر بحجم إجمالي للتغذية يبلغ 80 مليون متر مكعب.

4.1 : تنمية استعمال المياه المعالجة

بالتوازي مع تطور عدد محطات التصفية، فإن عدد مشاريع الري المستغلة للمياه المعالجة المشجعة بهذه المحطات سيرتفع من 22 مشروعا سنة 2000 لتصل 7200 هكتار إلى 13 مشروعا تغطي مساحة 12 ألف هكتار.

ومن المؤمل في المستقبل استعمال 40 % من طاقة إنتاج محطات التصفية من المياه المعالجة.

2 . في ميدان استعمال المياه :

2 - 1 : مياه الشرب :

يحتل قطاع تزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشرب مكانة متميزة ضمن اختيارات المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما يكتسبه من المياه الصالح للشرب من أهمية في تحسين ظروف العيش وضمان استقرار السكان الريفيين وكأحد المكونات الأساسية لمختلف برامج التنمية في المناطق الريفية.

وقد مكنت البرامج والمشاريع المنجزة في هذا الصدد من رفع نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب بالريف من 33 % سنة 1987 إلى 79 % سنة 2000 وستبلغ هذه النسبة 82 % في آخر المخطط التاسع، مع الإشارة إلى أن مساهمة المشاريع الرئيسية والصندوق الوطني للتضامن بلغت ثمان نقاط من هذه النسبة العامة في الوسط الريفي.

هذا وقد تم إقرار تغطية حاجيات الأرياف من مياه الشرب بنسبة 90 % بنهاية المخطط العاشر سنة 2006 مع ضمان حد أدنى لهذه النسبة لا يقل عن 80 % بكل الجهات.

2.2 مياه الري :

سيتم اعمل مجهود بحث المناطق السقوية لارتفاع المساحة السقوية الجمية بالبلاد إلى 400 ألف هكتار في نهاية المخطط العاشر.

3 . في ميدان الاقتصاد في الماء :

3 . 1 بالنسبة لمياه الشرب بالمدن

تهدف الخطة إلى التحكم في نسبة ضياع المياه بالشبكة لكي لا تتعدى 15 % بعد أن انخفضت إلى 21 % سنة 2000. كما تهدف الخطة إلى التحكم في الطلب على المياه يمكن من اقتصاد في الاستهلاك في مستوى 30 %، بالنسبة لمياه الشرب وإستهلاك القطاع السياحي والقطاع الصناعي من المياه.

2.3 بالنسبة لمياه الري :

إيماننا بأهمية الموارد المائية وضرورة تسميتها، تم إقرار برنامج وطني متكامل العناصر للاقتصاد في الماء على مستوى المناطق السقوية مع إجراء تشجيعي يلخص برصد منحة تتراوح بين 40 % و 60 % من تكلفة تجهيز المناطق السقوية بمعدات الاقتصاد في مياه الري . وقد ساعد ذلك على دفع الفلاحين على الإقدام على تعصير نظم الري بأراضيهم وتطوير قدراتهم على الإنتاج والمناخنة . وشجعة لهذا التمهني فقد تم تجهيز حوالي 200 ألف هكتار بنقليات الاقتصاد في الماء من جملة 350 ألف هكتار من الأراضي السقوية.

وسيتواصل هذا التمهني لتبلغ المساحات السقوية المجهزة للاقتصاد في الري 250 ألف هك في آخر المخطط التاسع من جملة 370 ألف هك سقوية (أي بنسبة 67 %) و 370 ألف هك من جملة 400 ألف هك سقوية في آخر المخطط العاشر (أي بنسبة 93 %) . وسيمكن هذا الجهود من اقتصاد ما يقارب 40 % في استهلاك مياه الري الذي يمثل لومده حوالي 80 % من استهلاك المياه المتاحة .

و تنكب وزارة الفلاحة على بلورة محتوى هذه الخطة المستقبلية الخاصة بالموارد المائية وإستغلالها ، مع تحديد المواقع التي ستجرب بها منشآت التعينة وكذلك مشاريع الماء الصالح للشرب والمناطق السقوية . كما سيتم إعداد خطط جهوية تنصهر في إطار الخطة الوطنية المستقبلية يقع الشروع في تنفيذها بداية من المخطط العاشر .

السؤال (7) :

هل للوزارة خطة لاستعمال الفواش من مياه السيلان بالشمال لتغذية الماشات المائية بالوسط والشريط الساحلي ؟

الجواب :

- تركز السياسة المائية بالبلاد التونسية على خمسة مساور أساسية :
- تزويد كل التونسيين بالماء الصالح للشرب
- التوسع في المناطق السقوية والإقتصاد في مياه الري
- تلبية حاجيات قطاعات الصناعة والمناحة والطاجيات البيئية
- الحماية من الفيضانات والتحكم في مخلفات الحفاف
- الإستغلال المستديم للموارد وحمايتها من التلوث

كما تركز سياسة التصرف في الموارد المائية على مبادئ أساسية :

- إستغلال الموارد المائية قرب منابعها بإيجاز المناطق السقوية لتعظيم المياه

مطلياً .

- نقل الفائض إلى المناطق الأخرى لإستغلالها في عدة مجالات ، كمياه الشرب والفلاحة والصناعة وكذلك لتغذية الموائد المائية التي تشكو إستنزافاً في مواردها بهدف تحسين مناسبتها وتنويع مياها

وفي مجال تغذية الموائد المائية ، إنطلقت وزارة الفلاحة بصفة منتظمة في عملية شحن الموائد المائية بفواش مياه السيلان وذلك منذ سنة 1992 .

وقد تم خلال السنوات الفارطة (1992-1999) تخزين 294 مليون مترا مكعبا مائية من قنال مياه الشمال و سدّي الهوارب و سيدي سعد بسهل القيروان والسدود الجبلية بالشمال والوسط . و من أهم الطبقات المائية الجوفية التي تم شحنها بالمياه الفاتضة نذكر طبقات سهل القيروان والوطن القبلي و سرتاق ورأس جبل و وادي قنيس من ولاية بنزرت و طبلية و بقالطة من ولاية المنستير وفوسانة و فربانة من ولاية القصيرين

هذا وسيتدعم نسق هذه العملية خلال السنوات القادمة خاصة و أن الفطة الوطنية لتعبيئة الموارد المائية أشرفت على الإنتهاء . و قد تبين جدوى التغذية الإستراتيجية للموائد الجوفية حيث شهدت الموائد التي شملتها عملية الشحن إرتفاعا ملحوظا في مناسبتها و إنخفاضها نسبيا في ملوحتها

السؤال (8)

في نطاق إستغلال البحيرات والسدود الجبلية وقصد تطوير الإنتاج وحقق
سريع من مواطن الرزق ، تستغل الطبيعة من الاليات لدفع إستغلال هذه
المنشآت وتطويرها .

الجواب :

بلغ عدد المنشآت المستغلة حاليا من طرف الفلاحين حوالي 344 بحيرة جبلية
و 50 سدا جبلية أي بنسبة 84/ و 53/ على التوالي من العدد الجملي للبحيرات والسدود
الجبلية القابلة للإستغلال والتي توفر كميات كافية من المياه .

وقد وفّرت الدولة الاليات الضرورية لإستغلال الموارد المائية المتاحة بهذه
المنشآت وحقق مواطن الرزق بالريف وبالصناعات بمنطقة الظل حيث بلغ عدد المستفيدين
ساحليها 2000 الف شخص على سبيل المثال خلال سنة 2000 حوالي 2000 فردا .

وتستغل هذه الاليات في :

- إستكمال تجهيز البحيرات الجبلية القابلة للإستغلال الفلاحي الذي يبلغ
مدها الحالي 412 بحيرة . وسيتم تجهيز هذه المنشآت من طريق المشاريع
الوطنية والمشاريع الجهوية والصندوق الوطني للتضامن والقروض
الفلاحية .

- تخصيص الموارد البشرية من فلاحين ومرشدين وعلمة وذلك بتكوينهم في
المبادئ ذات الأولوية المتعلقة خاصة بإحكام طرق الري وتسيير وصيانة
سدود الضخ والري وحماية الزراعات من الأمراض والآفات وسيتم تدعيم
برامج الإحاطة بهذه الشريحة من الفلاحين وتكوينهم ضمن المراكز التثقيف
المستحق بتكوين الفلاحين وأبنائهم وعملتهم .

- تنظيم إستغلال المياه المتاحة بهذه المنشآت من خلال تعميم الجامع ذات
المصلحة المشتركة ولجان التصرف وقد بلغت نسبة البحيرات التي تشرف
على إستغلالها مجامع مائية أو لجان تصريف حوالي 71/ من جملة البحيرات
المستغلة خلال سنة 2000 .

- إحكام إعداد ومتابعة مواسم إستغلال البحيرات والسدود الجبلية التي
تشرف على إستغلال المياه المتاحة بها المجامع المائية ولجان التصريف والخواص
وذلك بضبط مساحة الزراعات الممكن ربيها وتوزيع هذه المساحات على
المتقنين وترشيد إستغلال المياه المتوفرة .

وقد بلغت مساحة الزراعات المروية حول هذه المنشآت حوالي 3200 هكتار
و3000 هكتار على التوالي بالنسبة للبحيرات والسدود الجبلية .

أما معدل التكثيف بالمناطق السقوية المنتشرة حول هذه المنشآت
فيبلغ بحوالي 95/

السؤال (9) :

تسأل اللجنة عن مدى تقدم إنجاز المشاريع المتعلقة بالإقتصاد في مياه الرّي داخل المناطق السقوية بالوسط الغربي وبواحات الجنوب ؟

الجواب :

1. مشروع الإقتصاد في مياه الرّي ببواحات الجنوب :

في نطاق البرنامج الوطني للإقتصاد في مياه الرّي و إمتدادا للمخطط المديرية لمياه الجنوب الذي مكن من حماية الواحات وتطويرها ، تم برمجة مشروع تحسين الرّي بـ 150 واحة على مساحة 23 500 هكتار من ولايات قابس (7 200 هك) و قبلي (7 200 هك) وتوزر (5 600 هك) و قلعة (3 500 هك) .

و تمتد مدة إنجاز هذا المشروع من سنة 1998 إلى سنة 2004 ، وتبلغ كلفته 98 مليون دينار . و سيتم إنجاز هذا المشروع على مرحلتين ، تهم المرحلة الأولى 13 900 هك وتشمل كامل الولايات المعنية بينما تغطي المرحلة الثانية 9 600 هك من ولايات توزر و قابس و قبلي .

أما عن مدى تقدم إنجاز هذا المشروع فقد تم إنجاز دراسات المرحلة الأولى التي تتعلق بـ 13 900 هكتار بكل الولايات المعنية ، و سيقع إنجاز الأشغال الميدانية الخاصة بهذه المرحلة على ثلاثة أقساط .

هذا وقد إنتطلقت أشغال مدّ شبكات الرّي الثلاثية والرابعة و أشغال الصرف بالاقساط الأولى من الواحات خلال سنة 2000 على مساحة 1 700 هك ، وذلك بولاية قفصة (ثالثة ، السبيلي ، سطود 1 و 2) و قابس (شط الفريك ، عين زريك ، زريك ، دخلانية) وتوزر (الواحات الجبلية) و قبلي (بو عبد الله ، القليعة ، قطناسة وبشري) بمبلغ إجمالي قدره 11.8 مليون دينار .

و سيتم خلال سنة 2000 إبرام ثلاث عقود بمبلغ إجمالي يقدر بـ 6.4 مليون دينار تهم 2500 هكتار من واحات القسط الثاني من ولاية قفصة (القصر و القطار ولالة) وتكملة القسط الأول لواحات توزر (العامة ونقلايات و شاكمو) .

و ستنتقل خلال سنة 2001 أشغال بقية واحات القسط الثاني بقابس و قبلي وتوزر (4 500 هك) وكذلك القسط الثالث (5 200 هك) من واحات المرحلة الأولى .

أما بالنسبة للتواحيات التطبيقية من المشروع والتي تمثل المرحلة الثانية والأخيرة منه على مساحة 9 600 هـك من ولايات قابس و قبلي و توزر ، فقد تم القيام بطلبات العروض و إختيار مكاتب الدراسات قصد إنطلاق إنجاز الدراسات المتعلقة بهذه المرحلة في بداية سنة 2001

2. مشروع الإقتصاد في مياه الرّي في المناطق السقوية بالوسط الغربي :

يتضمن مشروع الإقتصاد في مياه الرّي بالوسط الغربي إستصلاح 100 منطقة سقوية صغرى ومتوسطة بمساحة جمالية تقارب 11 ألف هـك بولايات القيروان (4000 هـك) ، سيدي بوزيد (2000 هـك) و القصيرين (5000 هـك) . وتقدر كلفة المشروع بـ 22,7 مليون دينار و تمتد فترة إنجازه من سنة 1999 إلى سنة 2005

أمّا عن تنفيذ المشروع فقد تم إنجاز الدراسات الفنية لـ 25 منطقة سقوية مسج 3230 هـك ، و وقع الإعلان عن طلب العروض لإنجاز الأشغال بالنسبة لـ 12 منطقة سقوية مسج 1460 هـك (القيروان : 663 هـك ، سيدي بوزيد : 360 هـك ، القصيرين : 438 هـك) . ويتوقع الشروع الفعلي في هذه الأشغال في بداية سنة 2001

علاوة على ذلك سيقع في سنة 2001 إعداد طلبات العروض و إنطلاق الأشغال لـ 12 منطقة سقوية أخرى شهم 1395 هكتار (القيروان : 517 هـك ، سيدي بوزيد : 433 هـك و القصيرين : 446 هـك) .

السؤال (10) :

تسأل اللجنة عن النتائج المتحصّل عليها حسب الجهات في مجال إستغلال وتكثيف الزراعات داخل المناطق السقوية ، وعن خطة الوزارة لمزيد تحسين السحب المسجلة و إزالة المعوقات ؟

الجواب :

تواوحت نسبة التكثيف المسجلة داخل المناطق السقوية العمومية خلال الموسم الملاحي 1999/1998 ، بين 55/ و أكثر من 100/ حسب الجهات بينما بلغ المعدل الوطني 91/

و يبرز الجدول التالي التوزيع الجهوي لنسب التكثيف المسجلة خلال السنة الملاحية 1999/1998 بالمناطق السقوية العمومية و الخاصة :

المحليات	نسب التكثيف بالمناطق السقوية (/)	
	الخاصة بجموع	العمومية
تلمسان	74	70
أريانة	58	58
من مرس	88	70
تلمسان	96	93
سجاية	78	85
سجاية	83	85
سجاية	87	88
تلمسان	103	62
سجاية	88	101
زمام	81	57
سجاية	79	83
الغرداية	80	91
سجاية	39	60
سجاية	96	43
الغرداية	101	99
تلمسان	101	95
سجاية	96	94
سجاية	100	111
سجاية	84	100
سجاية	104	104
سجاية	100	100
سجاية	93	43
سجاية	86	85
الغرداية	91	84

و تعزيز تكثيف إستغلال المناطق السقوية و تدابير إستراتيجياتها ضمن
الوزارة منذ سنوات على الرفع من مردودية هذا القطاع وذلك باستثمار خطة عمومية
تتركز على المحاور التالية

- (1) تدعيم الموارد المائية بالمناطق السقوية القديمة من خلال حفر آبار عميقة
إضافية بالسواحات و جلب مياه الضخ للوطن القبلي و لمناطق الساحل
الشرقي و لولاية بنزرت (رأس الجبل ، رفراف ، العالية ، منزل جميل ...)
- (2) تحسين أداء شبكات الري بالمناطق السقوية القديمة بما يمكن من رفع كفاءة
نقل المياه و الري داخل المستغلات الفلاحية ،
- (3) ترشيد إستغلال مياه الري من خلال البرنامج الوطني للإقتصاد في مياه
الري و السياسة السقوية المعتمدة بما يمكن من تقليل فواقد هذه المياه ،
و بالتالي التوسع في مساحات المناطق السقوية و تحسين نسب التكثيف
- (4) تطبيق ملوحة مياه الري بفضل الإستغلال المندمج للموارد المائية المتاحة
بالشمال التونسي ،
- (5) تطبيق نتائج البحوث المتعلقة خاصة باستعمالات مياه السري
و التقنيات الزراعية الحديثة و الأصناف المحسنة ، كما تم التركيز على
حاجيات المناطق السقوية من البحوث ضمن برامج البحث التي هي بحسنه
التنفيذ أو المستقبلية منها ،
- (6) تكثيف الشايطير داخل المناطق السقوية حيث يبلغ عدد المرشدين بهذه
المناطق حوالي 350 مرشدا أي نسبة 57/ من جملة عدد المرشدين بالقطاع
الفلاحي ،
- (7) إحداث المراكز الفنية (المركز الفني لمطاطا و المركز الفني للصبوب)
لترفع من مردودية هذه الزراعات الأساسية ،
- (8) تدعيم المنتوجات الأساسية من خلال تطبيق إستراتيجيات قطاعية
(مطاطم ، مطاطا ...)
- (9) إقرار حوافز تشجيعية :

- منحة إستثمارات خاصة باقتناء معدات الإقتصاد في مياه الري من
40 إلى 60 من كلفة هذه المعدات ،

- تخفيض سعر المياه المعالجة في حدود 20 مليم للمتر المكعب ،

- تخفيض تسعيرة مياه الري العادية في حدود 50 بالنسبة لزراعات
الصبوب و الأعلاف و البذور و المشاتل بالمناطق السقوية العمومية
التي تسيّر من طرف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ،

و قد مكنت هذه الأليات من تحسين معدل نسب التكثيف بالمناطق السقوية
التي بلغت 91/ خلال الموسم الفلاحي 1998/1999 مع العلم أن متوسط هذه النسبة يقارب
100/ بالمناطق السقوية الخاصة خلال نفس الفترة.

السؤال (11) :

تسأل اللجنة عن مدى إقبال الفلاحين على استعمال المياه المعالجة وما هي خطة الوزارة في الإستغلال الأمثل لهذه الموارد المائية الغير تقليدية وذلك بالتنسيق مع كل الأطراف المتدخلة ؟

الجواب :

يعتبر إستخدام المياه المستعملة المعالجة في الري منهاجاً إستراتيجياً اقترنته وزارة الفلاحة قصد إستغلال الموارد المائية الغير التقليدية لتكثيف الإنتاج الزراعي وكوسيلة للإقتصاد في المياه الطبيعية . وقد تطوّرت المساحات المهيمنة للري بالمياه المعالجة إلى قرابة 7 آلاف هكتار تمكن من إستغلال 30 مليون متر مكعب سنوياً وسنرتفع هذه المساحة إلى حدود 10 آلاف هكتار خلال المخطط العاشر بعد تنفيذ البرامج التي إنطلقت في إنجازها ، هذا و تستغل هذه المساحات في إنتاج الحبوب والأعلاف وبدرجة أقل الأشجار المثمرة . كما تراوحت نسب التكثيف خلال الثلاث مواسم الأخيرة بين 60 و 138 % .

إلا أن عملية إستغلال المناطق السقوية بالمياه المعالجة تختلف من جهة إلى أخرى حسب الظروف المناخية وكذلك نوعية المياه المعالجة المتوفرة ، ولتدعيم أسباب نجاح هذا القطاع إتخذت وزارة الفلاحة بالتعاون مع وزارة البيئة والتهيئة الترابية ووزارة الصحة العمومية الإجراءات التنظيمية والحماائية اللازمة ، كما تعمل وزارة الفلاحة على توفير الظروف المناسبة لتنشيط الإستغلال الفلاحي داخل المناطق السقوية خصوصاً المدينة منها ، و من عناصر الخطة المعتمدة للفرض ما يلي :

- تركيز لجنة جهوية بكل ولاية تتواجد بها المناطق المروية بالمياه المعالجة ، تضم المصالح الجهوية لوزارة الفلاحة ووزارة الصحة العمومية والمديون الوطني للتطهير قصد متابعة نوعية المياه وتنسيق تدخلاتها في هذه المناطق
- تركيز خلية متابعة للمشاريع الكبرى بولاية أريانة وبن عروس هدفها تيسير ظروف إستغلال المناطق السقوية المعنية وتوفير كل التشجيعات والإرشاد للفلاحين والإحاطة اللازمة لعمليات الإنتاج الفلاحي .
- إنتهاج تسعيرة تفاضلية لمياه الري بقيمة 20 مليماً للمتر المكعب كحافز على تنمية إستغلال المياه المعالجة .
- إعداد الحزم التقنية المتعلقة بالخصوص بالري والتسميد ووضع برامج إرشادية خاصة باستعمال هذه المياه .

أما في نطاق المشاريع الجديدة ، فقد تم إتخاذ عدة إجراءات تتعلق بمشاركة
المتشغعين منذ مرحلة الدراسات في تصور المشاريع و إدماج كل الصوائب الفنية
والبيئية والاجتماعية التي من شأنها أن تيسر إقبال الملاحين على إستخدام المياه
المعالجة في مرحلة الإستغلال

السؤال (12) :

حسب الإحصائيات التي مدتها بها الوزارة أثناء مناقشة ميزانية سنة 2000 يلاحظ تفاوت بين الجهات في مجال التزويد بمياه الشرب ، ما هي خطة الوزارة لتدارك التأخر الذي تشهده بعض المناطق في هذا المجال ؟

الجواب :

بلغت نسبة التزويد الوطنية بالماء الصالح للشرب في الوسط الحضري 100/ فيما بلغت هذه النسبة في المناطق الريفية 77/ عند نهاية سنة 1999 ، ومن المؤمل أن ترتفع هذه النسبة إلى حدود 79/ في أواخر سنة 2000 . وذلك بإعتبار تدخلات كافة المرافق الوطنية والجهوية والرتاسية .

و لتتبع الوضع الحالي للتزويد بالماء الصالح للشرب في المناطق الريفية ، تقوم حاليا الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية بإعداد دراسة في الغرض . وقد أفضت النتائج الأولية لهذه الدراسة وجود تفاوت في نسب التزويد بالماء الصالح للشرب بالريف حسب الجهات تتراوح بين 60/ لولاية جندوبة و 100/ لولاية تطاوين . و يعزى هذا الوضع أساسا إلى تشتت السكاني في بعض المناطق وهو ما يرفع كلفة المشاريع بصفة مشقة وكذلك إلى عدم توفر الموارد المائية بالنوعية المناسبة في المناطق المعنية .

هذا وقد تم تحديد أهداف طموحة للمخطط العاشر تتمثل في الرفع من نسبة التزويد الوطنية إلى 90/ مع حد أدنى على النطاق الجهوي بـ 80/ .

و سيتمكن هذا التوجه من تدعيم تزويد المناطق الريفية في الولايات الأقل حظا وذلك بالإعتماد على خطة من أهم عناصرها ما يلي :

- الرفع من سقف الإستثمار في مشاريع الماء الصالح للشرب الذي يقدر حاليا بـ 350 دينار للفرد مما سيسمح من تغطية العديد من مناطق التشتت السكاني
- تكثيف برامج إستكشاف المياه الجوفية في المناطق المعطشة بهدف توفير المياه ذات النوعية الملائمة ، خصوصا في ولايات الوسط الشرقي ،
- إستخدام المياه السطحية بالسدود في الولايات الشمالية بعد معالجتها بالكيفية المناسبة للشرب . وقد قامت الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه بدراسة ثلاث محاور هامة لنقل المياه السطحية المعالجة بولايات بنزرت وباجة وجندوبة قصد توفير المياه للمناطق البعيدة والريفية التي تفتقر إلى موارد مائية محلية .

هذا وقد إنطلقت الشركة في إنجاز مشروع مدّ قنوات جلب قصب تزويد المناطق الريفية بولاية المهدية الذي سيتمكن من تزويد 370 تجمع سكني لغاية 70 ألف ساكن و بكلفة تتاهز 17 م د .

كما قامت الشركة بدراسة لإنجاز محاور بين الشمال الشرقي والشمال الغربي تشمل في مدّ قنوات جلب رئيسية للمياه لغاية تحسين الشبكة وتزويد التجمع السكني بكل من ولايات بنزرت وباجة و جندوبة . وسيقع إختيار التجمعات وسط الكلفة والتمويل في نطاق الخطط العاشر 2002-2006 .

السؤال (13) :

ما هي خصائص ومحتويات و مردودية محطات تحلية المياه المالحة بكل من قابس وجربة و مرجيس ، و هل تنوي الوزارة إنجاز محطات أخرى خاصة في المناطق التي تشكو مياهاها إرتفاعا في الملوحة ؟

الجواب :

أنجزت الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه 3 محطات بقباس و جربة و مرجيس لتحلية المياه الجوفية المالحة إعتقادا على تقنية التناضح العكسي التي تتمثل في فرز الماء وتخليصه من الأملاح بواسطة الغشية شبه نفاذة إعتقادا على فرق الضغط .

أما خصائص و مردودية ومحتويات كل من هذه المحطات فهي كالآتي :

- محطة التحلية بقباس :

أنجزت هذه المحطة سنة 1995 وتبلغ طاقة إنتاجها حاليا 22.500 م³ في اليوم وتعتزم الشركة في إطار المخطط العاشر رفعها إلى 30.000 م³ يوميا مما يمكن من تأمين حاجيات أهالي مدن قابس و الحامة و المطوية و وذرف بالماء الصالح للشرب إلى ما بعد سنة 2010 . وقد مكّنت هذه المحطة من تخفيض درجة الملوحة من 3,2 غ/ل إلى حوالي 0,1 غ/ل بمردودية نسبتها 74 % .

أما درجة ملوحة المياه الموزعة فهي تتراوح بين 1,1 غ/ل و 1,3 غ/ل بعد مزجها بالمياه المتوفرة محليا وذلك بالإعتماد على نظام التحكم الآلي الذي يؤمن نوعية قارة في ملوحة المياه الموزعة .

و تتمثل مكونات المشروع في إنجاز :

- محطة لتحلية المياه الجوفية المالحة
- أربع خزانات شبه مغمورة
- محطتين لضخ المياه
- شبكة قنوات طولها 73 كلم من أحجام مختلفة .

أما التكلفة الجمالية للمشروع فقد بلغت 25,6 مليون دينار . وتقدر تكلفة المتر المكعب من المياه المحلاة بمحطة ولاية قابس بـ 546 ملجم .

- محطاتي التحلية بجربة و جرجيس :

أتمر هذا المشروع سنة 1999 وتبلغ طاقة إنتاج كل مضخة 12.000 م³ في اليوم مع إمكانية رفعها إلى 15.000 م³ يوميا وهي تتثنى من تخفيض درجة الملوحة من 6 غ/ل إلى 0.2 غ/ل بمرادوية نسبتها 75/.

و تتراوح ملوحة المياه الموزعة بين 1.4 غ/ل و 1.5 غ/ل بعد خلطها بمياه الصوب التوتسي المتأتية من مائدة الزوس - كوتين

و تتمثل مكونات المشروع في إنجاز :

- محطتين لتحلية المياه الجوفية المالحة بكل من جربة و جرجيس
- 17 بئرا سفلا عميقا 300 م للبئر الواحدة (9 آبار بجربة و 8 آبار جرجيس)
- من شبكة قنوات مصنوعة من مادتي الحديد المصبوب والبوليبيثلان طولها 150 كلم ومن أحجام مختلفة يتراوح قطرها بين 250 مم و 500 مم
- خزائين شبه مغمورين بجربة طاقة إستيعاب كل واحد 5000 م³
- خزان بجرجيس طاقة إستيعابه 1000 م³
- حوضين لخلط المياه و 10 بيوت لحماية المحركات
- 5 محطات لضخ المياه

كما يشمل هذا المشروع :

- تركيب 27 مضخة منها 17 مضخة مغمورة
- توجيه نسبة من المياه لفائدة مدينتي تطاوين و غمراسن بينما يقع إستغلال المياه المتبقية لفائدة جربة و جرجيس
- ربط آبار الغرضاب بشبكة الجلب بتطاوين
- ربط آبار الطعومة بشبكة الجلب بمدنين
- ربط 4 آبار عميقة بالعمورة بمدينة بنطردان عن طريق إنجاز شبكة جلب طولها 93 كلم وبناء خزان شبه مغمور طاقة خزئه 500 م³.

وقد بلغت التكلفة الجملية لهذا المشروع 66 مليون دينار وتم تمويله بقرض باباني عن طريق صندوق التعاون الإقتصادي لما وراء البحار منها 23 مليون دينار مخصصة لإنجاز محطاتي التحلية ، و تقدر تكلفة المتر المكعب من المياه المحلاة بمحطتي جربة و جرجيس بـ 568 ملليم .

و قد مكن هذا المشروع الرئاسي من :

- تحسين نوعية المياه بكل من جربة و جرجيس
- تشمين الموارد المائية المالحة بتحليتها والمحافظة على مائدة زوس - كوتين من الإستغلال المكثف

- تحسين نوعية المياه الموزعة بكل من مدينتي وطرابلس وحماس وبطردان
ملوحة لا تتجاوز 1.5 غ/ل بعد أن كانت تصل إلى 3.7 غ/ل وذلك بتفصيل
الآبار ذات الملوحة المقبولة لتزويد تلك المدن بالماء الصالح للشرب من ناحية ،
وبفضل شبكات الطلب المرتبطة من ناحية أخرى
- تأمين تزويد منطقة جربة في كل الحالات إلى حدود سنة 2010 علاوة على
وجود طاقة خزن هامة تمكن من تعطية حاجيات المنطقة لمدة 60 ساعة عند
عصول عطب على مستوى قناتي القنطرة الرومانية .

و ستواحل مجهودات الشركة في مجال تحسين نوعية مياه الشرب بإستراتيجيات
المنعزلة حيث ستقوم في نطاق الخطط العاشر بدراسة إنجاز مشاريع جديدة صغيرة
الدجم وذات بعد محلي تهدف إلى التخفيض في نسبة ملوحة هذه المياه .

السؤال (14) :

تطلب اللجنة بيانات عن مدى إنجاز الخطة الوطنية للتشجير وتمسح المراعي حسب الجهات ، و تسأل اللجنة عن الإجراءات المتخذة لتدارك التأخير الحاصل في العديد من الجهات ؟

الجواب :

1. تقييم النتائج :

تتمثل سياسة الدولة المتبعة للتعويض بالقطاع الغابي في المحافظة على الغابات الطبيعية وتنمية التشجير بمك الدولة الغابي و الأملاك الخاصة . ومنذ إقرار الخطة الوطنية للتشجير سنة 1989 بلغ الغطاء الغابي 711.35 إلى حد نوفمبر 2000 وذلك بإتمام حوالي 472 ألف هكتار (منها 171 ألف هكتار تشجير غابي و 301 ألف هكتار تشجير رعوي) . كما يبرز الجدول التالي :

الغراسات الرعوية			التشجير الغابي			الولاية
نسبة الإنجاز (%)	الإنجاز بالهكتار	الغراسات (هكتار)	نسبة الإنجاز (%)	الإنجازات (هكتار)	الغراسات (هكتار)	
7	35	500	98	1431	1500	تونس
60	1932	3000	54	3236	6000	أريانة
22	796	3500	128	2568	2000	بن عروس
78	7815	10000	37	7377	20000	باج
56	11235	20000	31	5644	18000	زغوان
76	6086	8000	23	7365	32000	سمرات
67	11231	16800	50	15024	29750	باجة
73	9447	12900	71	12109	17000	جندوبة
65	16471	25000	44	8899	20000	كف
76	24487	32000	34	13268	38800	سليانة
55	50263	55000	38	11420	30000	القروان
44	48488	110000	24	7270	30000	الغضير
46	33228	72000	37	3758	10000	مسدي بور
65	10512	16000	30	2704	9000	سوسة
49	3955	8000	358	1075	300	المنستير
40	9975	25000	33	844	2500	المدية
46	11644	25000	37	2271	6000	سفاقين
56	49899	88300	74	6644	9000	قصة
25	1137	4000	102	870	850	توزر
40	281	700	96	1445	1500	قسي
17	6216	35000	68	6870	10000	قاصين
23	5325	22500	49	2623	5300	مدنين
10	713	7000	480	2414	500	تطاوين
-	-	-	215	43107	20000	مختلفة استخدام
50	301151	600000	53	170476	320000	المجموع

بالمقارنة مع أهداف الخطة، نلاحظ أن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 50/ بالنسبة للغراسات الرعوية و 53/ بالنسبة للتشجير الغابي.

ويعزى هذا التأخير خاصة إلى :
- خصوصية الإستثمار في القطاع الغابي الذي لا يوفر مدخولا فوريا مقارنة بالزراعات الأخرى

- عدم الإفتراع بعد الإضراع لنظام الغابات
- الوضع العقاري الشائك لحل الأراضي المخصصة للتشجير
- صعوبة الحصول على التمويل الخارجي في مجال تحسين المراعي

2. الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لتدارك التأخير

الحاصل :

قامت وزارة الزراعة خلال سنة 2000 بتقييم الضفة العالية و تحيينها . كما وقع إعداد خطة جديدة للفترة 2002-2011 يقع إنجاز مكوناتها خلال المخططين العاشر والحادي عشر . و تتركز الضفة الجديدة على :

- دعم التشجير الغابي والرعوي مع إدماج الدراسات المتعددة الفوائد عند القواص (زيتون ، شين ، جوز ، فلفل ، إلخ ...)
- المحافظة على الغابات والأحياء البرية
- دعم تشريك متساكني الغابات في تصور وتنفيذ المشاريع طبقا للمقاربة التشاركية وفي إطار مجامع التنمية

السؤال (15) :

تسأل اللجنة عن خطة الوزارة لتشجيع التشجير الغابي لدى القوامس وعن الآليات والصوافق التي أقرت في هذا المجال ؟

الجواب :

أولت الحكومة منذ التوقيع على اتفاقية خاصة ومكانة مرموقة لقطاع الغابات والتشجير بالبحر والرياف وداخل المدن والتجمعات السكنية وأعدت لهذا الغرض خطة وطنية للتشجير تهدف إلى مواصلة التشجير بمثل الدولة الغابي على مساحة 150 ألف هكتار وتشجيع التشجير لدى القوامس على مساحة 170 ألف هكتار وتشجيعهم على المساهمة في تنمية الإنتاج الخشبي والعنقري وإدماج ممتلكات الغابات في برنامج التنمية الغابية وتشجيعهم في أعمال التنمية لتحسين مستوى عيشهم.

وتنص المادة 13 من القانون رقم 20 لسنة 1988 المؤرخ في 13 أفريل 1988 و إدراج قطاع الغابات ضمن المجلد الموحد للاستثمارات التي تضمنت حوافز لتشجيع القوامس على الإستثمار في القطاع الغابي وبعث مشاريع تنمية غابية ورموية ، وتشمل هذه التشجيعات في إسناد منح وقروض طويلة المدى يتم إسترجاعها خلال فترة الإنتاج وتشمل هذه التشجيعات كل أصناف التشجير الغابي والزراعي بما في ذلك إنتاج مصدات الرياح .

وبدأ من هذه السنة وسعيا إلى مزيد حفظ الذات المادية والمعنوية الخاصة بالإقبال على التشجير بأصنافهم وحشهم على المحافظة على الغراسات المتجذرة ومقاومة جهود الدولة المراسي إلى تنمية التشجير والترقيع في نسبة الكماء الغابي أذن سيادة رئيس الجمهورية بالترقيع في العدد وفي القيمة المادية للجائزة الكبرى لسيادة رئيس الجمهورية لإمالة التشجير حيث أصبحت ثلاث جوائز قيمتها المادية موزعة كما يلي بمقتضى الأمر عدد 702 لسنة 2000 المؤرخ في 5 أفريل 2000 .

- الجائزة الأولى : 15 ألف دينار -

- الجائزة الثانية : 10 آلاف دينار -

- الجائزة الثالثة : 5 آلاف دينار -

السؤال (15) :

تسأل اللجنة عن خطة الوزارة لتشجيع التشجير الغابي لدى القوامس وعن الآليات والصوافق التي أقرت في هذا المجال ؟

الجواب :

أولت الحكومة منذ التوقيع على اتفاقية خاصة ومكانة مرموقة لقطاع الغابات والتشجير بالبحر والارياض وداخل المدن والتجمعات السكنية وأعدت لهذا الغرض خطة وطنية للتشجير تهدف إلى مواصلة التشجير بمثل الدولة الغابي على مساحة 150 ألف هكتار وتشجيع التشجير لدى القوامس على مساحة 170 ألف هكتار وتشجيعهم على المساهمة في تنمية الإنتاج الخشبي والعنقري وإدماج ممتلكات الغابات في برنامج التنمية الغابية وتشجيعهم في أعمال التنمية لتحسين مستوى معيشتهم

وتنص هذه الخطة ، تم توفير مجلة الغابات بموجب القانون عدد 20 لسنة 1988 المؤرخ في 13 أفريل 1988 و إدراج قطاع الغابات ضمن المجلة الموحدة للإستثمارات التي تضمنت حوافز لتشجيع القوامس على الإستثمار في القطاع الغابي وبعث مشاريع تنمية غابية ورموية ، وتشتمل هذه التشجيعات في إسناد منح وقروض طويلة المدى يتم إسترجاعها خلال فترة الإنتاج وتشتمل هذه التشجيعات على أصناف التشجير الغابي والزراعي بما في ذلك إنتاج مصدات الرياح .

وبدأية من هذه السنة وسعيا إلى مزيد حفظ الذات المادية والمعنوية الخاصة بالإقبال على التشجير بأملاكهم وحشهم على المحافظة على القراصات المتجزئة ومعاصرة جهود الدولة المراسي إلى تنمية التشجير والترقيع في نسبة الكماء الغابي أذن سيادة رئيس الجمهورية بالترقيع في العدد وفي القيمة المادية للجائزة الكبرى لسيادة رئيس الجمهورية لإمالة التشجير حيث أصبحت ثلاث جوائز قيمتها المادية موزعة كما يلي بمقتضى الأمر عدد 702 لسنة 2000 المؤرخ في 5 أفريل 2000 .

- الجائزة الأولى : 15 ألف دينار -

- الجائزة الثانية : 10 آلاف دينار -

- الجائزة الثالثة : 5 آلاف دينار -

السؤال (16) :

تطلب اللجنة منكم ما يلي :
1- توزيع الحرائق المسجلة خلال المدة الممتدة من 1974 إلى 1985 على 10 مناطق حضرية في الجزائر.

الجواب :

تمت المراجعة المسجلة في 10 مناطق حضرية على 1374.8 هكتار موزعة

كما يلي :

1- توزيع الحرائق حسب الأشهر :

الأشهر	عدد الحرائق	المساحات المحروقة (هكتار)
مارس - أبريل وماي	13	14.54
جوان	22	6.35
جويلية	44	54.73
أوت	74	1289.74
سبتمبر	6	9.29
المجموع	159	1374.85

و تجدر الإشارة أن أهم الحرائق سجلت خلال النصف الثاني من شهر أوت حيث استمرت هذه الفترة بارتفاع درجات الحرارة التي بلغت 46 درجة مئوية وهبوب رياح الشبلي بقوة إضافة إلى تسرب التيار من القطر الجزائري ، خاصة للحرائق التي اندلعت بولاية جندوبة (مناطق عين دراهم وطبرقة وقرنانة) .

2. توزيع الحرائق حسب الدوائر الغابية :

الدوائر الغابية	عدد الحرائق	المساحات المحروقة (هكت)
جندوبية	22	127.84
عين دراحم	31	909.71
أريانة	8	16.47
باجة	5	14.68
عين عروس	12	1.05
بغوزات	13	28.22
الغبيروان	3	3.57
القصيرين	3	11.91
الكاف	10	1.17
نايل	14	5.57
سليانة	18	182.78
تونس	6	0.68
زغوان	9	11.19
المجموع	159	1374.85

وقد سجلنا خلال أهم الحرائق تكاثف جهود الأطراف المتدخلة وخاصة منها الحماية المدنية وجيش البر وجيش الطيران وكذلك المصالح المختصة بوزارة التجهيز والإسكان .

السؤال (17) :

تسأل اللجنة عن مدى تنفيذ الخطة الوطنية لحماية الغابات من الحرائق الغابية وهل ساهمت المعدات التي تم إقتنائها في تقليص الخسائر المسجلة سنوياً ؟

الجواب :

في إطار تطبيق الخطة الوطنية لحماية الغابات من الحرائق أبرمت وزارة الفلاحة إتفاقيتي قرض مع البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في مشروع حماية الغابات من الحرائق يمتد على ثلاث سنوات (1999-2001) تقدر تكلفته بـ 15.5 مليون دينار و يشمل إقتناء تجهيزات تتعلق بالرصد والتدخل السريع والإطفاء ودعم البنية الأساسية بفتح 250 كلم من الطراند النارية و 125 كلم من المسالك و إنشاء 25 برج مراقبة و 60 نقطة مياه كما يبرزه الجدول التالي :

السنوات			الإتجازات
2001	2000	1999	
	1	1	إقتناء شاحنات إطفاء 6000 ل
		3	إقتناء آلات كاسحة وآلات تسوية
7	6	7	إقتناء سيارات تدخل مبكر
	4	2	إقتناء شاحنات إطفاء
	1		إقتناء آلة ماسحة
		100	إقتناء أجهزة إنصال
1		1	إقتناء حاملة كاميرات
1	1	1	إقتناء معدات يدوية للإطفاء
		30	إقتناء معدات للطفاة الشمسية
50 كلم	200 كلم		فتح الطراند النارية
30 كلم	95 كلم		فتح مسالك غابية
15	10		إنشاء أبراج مراقبة
27	33		إنشاء نقاط مياه



SUITE EN

F 2



ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N°

10603

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الزراعة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المركز الوطني للفلاحة
111 شارع الاسفاري - 1002 تونس

F

2

و بفضل التجهيزات التي تم إقتنائها في نطاق مشروع تنمية وحماية الغابات من الحرائق ، تمكنت الإدارة من تغطية البعض من النقائص المسجلة خاصة على مستوى الإتصال اللاسلكي للإذار المبكر ، وكذلك التدخل السريع لإطفاء النيران حال نشوبها عن طريق سيارات التدخل المبكر ، أو مقاومة النيران عن طريق ساحات الإطفاء وكذلك الحد من إنتشارها باستعمال المعدات الشابة (الكاسحات والآت التسوية) فضلا عن تجهيز مراكز حماية الغابات بالمعدات اليدوية الضرورية .

ومقارنة بالمقاييس الفنية المعتمدة بالنسبة لغابات البحر الأبيض المتوسط ، فإن غابائنا لا تزال تشكو نقصا في المعدات والتجهيزات والبنية الأساسية .

وفي هذا السياق أعدت وزارة الفلاحة خطة وطنية للنهوض بقطاع الغابات تتكون من عدة عناصر نذكر منها حماية الغابات من الحرائق والأفات ، وقع إعداده برمجتها لتمد إلى غاية سنة 2011 مع وجوب التفكير في مصادر تمويل أخرى .

السؤال (18) :

تطلب اللجنة مذهباً بتقييم لدور الجامع الششوية داخل الفصوات الغابية خاصة في مجال تحقيق الصالحة بين متساكني هذه المناطق رسميتها الغابي .

الجواب :

تتسببها للتوجهات السياسية والإجتماعية الواسية إلى تحقيق تنمية مستدامة تفي بالحاجيات الاقتصادية والإجتماعية لسكان الغابات ولضمان مشاركة فعالة للمواطنين في كافة أشكال تنمية الثروات الغابية والرعية والمحافظة عليها ، قامت الإدارة العامة للغابات سنة 1997 بإعداد برنامج عمل أولي يهدف إلى وضع منهجية لتركييز وتكوين ومتابعة حوالي 33 مجمع غابي موزعون على ولايات الشمال والوسط ، إضافة إلى لجان التنمية التي تم تركيزها في إطار برنامج ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي .

وشهدت سنة 1998 إنطلاق تنفيذ برنامج العمل حيث إستوفى 17 مجعاً كافة مراحل التكوين بحصولهم على التأسيسية القانونية التي تظول لهم النشاط التعليمي . كما تم تركيز 15 مجعاً تنمية منها 3 مجامع بالفصوات الغابية بمناطق تدخل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي .

وقد شملت البرامج الخصوصية لدعم هذه المجمع التي يقع تنفيذها بالتعاون مع الجمعيات غير الحكومية ويتأطير من طرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، على المحاور التالية :

- * تحسين البنية الأساسية (ماء صالح للشرب ، مسالك ، تحسين مسكن ...) ،
- * تنمية الموارد الطبيعية (الري ، التشعبة الرعية ، أشجار مثمرة ، تربية الماشية)
- * تمويل المشاريع الصغرى والأنشطة المنتجة (صناعات تقليدية ، تربية الضل ...)
- * النهوض بالموارد البشرية (محو الأمية ، التكوين ، الصحة ...)
- * دعم التنظيم الجمعياتي داخل الغابات .
- * بعث المقاولات الصغرى للأشغال الغابية .

ورغم حداثة تجربة هذه المجمع ، فقد أظهرت نتائج التقييم الأولية أن المشاريع تسير في اتجاه تجميع الأهداف المحددة ، وتبرز المؤشرات التالية أهم ما تحقق في مجال تنمية الثروات الغابية والرعية والمحافظة عليها مع تحقيق الحاجيات الاقتصادية والإجتماعية لسكان الغابات :

- تحسين ظروف العيش : وذلك بـ :

* تآك العزلة من سكان الغابات من طريق فتح مسالك قبابية مكنتهم من التمتع على العديد من المشاكل تتعلق أساسا بالتنقل إلى المدن المجاورة والمدارس والمستوصفات وكذلك تسويق منتوجاتهم في ظروف طيبة .

* توفير الماء الصالح للشرب الذي يمثل أكبر مشكلة بهذه المناطق .

* توفير النور الكهربائي إلى كافة المستفيدين .

* تحسين المسكن لبعض العائلات لتوفير ظروف ملائمة للعيش .

- تحسين الدخل العائلي :

لقد ساهمت المشاريع الصغرى التي بعثت لصالح العديد من المستفيدين مثل تربية النحل وتربية الدواجن وتربية الأرانب وتحسين سلالة الأغنام والأبقار والصناعات التقليدية ... في رفع الدخل العائلي بصفة ملحوظة . والمثال على ذلك أن أهالي زيلبا من مستعمدة سيجان أنتجوا 3 أطنان من العسل في موسم 99/98 وقع ترويجها عن طريق الجمع القاسي للتنمية .

كما وقع بعث مفاوضات صغرى للأشغال الغابية في كل هذه المناطق وقع تكوين أعضائها بمركز التكوين المهني في مجال الغابات بالرمال ، تعمل تحت إشراف مجامع التنمية الغابية ، وأبرمت معها التدويبات الجهوية للتنمية الفلاحية عقود عمل في بعض الأشغال الغابية مثل إستغلال الأشجار وقناص وصيانة الطرائد النارية والمسالك الغابية والعديد من الأعمال الحرجية الأخرى مما مكن في بعض المناطق من توفير دخل سنوي إضافي يعادل 500 دينار للعائلة الواحدة .

- المحافظة على الغابات :

* إقامة مراعي قارة وزراعات علفية للحد من الرعي داخل الغابات وهي تحت إشراف المباشرة لمجامع التنمية الغابية إذ تقع صيانتها والعناية بها من طرف المستفيد . وقد ساهمت هذه المصانع في تطوير نظم الرعي وأساليب تربية الماشية .

* إستعمال أعطية الطابونة التي منحت من الإقتضاء بنسبة 50 بالمائة في إستعمال حطب الوقود .

* إستبدال إستعمال حطب الوقود المشائي من الغابة بمصادر أخرى للطاقة كالعاز.

* المشاركة الفعالة لمجامع الغابية في أنشطة المحافظة على المياه والثروة وحماية الغابات من الحرائق وذلك بالتدخل السريع وإطفاء معظم الحرائق في أول نشوبها.

- الشروع بالموارد البشرية :

* بناء مراكز تنمية إجتماعية حيث تدارس المجامع نشاطاتها .

* تكوين أعضاء المجامع الغابية في مجال التصريف الإداري والمالي والمتطعين في كافة المجالات الفلاحية التي تخصهم .

* القيام ببرامج لمدو الأمية والتربية الصحية الأساسية والتربية البيئية والإرشاد والإحاطة الفنية المستمرة ...

السؤال (19) :

تسأل اللجنة عن مدى تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة الإنجراف ومقاومة التصحر مع تقييم للنتائج حسب الجهات .

الجواب :

1- تقدم إنجاز الخطة الوطنية لمقاومة الإنجراف ومقاومة التصحر :

أ- مقاومة الإنجراف :

نظرا لحدّة عوامل الإنجراف بالبلاد وخطورتها وتأثيرها السلبي على الأراضي الفلاحية والمنشآت ، أقرت وزارة الفلاحة خطة وطنية تهدف إلى :

- المحافظة على الأراضي الفلاحية وتحسين مردوديتها
- إحكام التصريف في الموارد الطبيعية
- حماية المنشآت والبنية الأساسية من سدود وطرق وتجمعات سكنية
- تحسين ظروف العيش للفلاحين المنتفعين بأنشغال المحافظة على المياه والتربة .

ولتحقيق هذه الأهداف ، إرتكزت هذه الخطة على العناصر التالية :

- تهيئة مصبات المياه بأنشغال ومنشآت المحافظة على أديم الأرض من مصاطب وأشربة حجرية ومسقات وجسور على مساحة تقدر بحوالي 672,5 ألف هكتار .
- حماية أراضي الحبوب المنحدرة بإستعمال التقنيات اللينة والأشربة المعشمة والحراثة حسب خطوط التسوية على مساحة 305 ألف هكتار .
- صيانة وتعهد 605 ألف هكتارا من الأشغال المنجزة .
- إحداث 4290 وحدة لتغذية الماشة وفرش مياه السيول
- إنجاز 1000 بعميرة جبلية

وبلغت الإعتمادات المرصودة خلال العشرية (1990-2000) 322 مليون دينار . وقد مكنت هذه الإعتمادات إلى موفى شهر جوان 2000 من إنجاز :

- 686479 هك لعنصر تهيئة مصبات المياه
- 68425 هك لحماية أراضي الحبوب
- 304036 هك من أشغال الصيانة والتعهد

- 3037 وحدة لغرض المياه وتغذية الماشية

- 510 بحيرة جبلية

وقد شملت هذه الإنجازات كامل جهات البلاد ، ويبرز الجدول المصاحب مدى تقدم
الهيئة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة حسب الجهات .

ب- مقاومة التصحر وزحف الرمال

أعدت وزارة الفلاحة خطة وطنية لمقاومة زحف الرمال شرع في تنفيذها سنة
1993 . وتشرح هذه الخطة تبني مقاربة مندمجة وشاملة للتصدي للإنجراف الهوائي وزحف
الرمال على الأراضي الفلاحية والتجمعات السكنية والمنشآت الاقتصادية ، حيث تشمل
التدخلات على تثبيت الكثبان الرملية وإستصلاح الأراضي بالغراسات العلفية وإقامة
مصدات الرياح والشرايط الغابية بأهم الممرات الهوائية .

ومن الناحية الكمية ، يشتمل برنامج الخطة على :

- إحداث 4000 كم من الطوابي

- تعلية 8000 كم من الطوابي

- تثبيت 24000 هك من الكثبان الرملية بالغراسة

- إنجاز 20000 هك من مصدات الرياح والشرايط الغابية

وقد بلغت الإنجازات منذ إنطلاق الخطة وإلى غاية سبتمبر 2000 المستويات

التالية :

- إحداث طوابي : 4242 كم (أي بنسبة إنجاز 106/)

- تعلية طوابي : 7233 كم (أي بنسبة إنجاز 90/)

- تثبيت كثبان رملية : 17000 هك (أي بنسبة إنجاز 71/)

- مصدات رياح وشرايط غابية : 5720 هك (أي بنسبة إنجاز 28,6/)

ويبين الجدول التالي الإنجازات الخاصة بالمقاومة الميكانيكية لرحف الرمال حسب

البيانات

تقدم إنجاز المقاومة الميكانيكية لرحف الرمال
(من جانفي 1990 إلى موفى سبتمبر 2000)

تغطية تسان رمنية			إحداث تسان رمنية			نوعية
نسبة الإنجاز	المقدار	البرمج	نسبة الإنجاز	البرمج	المقدار	
64	644	1000	99	594	600	فاس
50	745	1500	152	1065	700	فخسة
10	20	200	86	172	200	الطهرين
2.5	3237	1500	58	461	800	قسن
82	823	1000	103	513	500	مدنين
			-	87		صفاقس
-	123		97	97	100	سبيطو موزيد
124	373	300	68	203	300	شواوین
51	1268	2500	131	1050	800	توزر
90	7233	8000	106	4242	4000	الجملة

2- الآفاق المستقبلية

قامت وزارة الفلاحة بتنظيم إنجازات القطر الحالية لمقاومة الإنجراف ومقاومة التصحر لفترة 1990 - 2000 . كما تم إعداد خطة جديدة في الغرض للفترة 2002 - 2011 سبق إنجازها في إطار المخطط العاشر والمخطط العادي عشر للتنمية .

لقد تم إيجاز المنطقة الوطنية للمحافظات على إنشاء والتميز (س) سن 1990 إلى موزن حزين (2000)

الولايات	توزيعية مبيعات المياه (مك)	التطبيقات (الأريكة/مك)	المياهات والتوريد (مك)	المحولات المائية	مشتقات موزن المياه	مشتقات موزنة المياه
نوفمبر	153.2	0.372	977	0	0	0
أريكة	608.7	0.48	619.2	21	0	0
بن موزن	674.7	0	739.1	20	0	0
نارم	934.22	0.1	507.6	36	0	0
زفم	299.24	199.76	905.5	58	0	0
موزن	101.9	400.5	566.4	50	0	0
موزن	699.15	492.10	792.3	32	0	0
موزن	358.28	327.4	794.14	34	0	0
موزن	013.50	192.19	600.13	43	0	0
موزن	65.90	023.12	198.18	70	0	0
موزن	399.18	0	830.19	25	0	0
موزن	259.20	0	017.5	6	2	0
موزن	003.39	0	667.13	9	14	0
موزن	466.84	0	075.13	30	45	0
موزن	292.59	0	763.48	54	112	0
موزن	766.67	0	593.17	21	127	0
موزن	334.00	0	823.18	1	173	0
موزن	440.99	0	441.19	0	269	0
موزن	769.1	0	219.1	0	8	0
موزن	893.6	0	907.2	0	26	0
موزن	799.28	0	122.54	0	64	0
موزن	683.25	0	141.30	0	14	0
موزن	926.18	0	094.10	0	95	0
موزن	479.686	68.435	304.036	310	930	0

السؤال (20) :

• طلب اللجنة مدها بكشف من أهم النتائج التي توصل إليها جهاز البحث العلمي في خلال السنوات الأخيرة وعن الجهود التي بذلت لوضع هذه النتائج حيز التطبيق .

الجواب :

1- أهم النتائج التي توصل إليها جهاز البحث خلال السنوات الأخيرة :

تشتمل أبرز النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الأخيرة في ما يلي :

1- قطاع الزراعات الكبرى :

تمكن البحث من إستنباط أصناف جديدة من الحبوب وهي :

* قمح صلب مقترح للتسجيل تحت إسم « نصور » يتميز بمقاومة للأمراض أفضل من الأصناف المتداولة وخاصة السيتوريا والجيابة وله مردودية أحسن من صنف كريم ورزاق في المناطق شبه الرطبة .

* قمح لين مقترح للتسجيل تحت إسم « حيدرة » وهو يدرى له مقاومة للأمراض أفضل من الأصناف الأخرى وخاصة السيتوريا والصنوبر البني وله دقيق ذو قيمة مالية في صنع الخبز (Bonne valeur boulangère) وله مردودية أحسن من صنف صلامبو .

* شعير مقترح للتسجيل تحت إسم « ممتاز » وهو ذو 6 صفوف وأبكر من صنف ريحان وله مقاومة للأمراض أفضل من الأصناف الأخرى وخاصة « الرنكسبوريا » ويتأقلم مع ظروف الجفاف حيث أن المردود يفوق 30٪ مردود بقية الأصناف .

كما توصل البحث إلى تطوير التقنيات الزراعية الخاصة بالحبوب سواء في النظام المطري أو في ظروف الري التكميلي وهو يخص عمليات الحرث وكثافة البذر والتسميد ومقاومة الأعشاب الطفيلية والمداواة ضد الأمراض . ومن شأن هذه النتائج أن تعزز القدرة على الزيادة في الإنتاج من هذه المواد الإستراتيجية الهامة .

2- قطاع الخضروات

تجدر الإشارة في هذا القطاع إلى ما أثمرته البحوث من جدوى السيوت البلاستيكية الكبيرة الحجم (Multitunnels) ودورها في تحسين الظروف المناخية وكذلك ظروف العمل وتنظيم الأرض مما يتيح عدة تحسينات مردودية الزراعات المسببة

ومن ناحية أخرى ، تجدر الإشارة إلى أن إستعمال الري التسميدي في زراعة البطاطم الفضلية قد مكن من الزيادة في الإنتاج بنسبة 30٪ وبالإبكار بقدر 9 أيام .

وفي ما يخص زراعة البطاطم ، فقد بين البحث أن الري التسميدي يحسن النمو الزراعي والمردود (زيادة به 256٪) وكذلك جودة المنتج . وقد تم أعداد الورقة التقنية القاعدية الإرشادية .

وفي مجال التخزين التقليدي لصباية البطاطم الفضلية خلال الصيف ، فقد صيغ البحث الظروف الملائمة لهذا التخزين مما مكن من تخفيض شسب الإثلاف (من 20 إلى 5٪) والمحافظة على جودة الموزون سواء بالنسبة للمنتج المعد للاستهلاك أو ذلك المعد للبطار القريفي .

3- قطاع الأشجار المثمرة :

إن مجهود الباحثين متواصل في مجال التعرف على خاصيات أنواع الزيتون المتواجدة في البلاد مما يمكن من إنتقاء أصناف جديدة ذات مردودية أحسن .

أما في ما يخص جودة الزيوت ، وبعد أن تمكن البحث من تحديد الظروف المناسبة والعوامل التي من شأنها أن تحسن نوعية الزيوت وترفع من جودتها ابتداء من جني الثمار إلى نقلها إلى المعاصر ، فقد تمكن البحث من تقديم حصىلة نتائج البحوث التي تعنى بإستقرار جودة الزيوت المثبتية من معاصر مختلفة خلال التخزين وضبط الظروف التي تؤثر على هذا الإستقرار وكذلك تطور العناصر المكونة للزيت وتغيرها .

وفيما يتعلق بتشمين المضافات الصناعية لصباية الزيتون فقد توصل البحث إلى صنع وإستعمال (على نطاق واسع) سماد عضوي يتكون من الفيتورة وفواضل الماشية والدواجن يمكن من تسميد غراسات الزيتون في نظام الزراعة البيولوجية .

وفيما يخص القوارص فقد تمكن البحث من تحديد التقنيات الزراعية التي تحد من أضرار حافرة الأوراق على أصناف المالحطي ، مما يمكن الفلاحين من تقليل المداواة ومن تحسين مردودية الغراسات .

4- قطاع تربية الماشية :

لقد تمكن البحث في هذا القطاع من ضبط الطرق الملائمة لتنظيم القدرة الرأشية عند الأبقار والأغنام ، ونتيجة لذلك فقد أصبح تنظيم برنامج تحسين السلالات ممكناً ومن الضروري وضعه حيز التنفيذ عند المربين المالكين لقطعان خاصة من الماشية وذلك لإنتاج عجول وأبقار ذات طاقة إنتاجية مرتفعة .

وفيما يخص جودة الحليب فقد تمكن البحث من التعرف على نوعية الحليب المتأثر من الأبقار الرمية عند صغار الفلاحين ومن ضبط الإجراءات اللازمة لتحسين الجودة والحفاظ عليها .

5- قطاع الأشجار الغابية :

لقد توصل البحث إلى ضبط طريقة لإكثار شتلات الصفاف مكنت من إنتاج 400 ألف شتلة في الحابت مما سيساعد على تجديد غابة القطين ، كما تم إبراز أهمية الأشجار شبه الغابية المثمرة (الكبار والبوقريرة والجبوز الأمريكي) لتحسين المستوى الإقتصادي في الفجوات الغابية وكذلك إبراز إمكانية إعادة الإعمار للمكان وإدماج هذه الأصناف في برامج التشجير قصد المحافظة على التربة وتنويع الغراسات في المناطق القاحلة .

11- نشر نتائج البحث وتطبيقها :

أما فيما يخص نشر نتائج البحث وتبسيطها ووضعها على قسمة الإرشاد فقد تم خلال هذه السنة تنظيم 19 ورشة عمل لتقييم 40 عملية بحث تم على إثرها إعداد ورقات قسمة تقدم النتائج بصيغة مبسطة بالإضافة إلى التقارير النهائية لهذه البحوث .

السؤال (21) :

على إثر القرار الرئاسي القاضي بمضاعفة الإمكانيات الموضوعية على أمة البحث العلمي تسأل اللجنة عن البرامج الجديدة التي سيعتمدها جهاز البحث الفلاحي .

الجواب :

تعتبر سنة 2000 سنة الإنطلاقة الفعلية لتطبيق البرامج الجديدة للبحث الفلاحي ، وذلك راجع إلى أهمية الإمتحانات التي أسندت هذه السنة وهي تمثل لفظة لومبية بالنسبة للسنوات الماضية إذ وقع رصد 3 مليون دينار مصفة مباشرة لهذه البرامج (1 مليون دينار للتسيير و 2 مليون دينار للتجهيز) . ووجهت كل هذه الإمتحانات لتمويل المشاريع الجامعة ذات الأولوية وعددها 32 وتهم الميادين المتعلقة بموضوع الأمن الغذائي وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد إستغلالها والنهوض بالصناعات . وقد شملت هذه الإمتحانات 170 عملية بحث ضمن المشاريع الجامعة المذكورة . ويبلغ إنجاز القسط الكبير من هذه العمليات في المحطات الجهوية المتواجدة ضمن الأقطاب الجهوية للبحث التنموي . وتشوزع حسب الميادين ذات الأوية كالآتي

- الزراعات الكبرى -	24 عملية
- الأشجار المثمرة -	30 عملية
- الخضروات -	21 عملية
- تربية الماشية -	22 عملية
- الصحة الحيوانية -	22 عملية
- المياه -	09 عمليات
- الموارد الطبيعية -	30 عملية
- المكننة -	12 عملية

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أن برامج جديدة شهم الزراعات البيولوجية وبعض الزراعات الجديدة لتثويج المنتج المعد للتصدير (الأديف ، الأفوكاتو ، الكيوي ، ...) ولتعت برمجتها ليتم تنفيذها سنة 2001 .

السؤال (22) :

بعد إعادة هيكلة الإرشاد الفلاحي ، تطلب اللجنة مدها بتقييم لأنشطته وما هي خطة الوزارة لمزيد تفعيل دور هذا الجهاز ؟

الجواب :

1- تقييم الأنشطة الإرشادية بعد إعادة هيكلة الإرشاد الفلاحي :

1- أهم الإنجازات :

في إطار إعادة هيكلة الإرشاد الفلاحي في مطلع التسعينيات وقع إحداث وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي على المستوى المركزي لتهتم بالإرشاد الجماعي و بدعم جهاز الإرشاد الميداني فنيا وبيداغوجيا وبتنسيق كل النشاطات المتعلقة بالإرشاد الفلاحي . كما تم إحداث شبكة ميدانية تتشكل من 180 خلية ترابية للإرشاد و 832 مركز إشعاع فلاحى تعمل على إرشاد وتأطير المنتجين .

وترتكز برامج الإرشاد على منهجية المقاربة التشاركية التي ترمي إلى :

- إرساء مبدأ التدخل عبر مجموعات مستهدفة
- إرساء مبدأ الخطاب الوحيد لدى الفلاح
- التركيز على الأنشطة الإرشادية الجماعية
- إحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين
- ضبط نظام برمجة ومتابعة وتقييم على المستوى المحلي والجهوي والمركزي .

وقامت وكالة الإرشاد في نطاق إعادة هيكلة الإرشاد الفلاحي بتركيز تجربة نموذجية للإرشاد الفلاحي الموجه للمرأة الريفية تهدف إلى تأطير المرأة وتكوينها قصد الرفع من مستواها التقني وبالتالي تدعيم تشريكها في الأنشطة الفلاحية . ويقضي هذا البرنامج 13 معتمدية من 6 ولايات (أريانة وباجة والقيروان وسيدي بوزيد وسليانة وزغوان) . وتعمل في إطار هذه التجربة 9 مرشحات مؤطر قرابة 500 مستهدفة . كما تقوم حاليا وكالة الإرشاد بتقييم هذه التجربة النموذجية حتى يتمكن أخذ التدابير اللازمة لضمان نجاحها وبالتالي تعميمها تدريجيا .

كما عملت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي خلال السنوات الأخيرة على تطوير جهازها الإرشادي وعلى تحسين أساليب العمل قصد تمكينه من المساهمة الفاعلة في تحقيق الأهداف التي رسمتها الحكومة والمتعلقة خاصة بتنمية القطاعات الإستراتيجية .

ولتتوخ هذه الأهداف، تفاعلت وكالة الإرشاد مع كل الأطراف المعنية وخططت عبر متهجيتها التشاركية العديد من الحملات الإرشادية المكثفة التي ساهم في إنجازها العديد من الأساتذة الجامعيين والباحثين والإطارات المختصة. كما وفرت العديد من دعائم الإرشاد السمعية والبصرية والمكتوبة

وتبين الجداول المصاحبة تطور الأنشطة الإرشادية المتعلقة بقطاعات الإنتاج الفلاحي وتنمية القطاعات الإستراتيجية التي تم التركيز عليها والبرامج النموذجية للإرشاد الفلاحي الموجه للمرأة الريفية التي تم إنجازها خلال موسم 2000/99 والموسم 2000-2001 (ملاحق عدد 2 و3).

وتقوم وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بالشعاون مع المصالح المركزية المختصة بوزارة الفلاحة بدعم الجهود الإرشادية الميدانية بـ:

- تنظيم ورشات عمل وأيام إعلامية نموذجية لفائدة رؤساء الخلايا الترابية للإرشاد
- توفير وسائل الدعم الإرشادية المكتوبة وتوزيعها على مختلف الأطراف المعنية
- توفير وسائل الدعم السمعية البصرية

وبين الجدول التالي أهم الأنشطة الإرشادية وعدد المستفيدين بها

نوع الأنشطة	العدد	عدد المرشدين المستهدفين	عدد الفلاحين المستهدفين
ورشات عمل	7	230 (1)	-
أيام إعلامية نموذجية	20	100 (2)	-
نشریات ومطبوعات	15	2000 (3)	-
حصص تلفزيونية أسبوعية	30	813 (4)	260.000 (5)
ومضات تلفزيونية يومية	150	813	280.000 (5)
حصص إذاعية يومية	365	813	240.000 (5)
مئات إذاعية أسبوعية	36	813	240.000

- (1) رؤساء الخلايا الترابية للإرشاد والمتسقين لعمليات الإرشاد ورؤساء أقسام الإرشاد والتنمية الفلاحية
- (2) رؤساء الخلايا الترابية المعنيين بكل موضوع، الإطارات المختصة ومسئولي عمليات الإرشاد
- (3) بين مرشدين وفنيين بالنسبة لكل نشرية أو مطبوعة والبقية تستغل في مختلف المعارض والمنشآت الطرحية والفائدة المنتجين المعنيين بكل موضوع
- (4) مجموع رؤساء الخلايا الترابية للإرشاد ومراكز الإشعاع الفلاحي
- (5) تم تحديد عدد المنتجين المتابعين للحصص التلفزيونية والإذاعية بالإعتماد على الدراسة التي قامت بها وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي في الغرض

2- تقييم تأثير أنشطة الإرشاد :

لتقييم مدى تأثير الإرشاد الفلاحي الجماهيري وأמידاني على الفلاحين ومدى مساهمته في الرفع في الإنتاج نظمت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي عددا من الاستمارات أقيمت إلى جملة من المعطيات الخاصة بحسب الشبكي لتقنيات الإنتاج الفلاحي بها عبر الحملات الإرشادية المكثفة والتي استهدفت عددا من القطاعات وخاصة الإستراتيجية منها مع التمسك المعرفي للمتقنين وبالقائي الرفع من المردودية ويمكن موصلة نتائج هذه العمليات التقييمية كما يلي :

على مستوى الإرشاد الجماهيري :

تبين من التقييم المنهج أن :

72 % من المتقنين يتابعون بانتظام الومضات الإرشادية التلفزية .

62 % من المتقنين يتابعون المصن الإذاعية الصباحية .

78 % من المتقنين يقرؤون بأن الحصص التلفزية مفيدة ومبذية .

38 % من متابعي الحصص التلفزية يطبقون التقنيات والتوصيات التي تقدمها هذه البرامج .

- على مستوى الإرشاد الميداني :

أ - بالنسبة للمواضيع ذات الأولوية في مختلف الولايات :

تختلف نسب تمسك المتقنين لتقنيات التي عالجها الإرشاد حسب الجهات وحسب المواضيع وهي تتراوح بين 34 و 98 % وبمعدل يساوي 66 % كما يبينه الجدول التالي :

موضوع الحملة الإرشادية المكثفة	المدونيات المعنية	نسبة التقطع (%)
مقاومة مرض تسوس الحبوب	الكاف	34
	سليانة	64
مقاومة الأعشاب الطفيلية في مزارع الحبوب	بن عروس	58
	شابل	54
	جندوبة	53
	الكاف	66
	سليانة	67
المداواة الشتوية لدرشجار الشعيرة	أريانة	55
	جندوبة	57
	القيروان	58
	القصرين	66
	قابس	74
	سفاقين	52
مقاومة حشرة الزيتوني	سيدي بوزيد	67
	صفاقس	61
التلقيح الاصطناعي للأبقار المحلية	تونس	55
	باجة	98
العراثة حسب خطوط التسوية	زغوان	98
	الكاف	33
	سليانة	69
الإقتصاد في مياه الري	سموسة	70
	المنستير	76
	المهدية	77

ب - بالنسبة للحملة الإرشادية المكثفة والخاصة ببعض القطاعات الإستراتيجية :

قامت وكالة الإرشاد بتقييم لبعض الحملات الإرشادية المكثفة تخص الحبوب المروية بالشمال والزراعات البدرية تحت البيوت المحمية العادية بالساحل والزراعات تحت البيوت السفنة بالجنوب .

وتشكون العينة المدروسة من 1741 فلاح منتج للحبوب المروية و 484 فلاح منتج للبأكورات تحت البيوت العادية و 105 منتج لبأكورات تحت البيوت السفنة .

وتتمثل النتائج في ما يلي :

• الحبوب المروية :

- 49% من الفلاحين الواردين بالعينة يستعملون الأسمدة .
- 54% منهم قاموا بعملية المقاومة الكيميائية للأعشاب الطفيلية في حين أن 25% منهم يحدون المقاومة اليدوية قصد استعمال الأعشاب لتغذية حيواناتهم .
- 37,5% بحاجة و 46,5% يبنزرت من الفلاحين المستجيبين قاموا بعملية المقاومة الكيميائية ضد الأراض الفطرية .
- 70% من الفلاحين يستخدمون الشقيبات المقنعة في الماء (أي بالرش أو تسوية الأرض للري بالبطح) .

أما في ما يخص المردودية فالنتائج كانت على النحو التالي :

- 41% من منتجي القمح الصلب المروي تحصلوا على إنتاجية تتراوح بين 31 و 60 قنطار في الهكتار في حين تحصل 16% منهم على إنتاجية تتراوح بين 51 و 60 قنطار في الهكتار .
- 39% من منتجي القمح اللين المروي تحصلوا على إنتاجية تتراوح بين 31 و 50 قنطار في الهكتار و 16% على إنتاجية تتراوح بين 51 و 67 قنطار في الهكتار .
- 60% من منتجي الشعير المروي تحصلوا على إنتاجية تتراوح بين 21 و 40 قنطار في الهكتار و 21% على إنتاجية تتراوح بين 41 و 60 قنطار في الهكتار .

• الزراعات البدرية تحت البيوت المحمية :

- 25% من الفلاحين وضعوا الكميات اللازمة من الأسمدة .
- 34% من البيوت المحمية وقع تجهيزها بالأكمام المثقوبة والأغشية البلاستيكية .

وفي ما يخص المردودية سجلت النتائج التالية :

- الطماطم : 60 طن في الهكتار كمعدل إنتاج بولايات سوسة والمنستير والمهدية .
- الفلفل : 70 طن في الهكتار كمعدل إنتاج بولايي المنستير و صفاقس .
- البطيخ : 58 طن في الهكتار كمعدل إنتاج بولايات سوسة والمنستير والمهدية .

• الزراعات بواسطة المياه الساخنة :

- 98% من الفلاحين يستعملون الأسمدة .
- 58% من الفلاحين يستعملون الري المخصب .

ويتضح من هذه العينة من المؤشرات أهمية الإرشاد في دفع عجلة نمو القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في تحسين المستوى الفني للمنتجين وبالتالي في الرفع من إنتاجهم وظروف عيشهم .

II - خطة وزارة الفلاحة لمزيد تفعيل دور جهاز الإرشاد الفلاحي

تركز الخطة المستقبلية لتطوير جهاز الإرشاد على مواصلة الإدارة على المدى القصير والمتوسط تعاظمي الأنشطة الإرشادية ميدانيا وجماهيريا في قطاعي الفلاحة والصيد البحري مع العمل بالشوازي، على شريك المهنة والضراس في ميدان الإحاطة والإرشاد وتنظيم المنتجين، ويتطلب ذلك إنعقاد إستراتيجية عمل متكاملة يكون للمهنة فيها دور فعال، وتتضمن أهم محاور هذه الإستراتيجية التي شرع في تنفيذ بعض عناصرها في السعي إلى تسني المهنة تدريجيا لعمليات الإرشاد والإحاطة وذلك بـ

- إحداث مهنة المستشار الفلاحي (القانون عدد 34 لسنة 1998 المؤرخ في 23 ماي 1998) لتمكين الإطارات الفلاحية من الإلتحاق بالمسابب الخاص ولتشجيع الإستشارة الخاصة، وعلى إثر التشجيعات والإمكانيات التي أقرتها الدولة لمن يرغب في تعاظمي هذه المهنة، تم الترخيص لـ 13 مستشارا للإلتحاق إلى حد الآن.

- تشجيع مجامع التنمية الفلاحية على تعاظمي الأنشطة التنموية المتعلقة بميادين إختصاصها ونسقي لمسط من الإرشاد والإحاطة بالمنتجين (قانون عدد 43 لسنة 1999 المؤرخ في 10 ماي 1999)

- تشجيع تعااضديات الخدمات الفلاحية على تعاظمي الأنشطة الإرشادية.

- مواصلة إشراف الإدارة على الإرشاد الجماهيري وتطويع صغار الفلاحين والبحارة.

وليلوغ هذه الأهداف خلال المخطط العاشر، ستمعمل وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بالتعاون مع المصالح المختصة والمهنة على تركيز مجامع التنمية الفلاحية ودعم تعااضديات الخدمات الرأغية في تعاظمي أنشطة إرشادية وعلى إلتحاق مزيد من المستشارين الفواص. وقد تم إقرار جلسة من الإجراءات لدفع هذه التوجهات شخص بالذكر منها:

- سعي كل الأطراف إلى حث المنتجين على الإلتحاق إلى هياكل مهنية قاعدية بما يحول لهم الإلتحاق بصفة جماعية بالخدمات ذات الصيغة التنموية.

- تشجيع مجامع التنمية وتعااضديات الخدمات على إلتداب إطارات تشرف على إرشاد وإحاطة المضطربين في هذه الهياكل بمساهمة صندوق التشغيل 21 - 21 بنسبة 50% من أجورهم لمدة 3 سنوات ويتحمل إثرها الهيكل المهني كامل الأجور.

- تمكين الإطارات المتدربة والمستشارين من دورات تكوينية على غرار المرشدين التابعين للإدارة.

- بحث المعلمين على الإقبال على التكوين لصفلي مهاراتهم عبر وحدات تكوينية قصيرة تستجيب لاحتياجاتهم.

- تمكين أفراد الهيئات المهنية من دورات تكوينية مختلفة حسب إشتاقياتهم من انعصر تمت إشراف وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي

البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية

البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية											
البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية						البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية					
البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية				البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية				البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	
		البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية		البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية		البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية		البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية		البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	
		البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية
البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية	البيانات الواردة في الجدول التالي هي بيانات تقديرية
25297	3912	279	7456	952	11006	1031	1528	244	24210	244	3043
39061	4621	330	14214	1185	13537	958	220	46	3934	464	7233
50958	2141	153	18961	1580	31423	1035	330	55	36723	754	8624
23525	676	48	4927	411	12777	1162	169	18	13708	561	7428
26113	1301	93	5161	430	10866	988	233	19	18129	467	6156
9776	81	6	1849	154	3757	342	0	0	4559	2312	271
3424	0	0	179	15	3023	275	0	0	1253	3593	57
178154	12735	909	52757	4397	63389	5764	2477	402	192051	41687	34236

تحت إشراف اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

العلماء

العلماء

1001/2000										2000/1999									
زيارات		قطع مثالية		مجموع شهادات		البيانات		البيانات		مجموع شهادات		البيانات		البيانات		مجموع شهادات		البيانات	
مالي الشبكات	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
11051	1568	112	2794	254	5820	485	13816	798	74	1291	155	4844	436	798	74	1291	155	4844	436
7965	364	26	2453	223	2736	228	8169	16	5	844	124	1452	114	16	5	844	124	1452	114
10128	1092	75	4796	436	3776	298	11645	6	1	2270	301	2239	224	6	1	2270	301	2239	224
51763	1946	139	3421	311	2496	208	63977	122	21	1416	200	1717	180	122	21	1416	200	1717	180
7982	602	43	5390	490	1224	352	9551	92	10	2320	244	2537	222	92	10	2320	244	2537	222
5574	182	13	1540	140	1812	151	6681	3	2	677	83	1309	140	3	2	677	83	1309	140
2868	2989	42	3	1067	97	945	76	3267	59	6	754	70	913	3267	59	6	754	70	913
8231	280	2	968	88	420	35	3282	0	0	468	58	252	25	0	0	468	58	252	25
332	210	15	319	29	636	53	349	14	1	95	38	260	28	14	1	95	38	260	28
15930	646	49	3234	294	6588	549	16780	230	19	1414	179	1565	415	230	19	1414	179	1565	415
124813	7000	600	27214	2474	34233	2850	146720	1456	152	12231	1515	25590	2177	1456	152	12231	1515	25590	2177
178154	12735	909	52757	4397	63389	5764	192051	2477	402	19264	2323	41087	3426	2477	402	19264	2323	41087	3426
70	55	55	52	56	54	49	76	59	38	63	65	62	63	59	38	63	65	62	63

الأنشطة الزراعية المتعلقة بتطبيقات الإنتاج التعليمي لثلاثة الفترات الربعية

الأنشطة الزراعية									
برئاسة 2001/2000					إدارة 2000/1999				
زيارات على الضيعة	قطاع مثالية	تخصص تطبيقية	أيام إعلامية	تدريبات على السيرة	قطاع مثالية		تخصص تطبيقية		أيام إعلامية
					عدد	المتدربين	عدد	المتدربين	
150	7	10	15	64	0	0	0	0	0
240	13	16	14	239	1	42	10	62	8
114	0	15	9	39	0	10	1	17	2
252	0	15	30	402	0	53	6	182	15
78	0	14	10	38	0	233	17	172	13
60	0	0	4	38	0	0	0	0	0
0	0	0	0	12	0	0	0	0	0
894	20	70	82	832	15	336	34	438	38
المجموع									

السؤال (23)

تسأل اللجنة من مدى تنفيذ المشروع الرئاسي التوعوي الخاص بالإرشاد الفلاحي وما هي الإستراتيجيات الأولية لهذا المشروع ومدى تفاعل المزارعين والهيئات المعنية مع هذا البرنامج .

الجواب :

يهدف المشروع الرئاسي التوعوي للتأطير والإرشاد الفلاحي الذي أذن به سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة العيد الوطني للفلاحة يوم 12 ماي 1997 والذي يشرف على تنفيذ الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بالتنسيق مع وزارة الفلاحة إلى :

- تمكين الإصاغة بالفلاحين إعتيادا على الإرشاد الفلاحي بما يتطلبه ذلك من دعم للموارد البشرية والمادية بالمناطق المعنية وتطوير لنظام الإرشاد ومحتواه .

- إكتساب المتأخرين مهارات تمكن من تطوير الإنتاج وتمكين الإنتاجية وتنظيم النشاط الفلاحي المردودية العالية .

- تشريك اللجنة بصفة تدريجية للقيام بدور فعال في العمل التوعوي الفلاحي وذلك عبر المساهمة في ضبط البرامج الإرشادية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها .

انطلقت الشجيرة بشاريع 98/5/7 لمدة سنتين في ستة مناطق وهي : الكريب وواد مليز واللبة والقيروان الطوبية وقفصة الشمالية ومارث .

1- تقدم إنجازات المشروع :

1.1 الدعم الممجل على مستوى الإمكانيات البشرية ووسائل العمل :

تم مدد قشرة تركيب المشروع توفير الإمكانيات البشرية ومختلف وسائل العمل الإضافية والضرورية وإعتماد المشروع منهجية تدخل تركز أساسا على الإرشاد الجماعي المكثف . وتمثل هذا الدعم خاصة في :

- إقتاد 14 إطارا لسد الشفورات على مستوى مراكز الإشعاع الفلاحي
- تعيين طروف تفضل المرشدين بإقتناء 16 سيارة إضافية
- دعم خلايا الإرشاد بالوسائل والمعدات البيداغوجية والسمعية البصرية والمكتنية

هذا وقد تم تركيز وحدة للتسيير ومتابعة المشروع ووحدة تعنى بالتطبيق الميداني تدعم نشاط المرشدين وذلك على المستوى المركزي

2.1 منهجية تدخل المشروع

تعتمد المنهجية المتوخاة على السهولة التشاركية والتدخل عبر مجموعات مستهدفة من الفلاحين . وتم قبل الإنطلاق الفعلي للمشروع إنجاز العمليات التالية :

- تكوين الإطارات المتدنية والمرشدين الموضوعيين على ذمة المشروع في مناطق ومناطق الإرشاد كما تم تدريبهم على منهجية المشروع .
- القيام بعملية إحصاء عن طريق استبيانات شملت كل المستغلات الفلاحية من طرف المرشدين وبمساهمة النقابات الأساسية المتواجدة على المستوى المحلي .
- استغلال الاستبيانات وتشخيص مختلف أبعاد الإنتاج المتداولة بالجهة .
- تكوين مجموعات مستهدفة متناسبة لغاية الإحاطة المكثفة .
- تشخيص إشكاليات التنمية ودراس إمكانية معالجتها وذلك بتشريك المجموعات المستهدفة .
- إبرام إتفاقيات عقود برامج إحاطة وإرشاد بين المرشدين والمجموعات المستهدفة .
- تنفيذ البرامج ومتابعتها وتقييمها .

3.1 النتائج المسجلة على مستوى فاعلية الإرشاد

كان للدعم الممارس إليه أعلاه التأثير الإيجابي خاصة فيما يتعلق بـ :

- تفرغ المرشدين الذين أصبحوا يخصصون ما لا يقل عن 80٪ من نشاطهم للإرشاد .
- التحسين في نسبة التغطية العامة والتي تطورت من معدل 550 فلاح للمرشد قبل المشروع إلى 480 فلاح مع تنفيذ المشروع . وتراوح هذه النسبة داخل المجموعات المستهدفة بين 46 و 80 فلاح للمرشد الواحد حسب المناطق مقابل 105 فلاح مرسومين بمختلف المجموعات لكل مرشد .
- تكثيف الإحاطة الجماعية في نطاق المجموعات المستهدفة وتخصيص الزيارات الميدانية الفردية لغاية المتابعة والتقييم .
- الترفيع في نسبة الحضور الميداني للمرشدين بفضل توفير وسائل تنقل بما يمكنهم من استغلالها بمعدل ثلاثة أيام ونصف في الأسبوع .
- إعطاء المشروع إستقلالية التصرف مما مكنه من مرونة التسيير مقارنة مع الجهاز التابع للمندوبيات .

- تكوين المرشدين منهجيا وفنيا وإحاطتهم بحسبة مكثفة مكنتهم من مواكبة أفضل للمواسم الفلاحية ومن الشطرق للنواحي الإقتصادية والإجتماعية في تدخلاتهم مما دعم مصداقيتهم لدى المنتجين .
- تنظيم تدخل مختلف الهياكل التنموية وإستقطاب أفضل للإطارات وهياكل البحث التنموي الجهوي في إطار عقود البرامج فضلا على تشريك الهياكل المهنية القاعدية ذات الصبغة التنموية والخدمانية
- مشاركة المهنة في إستقطاب الفلاحين لحضور الأنشطة الإرشادية
- إستقطاب أكثر للمنتجين لتابعة التكوين لتحسين مستواهم المهني

4.1 النتائج المسجلة على مستوى تنظيم المنتجين :

لقد مكنت منهجية الإرشاد المعتمدة من تكوين عدة مجموعات مستهدفة أمكن بواسطتها إنجاز جل برامج الإرشاد ورغم التوصل إلى تركيز عدة جمعيات ناشئة فإن العمل الجماعي لم يبرز بالقدر الكافي بالمطلب مناطق التدخل وذلك لصعوبة التوصل في ظرف وجيز إلى تغيير العقلية من جهة وغياب الإطار القانوني الحافز للعمل المشترك من جهة ثانية .

وبالتالي فإن مفهوم الشدج نحو تشريك المهنة في الإضطلاع بدور فعال في العمل التنموي والمساعدة في تكاليف الإرشاد لم يتجسم بالقدر الكافي خلال هذه المدة القصيرة للتجربة النموذجية ولكنها تعتبر مرحلة هامة وأساسية لتهيئة الأرضية الملائمة لتركيز مجامع التنمية التي صدر في شأنها القانون الإطار لسنة 1999

2- التصورات المستقبلية للمشروع :

بالإعتماد على ما سجلته منهجية المشروع من إضافات خاصة على مستوى إستقطاب المنتجين وفاعلية الإرشاد ، ستستغل جوانبها الإيجابية في نطاق خطة وزارة الفلاحة لإصلاح قطاع الإرشاد الفلاحي لمزيد تفعيل دور هذا الجهاز في النهوض بالاستغلالات الفلاحية .

السؤال (24) :

تطلب اللجنة مدتها بتقييم لنشاط المستشارين الفلاحيين المتخصصين حاليًا

الجواب :

بفدراج إحداث مهنة المستشار الفلاحي في إطار برنامج شأهيل القطاع الفلاحي سعيا لفتح المجال أمام حاملي الشهادات العليا للمساهمة في تأطير القطاع الفلاحي عبر توفير الخدمات التي من شأنها أن تساهم في الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الفلاحية خاصة بإعتبار التطور الملحوظ الذي سجله نسق الإستثمار الخاص فاق نسبة 50٪ من جملة الإستثمارات

ويتميز هذا الوضع بمرور عدة مؤسسات منتجة ذات الحجم الكبير (شركات الإحياء ، المؤسسات المنتجة في نطاق الشراكة ، المستغلات المنتجة والمصدرة ، جمعيات مؤسسات متعددة الأنشطة ...) والتي تنقسم بنوعيه دقيقة لطلبات الإستشارة في مجالات شتى تتعلق بالتقنيات وأساليب التصرف والأسواق وتوفير المعلومات والمبادئ البديلة للإنتاج ، وهو ما يستوجب القدرة على إيجاد الحلول الكفيلة والمناسبة بصفة دقيقة وسريعة وعلائمة ومرنة .

وتعذر الإشارة في هذا السياق أنه يصعب على المصالح العمومية المختصة متابعة هذا النوع من الطلب بالتجاعة الكافية نظرا لإفتقارها إلى الوسائل المادية والبشرية وذلك بالرغم من الإصلاحات والدعم الذي عرفته منظومة الإرشاد خلال السنوات الفارطة .

وسعيا لتوفير هذه الخدمات بالتجاعة المطلوبة فقد تم إحداث مهنة الإستشارة الفلاحية كأحد الأركان الأساسية في مجال شأهيل القطاع الفلاحي ليعطيه قادرا على المنافسة الداخلية والخارجية .

وبعدََ حالها سلك المستشارين الفلاحيين 13 مستشار منهم 6 تحصلوا على المصادقة لتعاطي مهنة مستشار فلاحي خلال 1999

ويتوزعون على المهات كالاتي

- * 8 مستشارين بإقليم تونس الكبرى
- * مستشاران بفاس
- * مستشاران بصفاقس
- * مستشار بالمستير

وتعذر الإشارة إلى أن هذه المهنة صديقة العهد حيث تم إحداؤها بمقتضى القانون عدد 34 لسنة 1998 بالإضافة إلى إصدار النصوص المتعلقة بالتنجيمات الطولية لفائدة المستشارين الفلاحين المصادق عليهم خلال سنة 1999.

ففي هذا السياق ، إن جل المستشارين هم في طور الإنشغال والتعريف بالخدمات التي يجتهدون لإسداءها لدى الفلاحين وفي إعداد الملفات للإنتفاع بالإستشارات والتشجيعات المطلوبة لهم .

كما أنه تم في بداية سنة 2000 تعزيز وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بإدارة مكلفة بتأجير الإرشاد الذي تقدمه الهيئات المهنية والمستشارين الخواص - ومن مهام هذه الإدارة - التأكد بالتصريح بالتنسيق بين الإرشاد الذي تقوم به الإدارة والإرشاد الذي يقوم به القطاع الخاص برسكلة المستشارين الفلاحين وبمتابعة وتقييم عمليات الإرشاد المؤكولة للقطاع الخاص .

إن الوكالة تعمل حالياً على تركيز هذه الإدارة وخاصة على تركيز مصلحة الإرشاد الخاص وعلى إعداد استراتيجية وإجراءات عملية للقيام بدورها على أحسن وجه .

كما نظمت وكالة التكوين الفلاحي بالإستشارات الفلاحية يوم إعلامي حول الإستشار الفلاحي وذلك بالعاصمة يوم 27 سبتمبر 2000

السؤال (25) :

تطلب اللجنة تقييمها ل خطة تأهيل مراكز التكوين المهني الفلاحي وتسل من مدى
تفاعل المستفيدين مع البرامج الجديدة

الجواب :

يشهد قطاع الفلاحة والصيد البحري مرحلة إنتقالية تهدف إلى إعداد التجهيزات
المرحلة القادمة خاصة التي ستعرف إرتفاع حدة المنافسة في السوق الداخلية والخارجية مما
يستوجب تأهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري للوصول إلى الاهداف التالية

- تحقيق الإكتفاء الذاتي خاصة من المواد الأساسية (حبوب وحليب ولحوم حمراء ...)
- وذلك بالرفع من الإنتاج والإنتاجية .
- تحقيق جودة المنتج جعله قادرا على المنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية .
- تخفيض كلفة الإنتاج .

وللوصول إلى تحقيق هذه الاهداف تراهن البلاد على العنصر البشري نظرا
لمحدودية الموارد الأخرى من مساحة زراعية وموارد طبيعية مما يحتم علينا تأهيل الكفاءات
البشرية وتزويدها بالمستجدات العلمية والتقنية والتكنولوجية حتى تتمكن من الإستغلال
الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها والرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية وحودة
المنتج والضغط على الكلفة . وهذا يحتم توفير هيكل تكوين مهني فلاحى يستجيب إلى
متطلبات وحاجيات المهنة من

- يد عاملة مختصة وتقنيين مهنيين
- تكوين الفلاحين والبحارة وأبنائهم
- تكوين الماعشين الشبان
- تكوين المستفيدين بقروض البنك التونسي المتضامن
- تكوين حسب الطلب لأفواج من الراغبين في الإنتصاب في الفلاحة والصيد
البحري
- تكوين المرأة الريفية

وبدأت وزارة الفلاحة منذ سنة 1997 بإرساء برنامج تأهيل التكوين المهني في
الفلاحة والصيد البحري الذي يشمل النقاط التالية :

1- إعادة تنظيم جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري :

تمت مراجعة نظام جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بالإعتماد على القانون الشوحيهي للتكوين المهني لسنة 1993 والنصوص التطبيقية الخاصة به (الأمر 1557 لسنة 1996 والأمر عدد 1531 لسنة 1998) ومن أهم خصوصيات هذا النظام الجديد في التكوين المهني نذكر بالخصوص :

- تشريك المهنة في كافة مراحل التكوين وخاصة في تشخيص حاجيات التكوين
- الرفع من مستوى إنداب المتكويين (السنة التاسعة أساسي على الأقل)
- إعطاء الجانب التطبيقي نسبة هامة من ساعات التكوين (75%)

2- ربط التكوين بحاجيات المهنة :

وقع ضبط حاجيات وإختصاصات التكوين بالتعاون مع الهياكل المهنية الوطنية والجهوية وعينة من الفلاحين وشركات الإحياء . كما وقع أخيرا تركيز خلايا جهوية على نطاق الولايات لمتابعة تربي المراكز وتشغيلهم . وقد قدرت حاجيات المهنة حاليا بقراءة 18.000 من بد عمالة مختصة (من حاملي شهادة الكفاءة المهنية) و 2850 تقني مهني وتكوين 19500 فلاحا سنوياً (تكوين مستمر) .

3- مراجعة برامج التكوين في الفلاحة والصيد البحري :

شهدت سنتي 1998 و 1999 تعزيز قدرات المعهد الوطني للتكوين المهني بالبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسميدي ثابت في صياغة البرامج بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الفلاحي والإدارات الفنية وتركيز خلفية قارة لإعدادها .

و تم في إطار التعاون التونسي الكندي إنجاز المرحلة الأولى من تكوين 28 إطار (3 من المعهد سابق الذكر والبقية من مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري) . وسيتم إنجاز المرحلة الثانية من هذا التكوين في سبتمبر ونوفمبر وديسمبر 2000 وذلك في إطار نفس المشروع التونسي الكندي .

وتعتزم الوكالة إعداد وتعيين 5 برامج في موفى هذه السنة حسب طريقة المقاربة بالكفاءات . وتخص هذه البرامج الإختصاصات التالية : الأشجار المثمرة وتربية الماشية والحيوانات الصغرى وزراعة الخضروات والآلية الفلاحية والميكنة البحرية .

كما تم إنجاز برامج وورشات بيداغوجية حسب الطلب تهم التكوين المستمر لفائدة الفلاحين والبيحارة وأبنائهم و4 برامج أخرى لتكوين الباعثين الشبان .

4 - التكوين بالتداول :

عملا بما جاء في القانون التوجيهي للتكوين المهني سنة 1993، شهدت سنة 1999 إطلاق التكوين بالتداول في 10 مراكز نموذجية في الفلاحة والصيد البحري وذلك في إطار التعاون التونسي الفرنسي. ومن المنتظر أن يتوسع هذا النوع من التكوين في السنة الدراسية المقبلة 2000 / 2001 إلى 4 مراكز منها 2 مختصين في الصيد البحري.

وسيقع إعداد دليل بيداغوجي لهذا النمط من التكوين في سنة 2001 قصد تعميمه على كل مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.

5 - تكوين المكونين :

علاوة على البرنامج السنوي الذي ينظم بالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسبيدي ثابت بالتعاون مع مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي، وقع تنظيم دورات تكوينية لفائدة (6) مكونا في إطار التعاون التونسي الفرنسي.

وقد شمل هذا التكوين المواضيع التالية :

- التكوين بالتداول .
- التنشيط البيداغوجي .
- إعداد الوسائل والمعينات البيداغوجية .
- أساليب تكوين الكبار .
- الفلاحة البيولوجية .

كما تم تكوين 28 مكون في استعمال المقاربية بحسب الكفاءات في إطار التعاون التونسي الكندي و 6 مكونين من الصيد البحري في مجال الميكنة البحرية وتقنيات الصيد البحري في نطاق التعاون مع الحكومة الإسبانية و 6 مكونين في مجال الصيد البحري في إطار التعاون التونسي الياباني.

6-إنطلاق خطة تأهيل مراكز التكوين في الفلاحة والصيد البحري :

أ- مشروع بيزا - PISA RELAIS :

شرعت وزارة الفلاحة خلال سنة 1998 في تأهيل 8 مؤسسات تكوينية بالتعاون مع البنك العالمي (PISA-RELAIS) بتمويل قدره 4,7 مليون دينار منها 1,7 كمساهمة تونسية . ويشمل هذا المشروع المؤسسات التالية : المعهد الوطني للبيداغوجيا بسبيدي ثابت ومعهد تيسار ومراكز تسنور والفحص والعالية وشط مريم وبروطة وصفاقس .

ب- تأهيل مركز التكوين المهني في الصيد البحري بالمهدية :
 إسقط إنجاز المشروع التوسعي الياباني لتطوير التكوين المهني في الصيد البحري بالمهدية بداية من شهر أوت 1998 ويستد على ثلاثة سنوات إلى غاية 31 جويلية 2001. وتبلغ التكلفة المخططة لهذا المشروع 3,120 مليون دينار تونسي منها 2,8 على كاهل الطرف الياباني (هبة) و340 ألف دينار على كاهل الطرف التونسي.

ج- إعادة بناء المركز القطاعي لتكوين رياضة الصيد بالاعماق بالرمال :
 في نطاق المشروع التونسي الياباني، شرعت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي في إعادة بناء المركز القطاعي لتكوين رياضة الصيد بالاعماق بالرمال بتكلفة جملية 7 مليون دينار (هبة) علما وأن المصايد القديمة تم هدمها لتتواجد في محضر الطريق السبيلية تونس-بجاية.

د- تأهيل مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري ضمن برنامج MANFORME
 على إثر المجالس الوزارية المنعقدة سنة 1999 والتي ترمي إلى إدماج تأهيل مؤسسات التكوين المهني للفلاحة والصيد البحري ضمن برنامج تأهيل التكوين المهني والتشغيل (MANFORME) تم إعداد دراسة فنية شاملة حول برنامج تأهيل التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بالتعاون مع الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ووزارة التكوين المهني والتشغيل إثر إتمام اتفاقية إطارية بين وزارة الفلاحة والطرفين الآخرين (سبتمبر 1999).

وتضمنت هذه الدراسة مشروع تأهيل مؤسسات التكوين المهني للفلاحة والصيد البحري الذي سيتم إنجازه على ثلاثة مراحل :

* المرحلة الأولى : تمس المشروع ابتداء من سنة 2000 في تأهيل ثمانية مراكز (4 مراكز قطاعية في الفلاحة ومركز قطاعي في الصيد البحري والمعهد الوطني للميدانوجيا والتكوين المستمر الفلاحي : انظر إلى الجدول بالملاحق 1).

* المرحلة الثانية : تمس المشروع ابتداء من سنة 2001 في تأهيل عشرة مراكز أخرى (3 مراكز قطاعية في الفلاحة ومركز قطاعي في الصيد البحري و6 مراكز تكوين مهني في الفلاحة والصيد البحري : انظر إلى الجدول بالملاحق 2).

* المرحلة الثالثة : تمس المشروع ابتداء من سنة 2002 في تأهيل بقية المراكز (25 مركز في الفلاحة والصيد البحري).

وبالنسبة للمرحلة الأولى لمعد تم إضفاء إلتفاق لمريض بين وزارة الشؤون الوطني والوكالة الفرنسية للتنمية خلال فيفري 2000 وشتت المصادقة من طرف مجلس النواب على هذه الإتفاقية بنفس الشهر .

وتجدر الإشارة إلى أن وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي تعمل على تيسير إنتداب المتخرجين من قبل المهنة . مع العلم أن الوكالة تقوم حاليا بتدوات جهوية لتشغيل خريجي التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري .

ومن المنتظر إنتداب 20 مهندس أول و 60 عامل متخصصين مستحصلين على شهادة تكوين وذلك بالنسبة لسنة 2001 لكل من المعهد الوطني للميدانوجيا و التكوين المستخرج الفلاحي بسبيدي شابت و المعهد القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في شريعة اليقير و شريعة والمركز القطاعي للتكوين المهني في الميكنة البحرية بقلبيسية و مراكز التكوين المهني الفلاحي بشط مريم و جوقار و نقاش و بوغوار و مروطة .

مع العلم أن الوكالة تعزم تعديل عدد المكونين ذوي المستوى أي مهندس فيما فوق بحساب 5 مكونين لكل مؤسسة تكوين على أن يقع اللجوء إلى المتعاقدين كل ما دعت الحاجة لذلك .

المجموعة الأولى من المؤسسات المبرمجة للتأهيل إبتداء من سنة 2000

المؤسسة	الإستثمار والديتار	طاقة الإستيعاب (مستكون)	
		شكاوين أساسي	شكاوين مستخدم
المعهد الوطني للتشيد الفوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسبيدي ثابت	2.024.130		3.535
المعهد القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في تربية الأبقار بتمبار	2.268.371	190	1.981
المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في الزراعات الحمضية بشط مريم	1.339.723	130	259
المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في الأشجار المثمرة بالمناطق الجافة ببوغرارة - سفاقي	932.050	120	1.026
المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في تهيئة المناطق السقوية بمروطة	1.233.100	100	1.240
المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في غراسة النخيل بدفان	1.345.250	140	1.139
المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في الآلية الفلاحية بدوقار الفحص	1.380.523	140	1.927
المركز القطاعي للتكوين المهني في الميكانيك البحري بقلبيبة	2.610.000	90	450
الجمعية	13.133.162	910	11.903

المجموعة الثامنة من المؤسسات المبرمجة للتأهيل إبتداء من سنة 2001

المؤسسة	الإستثمار بالدينطار	طاقة الإستيعاب (مشكون)	
		تكوين أساسي	تكوين ممتد
مركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة التفواش والقمح بـبوشريش	1.519.311	180	1.930
مركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في تربية الأبقار بـبوشريش	2.004.660	160	1.350
مركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في الزراعة الكبرى بـبوشريش	2.388.350	90	1.170
مركز التكوين المهني الفلاحي بـبوشريش	1.020.000	64	715
مركز التكوين المهني الفلاحي بـبوشريش	1.716.457	90	1.170
مركز التكوين المهني الفلاحي بـبوشريش	1.721.363	110	330
مركز التكوين المهني الفلاحي بـبوشريش	1.917.218	140	1.870
مركز التكوين المهني الفلاحي بـبوشريش	1.995.800	100	4.315
مركز التكوين المهني الفلاحي بـبوشريش	2.593.600	44	224
مركز القطاعي للتكوين المهني بـبوشريش	1.500.000	80	300
المجموع	18.848.961	1.038	13.374

المسؤال (26)

تسار التجهة عن تقدم إنجاز البرنامج الرئاسي لتكوين الساعشرين الشبان وتكوين الفلاحين وأساتهم

الجواب :

المرء الأول : تقدم إنجاز البرنامج الرئاسي لتكوين الساعشرين الشبان :

تتبعيا لقرار سيادة رئيس الجمهورية بخصوص وضع برنامج متكامل لتكوين الساعشرين الشبان يوم 12 ماي 1998 بمناسبة اليوم الوطني للفلاحة والصيد البحري، أنطلقت أول دورة تكوينية في مجال بيع المشاريع والتصرف فيها في فيفري 1999 وتواصل هذا البرنامج الذي شمل 4 دورات مكثت إلى هذا التاريخ من تكوين 113 باعث بينما تم تنظيم دورتين تكوينيتين إضافيتين كما برمج تنظيم دورة أخرى ستطلق يوم 13 نوفمبر 2000.

ويهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في إمداد القطاع الفلاحي لتحديات المرحلة القادمة وذلك بتثقيف الفلاحة التونسية وتركيز مستغلات عصرية تعتمد على التقنيات الحديثة والتصرف المحكم.

وتعبرت هذه الدورات بالصيغة التطبيقية حيث اشتملت على دروس وتعاريف بالمركز وتربصات بالصيغ خاصة بمشاركة الإحياء والتنمية الفلاحية. ويحتوي برنامج التكوين على 4 محاور أساسية وهي :

- تكوين عام في نشر ثقافة المؤسسة وخصوصيات المشاريع الفلاحية،
- تكوين فني عام ومخصص،
- تكوين في التصرف في المستغلات الفلاحية والتصرف في الموارد البشرية والتزويد والترويج،
- بيع المشاريع وتأهيل الساعشرين الشبان للتعامل الإيجابي مع مختلف المراحل التي يمر منها المشروع ومعالجة الإشكالات التي يمكن أن تعترضهم وتوفير الظروف الملائمة لنجاح المشروع وضمان إستمراريته.

وفي مرحلة أولى توجه البرنامج إلى ولايات الشمال الغربي بإعتبار الطلبات الهامة الواردة من هذه الجهة وبإعتبار الإمكانيات الفلاحية المتوفرة، وشمل في مرحلة ثانية مختلف ولايات الجمهورية.

وتتولى وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية إحاطة ومتابعة المزارعين الذين تم تكوينهم على إنجاز مشاريعهم في أحسن الظروف وذلك بتقديم المصعوبات التي يمكن أن تعترضهم خلال تكوين ملغائهم أو تنفيذ مشاريعهم ، ويتبين من خلال متابعة الدورات التكوينية (فيفري 1999- جوان 2000) أن 37 مشروع في طور الإنجاز و 65 مشروع تمت الدرس و 11 مشروع لم يتم إنجازها .

وفيما يلي نتائج متابعة الدورات التكوينية السابقة الذكر :

(1) - الدورة التكوينية الخاصة ببيع المشاريع الفلاحية بالشمال الغربي
فيفري 1999

عدد المشاريع	
13	- مشاريع في طور الإنجاز
08	- مشاريع تمت الدرس
06	- مشاريع لم تنجز

(2) - الدورة التكوينية الخاصة ببيع المشاريع الفلاحية بالشمال الغربي
أكتوبر 1999

06	- مشاريع في طور الإنجاز
14	- مشاريع تمت الدرس
05	- مشاريع لم تنجز

(3) - الدورة التكوينية الخاصة ببيع المشاريع الفلاحية بالجنوب
جانفي 2000

10	- مشاريع في طور الإنجاز
20	- مشاريع تمت الدرس

(4) - الدورة التكوينية الخاصة ببيع المشاريع الفلاحية بالوسط
فيفري 2000

08	- مشاريع في طور الإنجاز
23	- مشاريع تمت الدرس

الجزء الثاني : تقدم إنجاز برنامج تكوين الفلاحين والبهارات وأبنائهم :
يستهدف هذا التكوين كل النشيطين في قطاع الفلاحة و الصيد البحري الراغبين في تحسين مؤهلاتهم الفنية و الاقتصادية و يتوجه بالخصوص إلى

- الفراغين و البهارات المستعدين
- الشبان المستعدين بمختلف البرامج الجهوية
- المرأة الريفية
- تكوين العمال

و قد شملت إنجازات هذا البرنامج 15.029 فلاحا و بهارا إلى موفى جوان 2000 و هم موزعين حسب الدورات التكوينية كالآتي :

عدد المستعدين بالتكوين			الفترة
الجملة	بهارات	فلاحون	
3.765	914	2.851	فبراير-جوان 1999
3.276	478	2.798	سبتمبر-ديسمبر 1999
7.988	571	7.417	جانفي - جوان 2000
15.029	1.963	13.066	المجموع =

مع العلم أن التكوين خلال الفترتين المتراوحتين بين سبتمبر و ديسمبر 1999 و جانفي و جوان 2000 كان بالتعاون بين وكالة الإرشاد و التكوين الفلاحي و المركز الوطني للتكوين المستمر و الترقية المهنية التابع لوزارة التكوين المهني و التشغيل .

و قد تم تمويل جزء من هذا التكوين على البرنامج الوطني للتكوين المستمر و توفر الجداول المصاحبة عدة معطيات متعلقة بهذا التكوين مثل عدد أيام التكوين و توزيع المتكويين حسب الولايات و مؤسسات التكوين المهني للفلاحة و الصيد البحري

أما خلال الفترة الممتدة من سبتمبر إلى ديسمبر 2000 فقد ورد على الوكالة 400 مطلب في التكوين في مختلف الاختصاصات المطلوبة من طرف الفلاحين و البهارات وأبنائهم. ومن المتوقع أن يتم تكوين 10.000 متدفع خلال سنة 2001 منهم 800 بهار.

معلومات حول الدورات التكوينية لخدمة الضامني المنتسبين المبرمجين خلال سنتي 1999 و 2000

المرحلة	الولايات المعنية	مكان التكوين	عدد المتدربين	فترة التكوين	التخصص
دورة 1	ولايات الشمال الغربي	المعهد العالي بـ بـ بـ	27	01 فيفري 1999	تربية الثالثة - دراسات كبرى
دورة 2	ولايات الشمال الغربي	المعهد العالي بـ بـ بـ	25	04 أكتوبر 1999 07 ماي 1999	تربية الثالثة - دراسات كبرى دراسات سطوية - صبة بحري
دورة 3	ولايات المغرب	مركز التكوين العالي بـ بـ بـ	30	17 فيفري 2000 31 ماي 2000	دراسات سطوية فلاحة الدراسات
دورة 4	ولايات الوسط	مركز التكوين العالي بـ بـ بـ	31	15 جوان 2000 07 فيفري 2000	تربية الثالثة دراسات سطوية - أبحاث مشرف
دورة 5	الكاميرون	المعهد الوطني للتربية لوجيا والسكان المستقر بـ بـ بـ	13	16 أكتوبر 2000 25 فيفري 2001	الخدمات المرتبطة بقطاع الطاقة والصحة البحري
دورة 6	ولايات الشمال الغربي	المعهد العالي بـ بـ بـ	23	01 نوفمبر 2000 22 ماي 2001	تربية الثالثة - دراسات كبرى دراسات سطوية
دورة 7	ولايات الشمال الغربي	المعهد العالي بـ بـ بـ	22	13 نوفمبر 2000 2001 ماي	دراسات كبرى - دراسات سطوية تربية الثالثة

حصيلة تكوين الفلاحين والبحارة وأبنائهم خلال سنة 1999

حصيلة عمليات التكوين

الجملة	الصيد البحري	الفلاحة	عدد مؤسسات التي تقدمت بطلبات تكوين
38	10	28	
14784	1963	12821	عدد المتكويين

توزيع المتكويين حسب مؤسسة التكوين

عدد المتكويين		الصيد البحري
الحاضرين	المسجلين	مؤسسة التكوين
16	42	مركز التكوين المهني لـصيد البحري بغار الملح
35	158	مركز التكوين المهني لـصيد البحري بالمهنية
113	132	مركز التكوين المهني لـصيد البحري بطرقة
54	107	مركز التكوين المهني لـصيد البحري بالمستور
220	269	مركز التكوين المهني لـصيد البحري بصفاقس
132	245	مركز التكوين المهني لـصيد البحري بقابس
404	511	مركز التكوين المهني لـصيد البحري بمرجعيون
129	129	مركز التكوين المهني لـصيد البحري بطرقة
77	75	مركز التكوين المهني لـصيد البحري لمركز القطاعي لتكوين رياصة الصيد بالأصق بترمال
212	295	المركز القطاعي لتكوين المهني في الشبكة العمومية بقطيرة
1392	1963	مجموع الصيد البحري

عدد المتكويين		الفلاحة
الحاضرين	المسجلين	مؤسسة التكوين
123	415	المعهد القطاعي لتكوين المهني للفلاحة في تربية الأغنام بسويدي بوزيد
91	129	المعهد القطاعي لتكوين المهني للفلاحة في تربية الفحل ببنجار
78	104	المعهد القطاعي لتكوين المهني للفلاحة في زراعة القوارص والعب بوشريك
96	147	المعهد المهني للفلاحة لتقنيات بسترة
211	463	المركز القطاعي لتكوين المهني للفلاحة في تربية الفلاحة ببقار
166	291	مركز التكوين المهني للفلاحة في قطاع تربية الفحل بسويدي ثالت
148	172	مركز التكوين المهني للفلاحة في قطاع تربية الدواجن بسويدي ثالت
187	825	مركز التكوين المهني للفلاحة في قطاع الآلية بالقطيرة
56	230	مركز التكوين المهني للفلاحة في قطاع الغابات بترمال
373	403	مركز التكوين المهني للفلاحة بـصق الجنوب
166	234	مركز التكوين المهني للفلاحة بسيطة

150	394	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في توارقانت الكبرى بوجماعة
118	205	مركز لتكوين المهني الفلاحي بالمستلثة
827	1240	مركز لتكوين المهني الفلاحي بالموسمي
217	449	مركز لتكوين المهني الفلاحي بسيدي بوزيد
45	85	مركز لتكوين المهني الفلاحي ببنجار
128	311	مركز لتكوين المهني الفلاحي بمتور
363	1035	مركز لتكوين المهني الفلاحي بسيدي بوزويين
229	432	مركز لتكوين المهني الفلاحي بزركين
162	811	مركز لتكوين المهني الفلاحي بملعوبة
250	569	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في الاسعار الملمرة بالمنطق الطاحنة بوعزارة
160	665	مركز لتكوين المهني الفلاحي بقصة
132	252	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في زراعة المحاصيل الخضرية بشمس سليم
411	1305	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في زراعة النخيل ببنقاس
137	147	مركز لتكوين المهني الفلاحي بجمال
170	374	مركز لتكوين المهني الفلاحي بملعوبة
223	485	مركز لتكوين المهني الفلاحي بالنعجة
247	711	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في تهيئة المنطق لسقوية بوزمطة
0	0	مركز لتكوين المهني الفلاحي بالقروصان
0	0	مركز لتكوين المهني الفلاحي بن عروبين
0	0	مركز لتكوين المهني الفلاحي بالكلف
0	0	مركز لتكوين المهني الفلاحي ببنقاس
5706	12827	مجموع الفلاحة
7695	14784	المجموع العام

توزيع المكونين حسب الولاية خلال سنة 1999

الولاية		عدد المكونين
المكونين		المكونين
دابل	478	248
مدنين وتطاوين	455	223
أريانة	610	410
المستور	147	137
المنيرة	1240	827
المبرور	914	365
القصرين	234	169
بنزرت	1041	218
باجة	495	266
توزر ولقي	1305	411
جندوبة	797	563
سوسة والكاف	1860	550
سوسة	252	132
سودي بوزيد	864	340
زغوان	463	211
صفاقس	569	250
قابس	432	229
قفصة	665	160
مجموع المكونين	12821	5706
المكونين البحري		
دابل	295	212
مدنين	511	404
المستور	239	167
المنيرة	158	35
بنزرت	117	93
جندوبة	129	129
صفاقس	269	220
البي	245	132
مجموع المكونين البحري	1963	1392
المجموع العام	14784	7098

-96-

حصيلة تكوين الفلاحين والبحارة وأبنائهم
خلال الفترة المتراوحة بين جانفي و جوان 2000

حصيلة عمليات التكوين

الجملة	الصيد البحري	الفلاحة	
41	9	32	عدد المؤسسات التي تلقت بمقتات تكوين
1022	81	941	عدد مسلمة التكوين المبرمجة
78187	5930	72257	عدد أيام التكوين المتوقعة
15605	1186	14419	عدد المتكولين
1017731	77090	940641	تكلفة التقديرية المتوقعة بالدينار

توزيع أيام التكوين حسب الاختصاص

النسبة المئوية	العدد	الاختصاص
62.7	641	تربية الماشية
14.7	150	زراعة الحبوب
9.8	100	الاشجار المثمرة
1.7	17	الآلية الفلاحية
2.5	26	التصرف في المستغلات الفلاحية
0.7	7	غابات
92.1	941	مجموع الفلاحة
7.9	81	مجموع الصيد البحري
100	1022	المجموع العام

توزيع المتكولين حسب مؤسسة التكوين

عدد الأيام		عدد المتكولين		الصيد البحري
المتوقعة	المتحققة	الحاضرين	المسجلين	مؤسسة التكوين
290	85	17	58	مركز التكوين المهني للصيد البحري بغار الملح
793	223	45	159	مركز التكوين المهني للصيد البحري بالمهنية
340	0	0	68	مركز التكوين المهني للصيد البحري بطابنة
465	207	56	93	مركز التكوين المهني للصيد البحري بالمستل
660	560	112	132	مركز التكوين المهني للصيد البحري بملوكس
0	0	0	0	مركز التكوين المهني للصيد البحري بفاس
450	170	47	90	مركز التكوين المهني للصيد البحري بحوريس
1010	495	99	202	مركز التكوين المهني للصيد البحري بملوكة
390	217	39	78	مركز التكوين المهني للصيد البحري المركز القطاعي لتكوين ربالة الصيد بالأصق بالرمال
1530	767	156	306	المركز القطاعي لتكوين المهني في الشبكة البحرية بقرية
5930	2726	571	1186	مجموع الصيد البحري

عدد الأيام		عدد المتكولين		تفاحية
الشهر	المترقة	الحاضرين	المسجلين	موسم التكوين
694	2615	159	523	المعهد القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في تربية الأغنام بميدى بوريد
962	1420	140	229	المعهد القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في تربية الفواكه بنواير
0	319	0	57	المعهد القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في زراعة الفواكه والحبوب بوشريك
360	420	72	84	المعهد المهني الفلاحي بقطعات بسكرة
1111	3786	256	863	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في الآلية العلاجية بقطار
1498	1935	309	387	مركز التكوين المهني الفلاحي في قطاع تربية الدواجن بسويدي ثابت
327	665	35	77	مركز التكوين المهني الفلاحي في قطاع تربية الدواجن بسويدي ثابت
690	1000	138	200	مركز التكوين المهني الفلاحي في قطاع الآلية بقطر
60	650	12	130	مركز التكوين المهني الفلاحي في قطاع معدات بترمس
3710	6521	617	1200	مركز التكوين المهني الفلاحي بمحكوم الصويرة
285	760	57	152	مركز التكوين المهني الفلاحي ببسطة
1315	2055	263	411	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في زراعات الكروم بوسلم
684	2325	144	465	مركز التكوين المهني الفلاحي بثوسلاوية
1552	4265	312	855	مركز التكوين المهني الفلاحي بالسوايس
2618	3483	527	713	مركز التكوين المهني الفلاحي بسويدي بوريد
2358	3850	446	698	مركز التكوين المهني الفلاحي بنواير
1423	2040	319	432	مركز التكوين المهني الفلاحي ببنسور
1673	2648	481	605	مركز التكوين المهني الفلاحي بسويدي بورويس والكف
2490	3540	498	708	مركز التكوين المهني الفلاحي بزركين
260	1310	52	262	مركز التكوين المهني الفلاحي بالعلوة
2755	8045	566	1609	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في الأشجار الشجرة بالمنطق الناحية بوعرفة
428	1375	92	275	مركز التكوين المهني الفلاحي بقصة
1971	2855	397	578	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخضروات المدوية بطن مريم
677	1800	161	360	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخيل بنقش
158	986	34	186	مركز التكوين المهني الفلاحي بجمال
1625	1994	340	414	مركز التكوين المهني الفلاحي ببنكسة
853	2475	212	495	مركز التكوين المهني الفلاحي بالغا
2444	3405	508	720	المركز القطاعي لتكوين المهني الفلاحي في تهيئة المناطق السطوية بزمرة
71	1200	19	240	مركز التكوين المهني الفلاحي بالقضاب
0	525	0	105	مركز التكوين المهني الفلاحي بين عروس
1230	1990	251	386	مركز التكوين المهني الفلاحي بجلي
36282	72257	7417	14419	مجموع الفلاحة
39005	78187	7988	15605	المجموع العام

توزيع المتكولين حسب الولاية خلال الفترة المتراوحة بين جانفي و جويلي 2000

الولاية الملاحة	عدد المتكولين		عدد الأيام
	المسجلين	الغاصرين	المشرفة
نابل وضعرون	576	340	2838
مدنين	495	212	2475
لروانة	548	416	3020
المنستير	186	34	986
المهديّة	855	312	4265
التبروان	1185	652	5730
لقصرين	152	57	760
بنزرت	392	64	1960
باجة	1359	905	7310
توزر	360	161	1800
جندوبة	1611	880	8576
سليانة والكاف	805	619	3648
سوسة	578	397	2885
سبيبا بوزيد	1236	656	6098
زغوان	883	256	3786
صفاقس	1609	566	8045
قابس	708	498	3540
تفلون	240	19	1260
قبلي	386	251	1990
قفصة	275	92	1375
مجموع الفلاحة	14419	7447	72257
النسب البحري			
نابل	506	156	1530
مدنين	90	47	450
المنستير	161	36	805
المهديّة	159	45	795
بنزرت	136	56	680
جندوبة	202	99	1010
صفاقس	112	112	660
قابس	0	0	0
مجموع النسب البحري	1186	571	5930
المجموع العام	15605	7988	78187

القطاعات المنتجة

السؤال (27) :

تطلب اللجنة مدّها بتقييم لنتائج الخطط التنفيذية الموضوعة لتحقيق الأمن الغذائي من المواد الإستراتيجية .

الجواب :

لقد تم الشروع في تنفيذ إستراتيجيات قطاعية تهدف إلى النهوض بقطاعات الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي من المواد الأساسية وتشمل هذه الإستراتيجيات قطاعات زيت الزيتون والحبوب والبطاطا والطماطم والالبان واللحوم الحمراء .

1- إستراتيجية النهوض بإنتاج زيت الزيتون :

حظي قطاع الزيتون بعناية خاصة تجسّمت في إتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تدعم القطاع وتنهض به حيث تم إقرار إستراتيجية وطنية لتنمية قطاع الزيتون تأخذ بعين الاعتبار كسب رهانات المنافسة حتى يواصل دوره الإقتصادي والاجتماعي .

وقد إنطلق تنفيذ الإستراتيجية في كل محاورها وشملت المحاور التالية :

1.1 التحكم في تكلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية :

في إطار ترشيد التوسع في الغراسات إنطلق التحسيس إبتداءاً من موسم 99/98 وذلك في إنتظار إتمام الخرائط الجوية للإنتاج التي هي في طور الإنجاز والتي ستكون الإطار الأمثل لترشيد التوسع في الغراسات في الأراضي الصالحة لغراسة الزيتون دون سواها .

أما بخصوص الغراسات الهامشية للزيتون فقد تم تحديد المناطق الهامشية التي لا لبس فيها وإعداد الخرائط البيانية لها كما تم تقديم تصور بشأن مستقبل هذه الغراسات . ولتجسيم ما تم إقراره وفي إطار إعداد البدائل للفلاحين وإقرار البيات لمساعدتهم على التوجه إلى غراسات أخرى فإنه سيقع إحداث قطع نموذجية على امتداد ثلاث سنوات إبتداءاً من الموسم 2001/2000 .

2.1 تحسين الجودة :

في نطاق تحسين ظروف الجني وجمع الزيتون للحصول على ثمار ناضجة ونظيفة وسليمة وذلك بمنع استعمال العصي في عمليات الجني والأكياس البلاستيكية في نقل الزيتون والحث على تعميم استعمال الفراش عند الجني تم ضبط برنامج متكامل مع السلطات الجهوية والمنظمات المهنية قصد القيام بالإجراءات اللازمة لتفادي هذه التقائص .

وقد تم التوجه إلى التذكير في افتتاح الموسم لما لهذه العملية من انعكاس إيجابي على جودة الزيوت وإعداد الموسم الموالي وقد شهد هذا الإجراء تجاوبا في كامل الجهات .

كما تم إعداد أمر خاص بضبط شروط تعاطي نشاط التحويل لتحسين الجودة وسلامة المنتج . ومن ناحية أخرى وسعيا لتعويض باقي طاقة التحويل التقليدية بوحداث جديدة قريبة من مناطق الإنتاج بما يمكن من تخفيض تكاليف التحويل والانعكاسات السلبية للنقل على مسافات بعيدة فإنه تم إدراج نشاط تحويل الزيتون ضمن قائمة أنشطة التحويل الأولي وتمتيعه بالإمكانيات المسندة لهذا الصنف من النشاط ضمن مجلة تشجيع الاستثمارات .

كما تم إعداد دراسة حول التوقع الإستراتيجي لقطاع تحويل الزيتون ووضع خطة لتأهيله وقد إنطلق برنامج تأهيل المعاصر ضمن البرنامج الوطني لتهيل القطاع الصناعي وقد إنطردت في هذا البرنامج حوالي 20 وحدة .

3.1 تنمية الصادرات :

في إطار ضبط سياسة وطنية لتصدير زيت الزيتون وإستهداف أسواق واعدة تم إنجاز دراسة تتعلق بإستشراف الأفاق الحقيقية لترويج زيت الزيتون ووضع خطة للنهوض بالصادرات وذلك بتثويج الأسواق والرفع من القيمة المضافة من خلال تطوير نسبة صادرات الزيوت المعلبة وتحسين النوعية .

كما أنه نذما لجهود النهوض بالإستثمار الخارجي والشراكة في مجال التعليل تم إراج مادة زيت الزيتون في البرنامج السنوي للتظاهرات التي تقيمها وزارة التعاون الدولي والإستثمار الخارجي كما تم دعم مركز زيت الزيتون في التظاهرات على المستوى الداخلي ، مثل Agroleader 2000 حيث تم تخصيص ولأول مرة فضاء خاص لزيت الزيتون في هذه التظاهرة .

وعلى صعيد آخر وفي إطار إحكام تنظيم موسم التصدير تماشيا وحركة المبادلات من ناحية ووضع حد لظاهرة الإحتكار التي سجلت في القطاع على إثر تحرير عمليات التجميع والتصدير تم إقرار تحديد آخر أجل لقبول الزيت من قبل الديوان الوطني للزيت ولأول مرة خلال موسم 2000 إلى موفى شهر جوان .

4.1 السوق الداخلية :

تم القيام بعملية تجميعية للنهوض بالإستهلاك الداخلي شملت يوماً إعلامياً حول فوائد زيت الزيتون موجهة إلى الإطمار الطهي والصناعات كما تم القيام بعملية إخبارية تلفزيونية في العرض - إلى جانب التظاهرات المنظمة على الصعيد الوطني كالتجارب ، والمسابقات ، ...

5.1 السياسة السعرية :

تم إعداد دراسة حول تكلفة إنتاج زيت الزيتون ، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على التكلفة الحقيقية لإنتاج زيت الزيتون بمختلف مكوناتها وتكوين مرصد لشاعة وتعيين تكلفة الإنتاج .

6.1 هيكل القطاع :

تم إحداث مجلس وطني للزيتون وهو مجلس إستشاري يقوم بإبداء الرأي حول المسائل التي تطرح عليه والتي تخص تنمية قطاع الزيتون .

كما تمت مراجعة طريقة تدخل صندوق النهوض بقطاع الزيتون وآليات تمويله .

وأقرت خطة النهوض بقطاع الزيتون مواصلة الديوان للزيت لدوره الأساسي في الإحاطة بالفلاحين الصغار وضمان تجميع الزيت مع التظلي عن الأنشطة الإنتاجية المباشرة والأنشطة التجارية حسب تقدم الشواص في هذا الميدان .

وفي إطار تنظيم التكوين ، تم وضع برنامج متكامل للتكوين في ميدان إنتاج الزيتون بالتعاون مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والديوان الوطني للزيت وسعيد الزيتون يتفهم يعض نواة لتكوين المكونين وتكوين المرشدين ومختصين في قطاع الزيتون في المدونيات الجهوية للتنمية الفلاحية وتكوين الفلاحين وأبنائهم وتكوين العملة .

2- إستراتيجية النهوض بقطاع العنب :

أقر المجلس الوزاري المضيق المتعقد بتاريخ 22 نوفمبر 1996 الخطة التنفيذية للنهوض بقطاع العنب المقترحة من طرف وزارة الفلاحة والتي تهدف إلى النهوض بالإنتاج خلال العشرة المقبلة .

وتشتمل أهم عناصر الخطة في :

- بحث مركز فني للصبوب لربط حلقة البحث بالإرشاد : تم بحث هذا المركز خلال الموسم الفلاحي 98/97 ، وقد قام هذا المركز في إطار أهدافه الرامية إلى إجراء البحوث التطبيقية الزراعية لتلبية حاجيات المزارعين في جميع مناطق الإنتاج خلال موسم 2000/99 بتسيير شبكة من الشجارب الميدانية شملت 33 حقل تجريبي بـ 11 ولاية وتمحورت أعمال البحوث خاصة حول شاكل مختلف الأصناف والتسميد الكيمياء وكثافة المزر ومقاومة الأمراض والأعشاب الطفيلية . كما يقوم المركز بنشاط تطبيقي للمستفيدين عبر توزيع التشريعات وتنظيم الأيام الإعلامية والزيارات .

- بحث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تنمية الصوب : وقد تم ذلك بمقتضى الأمر عدد 1005 بتاريخ 26 ماي 1997 . ولتتمكن هذه الوحدة من القيام بعملها تم تدعيمها بالإطارات الضرورية وبشركيز الفلانا الجهوية للوحدة بالمندوبيات المعنية .

وتمحورت أهم أنشطة وحدة التصرف خلال موسم 1999-2000 حول تركيز قطع مثالية وتنظيم 4 دورات تكوينية لفائدة فنيي الوحدة وبعض فنيي المندوبيات الجهوية المعنية بالإضافة إلى المساهمة في بعض الحملات الطرفية لمقاومة الأمراض والأعشاب وتأطير الفلاحين .

- حذف سقف منحة الإستثمار المؤولة للتعااضيات المحددة بـ 100 ألف دينار حاليا وإعداد النصوص القانونية اللازمة في الغرض .

- تنشيط الصندوق التعاوني لجبر الأضرار ومراجعة طريقة تمويله .

وقد إنكبت وزارة الفلاحة منذ موسمين على تحسين هذه الإستراتيجيات ومواصلة التعمق في دراستها لتشمل مختلف جوانب منظومة الصوب حيث تم في هذا المجال :

- إنجاز دراسة لتشخيص وضعية التعااضيات المركزية الناشطة في قطاع الصوب قصد تأهيلها وتشمل هذه الدراسة تعااضياتي جميع الصوب وتعااضياتي البذور .

- الشروع في دراسة حول وضعية ديوان الصوب ودوره في المنظومة .

- إعداد كراس شروط ينظم نشاط تجميع وخزن الصوب .

- القيام بدراسة حول جدوى تكوين مخزون إستراتيجي من البذور .

كما يحظى قطاع الصوب بدعم متواصل من طرف الدولة حيث يتم مع إنطلاق كل موسم إتخاذ جملة من الإجراءات لمساعدة الفلاحين على مجابهة الموسم في أحسن الظروف تتمثل في :

- تقديم مساعدات مادية للفلاحين وخاصة الصغار منهم لمقاومة مرض السيتريا .

- تقديم مساعدات لصغار الفلاحين في شكل بذور أو أسمدة لتثمين الظروف المناخية الملائمة .

- تدعيم موارد مشاريع القروض المراقبة بالتمويلات اللازمة .

- إتخاذ إجراءات ظرفية لجدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف .

- الإبقاء على أسعار البذور الممتازة والأسمدة لتشجيع الفلاحين على استعمالها قصد تثمين الظروف المناخية الملائمة وتحسين الإنتاجية .

3- الخطة التنفيذية لبلوغ الإكتفاء الذاتي من البطاطا :

تهدف الخطة التنفيذية الحينة سنة 2000 إلى بلوغ الإكتفاء الذاتي من بطاطا الإستهلاك ببلوغ مستوى جملي من الإنتاج لا يقل عن 350 ألف طن سنويا بإعتبار مستوى إستهلاك جملي بـ 325 ألف طن تضاف إليه 20 ألف طن من البذور المحلية للموسم الآخر فصلي 5 آلاف طن للتصدير وذلك بإستغلال مساحة مقدرة بـ 25 ألف هك .

.. تقدم الإنجاز :

سجلت مساحات وإنتاج البطاطا تطورا ملحوظا خلال الأربع سنوات الأخيرة ويعزى هذا التطور أساسا إلى التوسع الذي شهدته مساحات البطاطا الآخر فصلية التي قارب معدلها 10 آلاف هك خلال الثلاث سنوات الأخيرة مقابل معدل بـ 7200 هك في بداية التسعينات .

بلغ معدل المساحات المنجزة خلال هذه الفترة حوالي 21000 هك مقابل 25000 هك مبرمجة بالخطة . أما معدل الإنتاج لنفس الفترة فقد كان في حدود 309 ألف طن مقابل 350 ألف طن كهدف بالخطة .

كما يحظى قطاع الحبوب بدعم متواصل من طرف الدولة حيث يتم مع إنطلاق كل موسم إتخاذ جملة من الإجراءات لمساعدة الفلاحين على مجابهة الموسم في أحسن الظروف تتمثل في :

- تقديم مساعدات مادية للفلاحين وخاصة الصغار منهم لمقاومة مرض السيتريا .

- تقديم مساعدات لصغار الفلاحين في شكل بذور أو أسمدة لتثمين الظروف المناخية الملائمة .

- تدعيم موارد مشاريع القروض المراقبة بالتمويلات اللازمة .

- إتخاذ إجراءات ظرفية لجدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف .

- الإبقاء على أسعار البذور الممتازة والأسمدة لتشجيع الفلاحين على استعمالها قصد تثمين الظروف المناخية الملائمة وتحسين الإنتاجية .

3- الخطة التنفيذية لبلوغ الإكتفاء الذاتي من البطاطا :

تهدف الخطة التنفيذية الحينة سنة 2000 إلى بلوغ الإكتفاء الذاتي من بطاطا الإستهلاك ببلوغ مستوى جملي من الإنتاج لا يقل عن 350 ألف طن سنويا بإعتبار مستوى إستهلاك جملي بـ 325 ألف طن تضاف إليه 20 ألف طن من البذور المحلية للموسم الآخر فصلي 5 آلاف طن للتصدير وذلك بإستغلال مساحة مقدرة بـ 25 ألف هكتار .

.. تقدم الإنجاز :

سجلت مساحات وإنتاج البطاطا تطورا ملحوظا خلال الأربع سنوات الأخيرة ويعزى هذا التطور أساسا إلى التوسع الذي شهدته مساحات البطاطا الآخر فصلية التي قارب معدلها 10 آلاف هكتار خلال الثلاث سنوات الأخيرة مقابل معدل بـ 7200 هكتار في بداية التسعينات .

بلغ معدل المساحات المنجزة خلال هذه الفترة حوالي 21000 هكتار مقابل 25000 هكتار مبرمجة بالخطّة . أما معدل الإنتاج لنفس الفترة فقد كان في حدود 309 ألف طن مقابل 350 ألف طن كهدف بالخطّة .

غير أنه رغم بلوغ الإنتاج هذا المستوى فقد تم اللجوء إلى توريد بعض الكميات متفاوتة من بطاطا الإستهلاك نتيجة إتلاف جزء من الإنتاج بسبب عدم تحكم المنتجين في مقاومة مرض المليدي وفي تقنيات التزوين التقليدي، وقد بلغت الكميات الموردة 3000 طن خلال سنة 1998 و 11000 طن سنة 2000 في حين لم يتم اللجوء إلى التوريد سنة 1999.

كما تشير إلى أن المزارعين الإستراتيجيين المنتجين من الإنتاج الفصلي خلال سنة 2000 قد بلغ 12700 طن (مقابل 10 آلاف طن خلال سنة 1999 و برنامج بسلا ألف طن في إطار الفطة) منها حوالي 9700 طن للمنتجين الضواحي في إطار التعاقد مع المجمع المهني للضرر و حوالي 3000 طن عن طريق الشراء المباشر من طرف المجمع.

وتجدر الإشارة إلى أن توريد السوق بمادة البطاطا خلال فترة الربط التريفيقية المالية يتم من طرف طينية حيث مكنت الكمية المذكورة بالإضافة إلى بقايا المزارعين التقليدي من تغطية فترة نهاية شهر أكتوبر وبداية شهر نوفمبر بصفة جد عادية مما لم يشجع المنتجين على قلع البطاطا الآخر فصلية قبل النضج الكامل.

وفي إطار تجسيم توجهات خطة النهوض بقطاع البطاطا المحيطة أخيرا إنطلق تنفيذ الإجراء المتعلق بالتوسع في مساحات البطاطا في المناطق البديدة خلال الموسم الحالي وذلك بإستعمال البذور الوطنية المدعمة علما وأن المساحة المنجزة قد فاقت 10200 هكتار.

كما إنطلق تنفيذ الإجراء المتعلق بتحصين إنتاجية زراعة البطاطا الآخر فصلية من خلال مقاومة الإصابات الأولى لآفة الميليدي لدى صغار ومتوسطي المنتجين وذلك بتوزيع المبيدات الضرورية لتغطية حوالي ألف هكتار.

وفي نفس الإطار سيتم التدخل للحد من الأضرار الناتجة عن إصابات السوسة في مستوى المزارعين التقليدي من الإنتاج الفصلي لدى صغار ومتوسطي المنتجين خلال هذا الموسم.

4- الخطة الوطنية لبلوغ الإكتفاء الذاتي من الطماطم :

- الهدف :

ترمي الخطة الوطنية لبلوغ الإكتفاء الذاتي من الطماطم إلى تغطية حاجيات الإستهلاك من الطماطم الطازجة ومن معجون الطماطم وتكوين مزارعين إحتياطي وتدعيم التصدير نحو الأسواق التقليدية وإستشراق أسواق أخرى. كما تهدف إلى تحسين الإنتاجية لتبلغ 30طن/هكتار سنة 2000.

شروط النمط

كان للإجراءات التي أقر بها سيادة رئيس الجمهورية خلال المجلسين الوزاريين بتاريخ 14 ديسمبر 1995 و 3 جوان 1996 ويوم عيد الفلاحة 12 ماي 1996، الصدى الكبير لدى الفلاحين الذين بادروا بالعمل على النهوض بالإنتاج والوصول به إلى مستويات عالية فاقت ما تقررت به النمط خاصة على مستوى الإنتاج والإنشائية اللذان سجلتا تطوراً ملحوظاً خلال الأربع سنوات الأخيرة رغم هشاشة هذا القطاع وشدة تأثيره بالعمامل المناخية المتغيرة في شدة الحرارة وهبوب رياح الشهبلي خلال فترة عقد الإزهار الصيفية.

تطور إنتاج الطماطم الفصالية خلال السنوات الأخيرة

السنة	الإنتاج		برمجة النمط	
	الإنتاج (طن)	الإنشائية (طن/هكت)	الإنتاج (طن)	الإنشائية (طن/هكت)
1995	64000	31.5	57500	25
1996	75000	33.5	54000	26
1997	55000	28.2	58000	27
1998	66300	31.6	61600	28
1999	93000	43.2	65000	29
2000	93000	42.8	68000	30

وبين إنتاج الموسمين الأخيرين (1999 و 2000) بلوغ مستوى قياسياً حيث تم إنتاج 930 ألف طن سنوياً وذلك نتيجة التنسيق والمتابعة المتواصلة بين مختلف الهيئات والشعور العام الذي شهدته المساحات المروية بالري الموضعي حيث قد تطورت هذه المساحات كما يلي:

السنة	المساحة (هكتار)
1995	90
1996	1800
1997	2543
1998	4763
1999	8322
2000	13600

على مستوى التصدير بلغت صادراتنا من معجون الطماطم خلال السنوات الأخيرة على التوالي 4000 طن في سنة 1995 و 7660 طن في سنة 1996 و 4650 طن في سنة 1997 أما خلال سنة 1998 فقد تم تصدير 21490 طن ثم تعويضها جزئياً بكمية من ثالث مركز المعجون عن طريق التوريد. كما تم تصدير حوالي 26 ألف طن خلال سنة 1999 مع بقاء فائض بـ 17 ألف طن.

وتقدر الكميات المبلية التي ستصدر خلال سنة 2000 بـ 30 ألف طن مع تسجيل فائض بحوالي 30 ألف طن (للسنتي 1999 و 2000).

وإعتباراً للإشكاليات المطروحة لترويج مجمل الإنتاج المجل تقرر إعادة النظر في منظومة المعاملات المعدة للشحوبيل في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الإعتبار الوضع الداخلي والعالي للقطاع و المآله المستقبلية .

5- الخطة التنفيذية لتحقيق الإكتفاء الذاتي من الألبان :

تهدف الخطة التنفيذية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من الألبان في حدود سنة 2000 وركز على العناصر التالية :

- الزيادة في عدد القطيع
- تحسين الإنتاجية الفردية للأبقار
- الزيادة في إنتاج الألبان لتغطية حاجيات الإستهلاك
- تطوير الشبكة الوطنية لتجميع الحليب
- الزيادة في كميات الحليب المصنعة

- تقييم نتائج الخطة :

حققت الخطة التنفيذية للألبان نتائج تجاوزت التوقعات حيث تم تحقيق الإكتفاء الذاتي من الألبان سنة 1999 إذ بلغ الإنتاج المحلي للألبان 817 مليون لتر سنة 1999 مسجلة نمو تقدر بـ 11٪ .

كما بلغ قطيع الأبقار المؤهلة : 194500 أنثى منتجة أي بنسبة إنجاز بـ 102٪

أما قطيع الأبقار المحلية والمهجنة فقد بلغ 285300 أنثى منتجة أي بنسبة إنجاز لأهداف الخطة بـ : 98.5٪ .

كما بلغت الكميات المجمعة والكميات المصنعة 385 مليون لتر و 427 مليون لتر على التوالي وهو ما يمثل 107٪ و 102٪ من أهداف الخطة على التوالي .

ونظراً لموسمية الإنتاج ، أقرت الدولة تمويل مخزون تعديلي من الحليب الطازج المعقم بلغ 21 مليون لتر سنة 1999 وذلك لسد حاجيات الإستهلاك خلال فترة تقلص الإنتاج وإرتفاع الإستهلاك خلال شهر رمضان والعودة المدرسية .

أما خلال سنة 2000 ، فقد بلغ المخزون من حليب الشراي المصنع 43 مليون لitra منه 8,1 مليون لتر مخزون قش والبقية مخزون إستراتيجي ، وهو ما يدل على وجود فائض هيكلي يتم حاليا النظر في كيفية ترويجه مع العلم أنه تم تصدير بعض الكميات المحدودة من الحليب المصنع إلى كل من السينيغال ودجيبوتي وليبيا .

وتجدر الإشارة إلى إحداث وحدة تجفيف الحليب ستبدأ العمل قريبا مما سيتمكن من إستيعاب فائض الإنتاج والحد من توريد مسحوق الحليب الذي يتم إستعماله في صناعة المشتقات .

6- إستراتيجية النهوض بقطاع اللحوم الحمراء :

تهدف الخطة الحينة للنهوض بقطاع اللحوم الحمراء والتي تم عرضها على جلسة عمل وزارية بتاريخ 13 ماي 1999 بطوغ الإكتفاء الذاتي خلال سنة 2002 إعتمادا على نسبة تطور سنوي للإنتاج بـ 5/ حيث يبلغ الإنتاج 126 ألف طن خلال سنة 2002 ، وذلك عن طريق إتخاذ جملة من الإجراءات على مستوى الإنتاج ومستوى تعديل السوق ومرحلة ما بعد الإنتاج .

وقد أقرت سيادة رئيس الجمهورية في نطاق تدعيم تطبيق هذه الخطة جملة من الإجراءات أعلن عنها في خطابه ليوم 6 جوان 2000 ، وتشتمل هذه القرارات في :

- توزيع بذور اللقاح مجانا على المربين المتعاطين لعمليات التلقيح الصناعي بسلالات مختصة في إنتاج اللحوم .

- فسح المجال لتوريد 4 آلاف بقرة من السلالات اللحمية أو مزدوجة الإنتاج سنويا مع أخذ جميع الاحتياطات اللازمة بخصوص مرض « جنون البقر » عن طريق اللجنة الوطنية للمقظة .

- تمكين المربين من توريد 5 آلاف عجل للتسمين سنويا في إطار رخص صالحة لمدة 5 سنوات .

- وضع برنامج لتكوين وتأطير صغار المربين في مجال تقنيات التسمين بإستعمال الأعلاف المنشجة (السيلاج) وذلك عن طريق تمكين المربين المتضرطين في صلب هياكل مهنية من آلات حصاد للعلف الأخضر . وسيشمل هذا المشروع 3 آلاف رأس سنة 2001 ليصل إلى 9 آلاف رأس سنة 2003 .

- مراجعة حجم القرض الموسمي لتسمين الأبقار حيث أصبح 890 دينار للراس عوضا عن 780 د للراس .

- تأهيل مسالك توزيع اللصوم الحمراء والمسالك وإعادة تنظيمها والعمل على ضمان تعديل تزويد الأسواق وذلك بإعداد خطة للغرض ومناقشتها مع مختلف الهياكل المعنية.

وقد تم تنظيم ندوة لغاثة مختلف المداخلين وخاصة منهم المربين للتعريف بمختلف الإجراءات المنظمة وطرق تطبيقها ، وذلك يوم غرة جويلية 2000 .

السؤال (28) :

تسأل اللجنة عن مدى تقدم إنجاز الدراسات المتعلقة بإعداد الضوابط الجهوية للإنتاج الفلاحي .

الجواب :

تنفيذا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية ، شرعت وزارة الفلاحة منذ سنة 1999 في الإعداد لإتطلاق إنجاز الدراسة المتعلقة بالخارطيات الجهوية الفلاحية الهادفة إلى تحديد الخصائص الإنتاجية لمختلف جهات البلاد لتكون مرجعا أساسيا لتوجيه الحوافز والتشجيعات وفق مقاييس المدون والتجاعة و أداة بين أيدي مختلف المتدخلين والمهنيين لترشيد الإستثمارات وإحكام إستغلال القدرات المتاحة لهم .

- وتشتمل طريقة الإنجاز في اعتماد التمشي التالي :
- إعداد مجموعة من الخارطيات على مستوى كل ولاية تتضمن بالخصوص التوزيع الحالي للمساحات الفلاحية حسب الزراعات
- توزيع الزراعات حسب الخصائص والطاقت الطبيعية للأراضي
- توزيع الزراعات بالنظر إلى قدرتها التنافسية
- تقسيم ولايات الجمهورية إلى مجموعتين تضم الأولى ولايات الشمال العشرة (قبل إحداث ولاية مشوية) ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصوين ، في حين تشمل المجموعة الثانية الولايات المتبقية .
- إنجاز الخارطيات على مرحلتين بحيث تغطي المرحلة الأولى ولايات المجموعة الأولى والمرحلة الثانية ولايات المجموعة الثانية .

وقد بلغ مستوى الإنجاز المراحل التالية :

- إنتطقت أشغال إعداد الخارطة بالنسبة إلى المجموعة الأولى التي تشمل كافة ولايات الشمال وثلاث ولايات من الوسط خلال الثلاثية الرابعة من سنة 1999
- تتضمن أشغال إعداد الخارطيات ثلاث مراحل : تحديد المنهجية والمصطلحات ، إنجاز الخارطيات في صيغة أولية ، إنجاز الصيغة النهائية على ضوء ملاحظات الإدارة
- تم الإنتهاء من المرحلة الأولى ، و سمعت الإدارة إلى ضمان التناسق بين المناهج والمصطلحات ، خاصة وأن الإنجاز يتم من طرف مكاتب دراسات مختلفة
- تم الإنتهاء من إعداد الخارطيات في صيغتها الأولية ، كما وقع تسليم الخارطيات وتركيز النقاش على الحواسيب في مختلف الولايات المعنية

- تقوم حاليا لجان المتابعة الجهوية والوطنية بتقييم الخارطيات ، و إعداد ملاحظات لتقديمها لمكاتب الدراسات لإعداد الصيغة النهائية ، و تتطلب فترة التقييم بعض الوقت إلا أنه بالإضافة إلى استعمال الحواسيب لتقييم المعلومات الجغرافية و بثوك المعلومات المرتبطة بها تقوم اللجان المختصة بزيارات ميدانية للتثبت والتأكد من صحة المعلومات .

- من المنتظر الإنشاء من إنجاز الخارطيات وتركيزها قبل موفى السنة الحالية بالنسبة إلى ولايات المجموعة الأولى

- ستؤمن مكاتب الدراسات التكوين الضروري للفرق المتابعة على المستوى الجهوي وكذلك الوطني التي ستتعهد بمتابعة الخارطيات الفلاحية وذلك بهدف تمكين هذه الفرق من تحديد المعطيات والإستغلال الأمثل للخارطيات .

- بالنسبة إلى المجموعة الثانية والتي تشمل بقية الولايات ، تم عرض نتائج تقييم العروض الفنية والمالية على اللجنة العليا للصفقات ليقع الشطر فيها قريباً ، و من المنتظر أن تنطلق أشغال الإنجاز قبل موفى سنة 2000 ، على أن ينتهي الإنجاز قبل موفى سنة 2001.

السؤال (29) :

ما هي الخطوات التي قطعتها الوزارة للتحكم في فوائض المنتوجات الفلاحية ؟

الجواب :

لقد أذن سيادة رئيس الجمهورية خلال إشرافه على التجمع الفلاحي الكبير يوم 23 سبتمبر 1999 ، بإعداد خطة للتصرف في فوائض الإنتاج الفلاحية بالتشجيع لبعض المواد على ضوء الإستراتيجية الوطنية في هذا المجال .

ولتجسيم هذا القرار تكلت صلب وزارة الفلاحة لجنة وطنية مكونة من مختلف المتدخلين في المنظومة الفلاحية الغذائية ، أوكل إليها مهمة إعداد هذه الخطة بالاعتماد على تقارير ثمان فرق عمل متخصصة أحدثت للغرض وشملت قطاعات الخضروات والأشجار المثمرة والتموم والألبان ومنتجات الدواجن والصيد البحري والأحياء المائية والزراعات الجديدة بالإضافة إلى الجوانب المؤسسية والتنظيمية والتشجيعية .

وتم عرض نتائج مختلف هذه الأعمال على الإستشارة الوطنية المنعقدة للعرض يوم 30 مارس 2000 .

وقد أخذت مختلف الاقتراحات والتوصيات التي إنبثقت من هذه الإستشارة بعين الاعتبار عند إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإنتاج والتحكم في فوائض الإنتاج التي هي الآن بصدد الإنتهاء منها . وسيقع عرضها على الحكومة قريبا لإقرارها .

وتستند هذه الإستراتيجية بالنصوص إلى إحكام التصرف في فوائض الإنتاج الفلاحي عبر التصدير ورفع الإستهلاك الداخلي وتنظيم معميات التخزين وتعديل العرض من ناحية ، وبرمجة الإنتاج الفلاحي وإدخال زراعات جديدة واعدة من ناحية أخرى .

السؤال (30) :

على إثر الإجراءات والموافقات والآليات التي إتخذت في سبيل تطوير الفلاحة البيولوجية ، تسأل اللجنة عن مدى تفاعل المزارعين والهيئات المهنية مع هذا البرنامج .

الجواب :

ينصهر تعاظمي الفلاحة البيولوجية ضمن الشظرة الإستشرافية لسيادة رئيس الجمهورية الهادفة إلى مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية وما تشهده ساحتها من تطور متسارع على مستويات الإنتاج وأنماط الاستهلاك وكذلك إلى ثوابت التنمية الفلاحية التي تمسند إلى ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية وإرساء فلاحة ذات جدوى عالية تؤمن دخلا هاما للمنتجين وتساهم في دفع التصدير .

وباعتبار خصوصيات الفلاحة البيولوجية وقصد إعطائها الدفع اللازم وحث المنتجين على الإقبال عليها أقر سيادة الرئيس بمناسبة اليوم الوطني للفلاحة يوم 12 ماي 1999 العديد من الإجراءات والموافقات والآليات نذكر منها :

- إسناد متحة بـ 30٪ من قيمة التجهيزات والآلات والوسائل الضرورية للفلاحة البيولوجية .

- تكفل الدولة ولمدة خمسة سنوات مشتالية بـ 70٪ من تكاليف المراقبة والتصديق على الإنتاج البيولوجي على أن لا تتعدى القيمة الجمالية للمتحة 5 آلاف دينار سنويا .

- بعث مركز فني للفلاحة البيولوجية

- إسناد جائزة رئاسية لأحسن منتج في الفلاحة البيولوجية .

وتأتي هذه القرارات لإنعاش القانون الخاص بالفلاحة البيولوجية الصادر يوم 5 أفريل 1999 تحت عدد 30 .

وإذ تعتبر سنة 1999 سنة ميلاد الفلاحة البيولوجية بتونس ، فإن سنة 2000 هي سنة التحسيس والإشطلاق الفعلي لهذه الفلاحة .

وكانت وزارة الفلاحة قد عكفت منذ 1999 على تنفيذ الإجراءات والقرارات الرئاسية الهادفة إلى دفع هذا القطاع :

- على مستوى الجانب التشريعي وبعد إصدار القانون الخاص بالفلاحة



SUITE EN

F 3



ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N°

10603

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1009 Tunis

المركز الوطني للفلاحة
٣١ - محمد الخامس - 1002 تونس

F

3

البيولوجية ، تم إصدار كل الأوامر والمقررات المكتملة والمستممة للإطار التشريعي ولم يبق إلا صدور كراس الشروط الخاص بالإنتاج النباتي وإتعام إنجاز كراس الشروط الخاص بالإنتاج الحيواني البيولوجي وتحضيره .

- على الصعيد المؤسساتي تم بعث اللجنة الوطنية للفلاحة البيولوجية في أواخر ديسمبر 1999 ووحدة إدارية بإدارة العامة للإنتاج الفلاحي وكذلك بعث المركز الفني للفلاحة البيولوجية مع تمكينه من الضروريات المادية وغير المادية لقسمان إنطلاقته في ظروف طيبة كما تم في الجانب المهني بعث جامعة وطنية للفلاحة البيولوجية في سلب الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بالإضافة إلى بعث جمعية تونسية للفلاحة البيولوجية .

ومن جهة أخرى ، تجري حاليا عملية المصادقة على هياكل المراقبة والتصديق .

- أما على صعيد الإنتاج فقد تواصل تجارب الفلاحين مع الإجراءات الرئاسية الخاصة بهذا القطاع ، وبلغ عدد المنتجين المتعاطين لهذه الملاحه ما يزيد عن 100 منتج كما توجد 15 معصرة لإنتاج الزيت البيولوجي مصادق عليها ووحدة لتعليب الزيت وتشمل المساحة الجمالية المخصصة للفلاحة البيولوجية 15.000 هك (مقابل 300 هك فقط سنة 1997) جلها زياتين ونخيل وخضروات .

هذا وقد تضاعفت الطلبات على المستوى الجهوي والمركزي والمركز الفني لتعاطي هذا النمط من الفلاحة .

وموازاة مع هذه الحركية إرتفع الإنتاج والتصدير للمواد البيولوجية بحسبة ملحوظة ليصل إلى :

- 15000 طن من الزيتون أي ما يزيد عن 3000 طن من الزيت مسطائل 300 طن فقط من الموسم الفارط .
- 400 طن من التمور .
- 200 طن من الخضر المختلفة من بطاطا وفنارية وطماطم وخيار وباذنجان ...
- 400 هل من الخمر .
- 20 طن من اللوز .
- 20 طن من النباتات العطرية والطبية الخضراء أي ما يعادل 3 أطنان من المادة المجففة .
- وكميات محدودة من منتجات مختلفة كالفستق والعسل ...

وقد تم تصدير كل المنتج غير أن تصدير الزيت إقتصر على كمية لم تتجاوز

200 طن .

وقبما يتعلق بأفاق هذا القطاع سيتم مستقبلا العمل على مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الذي وصغته اللجنة الوطنية للفلاحة البيولوجية في مجالات :

- * البحث العلمي في ميدان الفلاحة البيولوجية .
- * الإرشاد والتأطير .
- * المراقبة والتصديق .
- * التنظيم المهني .
- * ترويج الإنتاج .

وسيرتكز العمل بالخصوص على تنفيذ هذا البرنامج ومتابعته مع مختلف الأطراف والهيئات المعنية قصد إعطاء القطاع الدفع الضروري مع تنظيم أيام إعلامية إقليمية وتظاهرات علمية وثقافية وإقتصادية وإيلاء مزيد العناية لمرحلة ما بعد الإنتاج من تحويل وتوصيب وعنونة وخاصة دفع التصدير والبحث عن فرص الشراكة في هذا الميدان .

السؤال (31) :

تسأل اللجنة من أفاق تصدير زيت الزيتون خلال هذا الموسم وعن خطة الوزارة لتنمية صادراتنا من هذا المنتج .

الجواب :

تشير أفر التقديرات أن إنتاج موسم 2001/2000 سيبلغ 150 ألف طن مقابل 225 ألف طن تم إنتاجها خلال الموسم الفارط .

ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى ظاهرة المقاومة وخاصة إلى تواصل إحتباس الأسفار في بداية الحريف .

وينتظر أن تبلغ الكميات القابلة للتصدير من زيت الزيتون على الصعيد الوطني 90 ألف طناً بعد خصم الكميات الموجهة إلى الإستهلاك الداخلي والمقدرة بين 50 و 60 ألف طن .

وبالتالي فإن مستوى العرض على الصعيد الوطني سيبلغ 160 ألف طناً بإحتساب الكميات القابلة للتصدير والمخزون المتبقي من إنتاج موسم 2000/1999 والذي يناهز 70 ألف طناً .

وبإعتبار أهمية إبقاء مخزون إحتياطي للموسم الموالي فإنه يمكن رسم هدف تصدير على الصعيد الوطني بـ 115 ألف طناً يعثوان موسم 2001/2000 .

أما على الصعيد العالمي فينتظر أن يفوق العرض بظليل حاجيات السوق العالمية وأن تشتم السوق بتطور مشابه لما تم تسجيله خلال الموسم الفارط وذلك بمواصل تعاقب فترات مراوحة في الأسعار (Fluctuations) . ويعزى ذلك إلى التنسيق في سياسة تدخل المشترين مقابل تشتت في صفوف البائعين ، خاصة مع إرتفاع مستوى الإنتاج الإسباني وغياب مرجعية في الأسعار بفعل تخلي الإتحاد الأوروبي عن سعر التدخل منذ موسمين .

أما بالنسبة لخطة الوزارة لتنمية صادرات زيت الزيتون ، فقد أقر سيادة الرئيس خلال المجلس الوزاري المنعقد حول القطاع يوم 23 سبتمبر 1998 إلى إقرار إستراتيجية شاملة للتفوض بالقطاع تدرج في إطار الإعداد إلى التعامل مع المعطيات الجديدة وكسب الرهانات للمحافظة على مكانتنا في سجل البلدان المصدرة والمنشجة لزيت الزيتون ، وترتكز هذه الإستراتيجية على 6 محاور وهي :

1- التحكم في تكلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية عبر التوسع في الغراسات ومعالجة الإشكاليات القائمة ببعض الزيادين إلى جانب تحسين إنتاجية الغراسات المنتجة والمتواجدة بالمناطق الملائمة مع إيلاء قطاع زيتون المائدة مكانة هامة في التوجهات المستقبلية .

2- تحسين الجودة عبر تحسين ظروف الجني والنقل والتسويق والعصر وتأهيل قطاع التحويل .

3- تنمية الصادرات باستهداف الأسواق الواعدة ودفع الشراكة وتعزيز التعليب إلى جانب إحكام التصرف في الإنتاج الذي يختلف حجمه من سنة إلى أخرى في اتجاه سياسة تهدف إلى تكوين مخزون احتياطي للحد من تذبذب الإنتاج بين الوفرة والقلّة .

4- تشجيع السوق الداخلية وتعزيز الإستهلاك الداخلي لزيت الزيتون من خلال سياسة هادفة إلى توجيه المستهلك إلى زيت الزيتون .

5- إكتمال سياسة سعر ملائمة و مواصلة العمل بنظام التسقيف والمحقق عند شراء الزيت من قبل الديوان الوطني للزيت وإيجاد الآليات الكفيلة بجعل الملحق يعود إلى المنتج وتشجيع الزيوت ذات الجودة العالية وضمان التوازنات المالية للديوان مع العمل على ضمان أسعار مجدية للفلاح .

6- مزيد هيكلة القطاع بمزيد تشريك المهنة في الحوار القوائم حول أهم القضايا العالقة بالقطاع وطرق معالجتها وذلك عبر مشاركتها في المجلس الوطني الاستشاري للزيتون الذي بعث بمقتضى الأمر المؤرخ يوم 2 أكتوبر 1998 .

وفي إطار تجسيم هذه الخطة في مجال دعم قطاع تصدير زيت الزيتون تم :

* القيام بدراسة تتعلق باستشراء الاتفاق الحقيقية لترويج زيت الزيتون ووضع خطة للترويج بالصادرات وذلك بتنويع الأسواق ورفع من القيمة المضافة من خلال تطوير نسبة صادرات الزيوت المعطية وتحسين التوعية .

* إلغاء العمل بالأتاوة على القدمات الديوانية المستخلصة عند التصدير وذلك ابتداء من 25 سبتمبر 1998

* حذف المعلوم المهني الإضافي على تصدير زيت الزيتون بداية من جانفي

1999 .

* تنظيم يوم شراكة تونسي إسباني يوم 21 جوان 1999 من قبل سفارة تونس بمدريد بالتعاون مع الجمعية الإسبانية لصناعة وتصدير زيت الزيتون .

* المشاركة في المعرض الدولي لزيت الزيتون والصناعات المتعلقة بهذا القطاع ، Expoliva ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 20 جوان 1999 .

* إدراج مسالونات ومعارض مخصصة في المواد الغذائية ضمن برنامج المجلس الوطني للتجارة الخارجية وذلك قصد تعزيز مكانة زيت الزيتون التونسي في الأسواق الخارجية

السؤال (32) :

دعما لأمننا الغذائي ، ما هي خطة الوزارة في ميدان إنتاج البذور والمشاتل لمواجهة برنامج الشركات العالمية المنتجة للبذور المتغيرة جينيا (OGM) .

الجواب :

تعتبر البذور المحورة جينيا غير قابلة للإستعمال بتونس وذلك حسب ما أقرته اللجنة الوزارية التي تدارست هذا الموضوع وكلفت وزارة البيئة والتهيئة الترابية بمتابعته في صلب لجنة وطنية .

هذا وقد توجت وزارة الفلاحة بسياسة تكوينية في مجال البيوتكنولوجيا ترمي إلى التعرف على البذور المستوردة والتي قد تكون محورة جينيا وإلى إنشاء مخابر مختصة في هذا المجال للتشخيص المبني للموارد المالية النباتية قصد المحافظة على الرصيد الجيني المحلي وحمايته .

وفي نطاق التعامل مع الكائنات المحورة جينيا تقوم وزارة البيئة والتهيئة الترابية بإعداد نصوص تنظيمية لغرض ذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية .

وأمام التحديات التي تفرضها عولة الإقتصاد وتجيما لخطاب سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة الإحتفال بعيد الفلاحة يوم 12 ماي 1997 الذي أكد فيه على ضرورة إيلاء عناية خاصة لقطاع البذور والمشاتل أعدت وزارة الفلاحة خطة للنهوض بهذا القطاع درست خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد يوم 25 فيفري 1998 . طبقا لذلك ، تم إتخاذ الإجراءات التالية :

أ- الجانب القانوني :

تم إصدار قانون البذور والمشاتل والمستنبطات النباتية بتاريخ 10 ماي 1999 ونشرت جمل النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا القانون . وعلى إثر إصدار هذا القانون تقدمت تونس بمطلب قصد الإنخراط في المنظمة العالمية للمستنبطات النباتية الجديدة الذي حظي بالموافقة . وستقوم المصالح المختصة بالإجراءات المتعلقة بالإنخراط الفعلي بهذه المنظمة .

ويرمي هذا القانون إلى إرساء نظام حماية الملكية الذي يحفظ حق الإبتكار والتشجيع عليه ، مما سيسمح تونس من الإنتفاع بالأصناف حديثة الإبتكار وتلافي إستغلال ثرواتها النباتية من طرف البلدان الأخرى بطريقة غير شرعية .

ب- الجانب التنظيمي

تمت دراسة تنظيم المصالح المختصة بالبذور والشتلات في نطاق إمادة التنظيم العام لمصالح وزارة الزراعة .

وفي انتظار إمادة هذا التنظيم تم تركيز عملية تعنى بتسجيل الأصناف وحمايتها وإعداد مشاريع لإرساء هذا النشاط .

ت- تدعيم مراقبة البذور والشتلات :

في نطاق تدعيم مراقبة جودة البذور والشتلات المنتجة محليا والمستوردة تم إعداد مشروع يهدف إلى إحداث شبكة من المخازن الجهوية وتجهيزها بالمعدات اللازمة لتحصين البذور والشتلات ، وتم تناوله في صلب الدراسة المتعلقة بتدعيم خدمات الدعم للقطاع الزراعي التي أنجزتها الوزارة .

ث- تأهيل مؤسسات الإنتاج :

أما بالنسبة لبرنامج تأهيل مؤسسات الإنتاج فقد تم القيام بدراسات قصد تأهيل تعاضديات إنتاج بذور الصوب ، وستعرض نتائجها لاحقا على الحكومة ، علما وأن بعض المؤسسات قد شرعت في إنجاز عملية التأهيل .

ج- المخزون الاحتياطي :

تقوم وزارة الزراعة حاليا بدراسة حول تأمين حاجيات البلاد من البذور خاصة في السنوات الجافة ، وقد أوشكت هذه الدراسة على النهاية ، وستتم دراستها على مستوى فريق عمل مشترك بين وزارة الزراعة والمالية قصد النظر في نتائجها والتعمق فيها وعرض نتائج هذه الدراسة على أنظار الحكومة .

السؤال (33) :

شور من حين لأخر عوارض وبائية داخل قطيع الماشية ، تسبب اللجنة ممّا
تسبب الوزارة القيام به لدعم وتنشيط دور المراكز الجهوية للطب البيطري والمراكز
الحدودية المكلفة بالرقابة الصحية

الجواب :

في إطار وقاية قطيع الماشية من الأمراض الوبائية تقوم وزارة الفلاحة
بتنظيم حملات تلقيح مجانية سنوية ضد أهم الأمراض الحيوانية حيث تم خلال سنة
1999 تلقيح :

- 8.6 مليون رأس من الأبقار والأغنام والماعز ضد مرض الحمى القلاعية .
- 1.17 مليون رأس من الأغنام ضد الجدري
- 1.1 مليون رأس من الأغنام وماعز ضد مرض الحمى القلاعية
- 77.7 ألف رأس من الأبقار ضد الإجهاض المعدي

كما تم خلال السنة نفسها في إطار البرنامج الوطني لحماية من آثار الجفاف

مداوات

- 2 مليون رأس من الأغنام والماعز ضد الطعفيات الباطنية
- 2.38 مليون رأس من الأغنام والماعز ضد الجرب

أما في إطار دعم وتنشيط المراكز البيطرية الجهوية والحدودية للطب البيطري
فتخصص سنويا إعتمادات تقدر بـ 4 ملايين دينار لحماية الماشية من الأمراض الوبائية
في إطار ميزانية التجهيز لوزارة الفلاحة كما يتم إنشاء 12 بيطريا سنويا لتعزيز
عمل الجهات الداخلية والحدودية .

وقد تم تدعيم المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير بإصدار
نصوص تشريعية جديدة تنمى وتنظم التبادل التجاري الدولي الحديث
للمحوانات والمنشآت ذات المصدر الحيواني . كما تم تدعيم شبكة المراكز الحدودية
البرية ببناء 8 مراكز بولايات مدنين وتطاوين والكاف وتوزر وفنسة والفصرين من
ضمن 12 مركزا تمت برمجتها . وسيتم بناء الأربعة مراكز المتبقية بكل من ملولة
وبدوش وغار الدماء وحيدرة .

وبالإضافة إلى دورها المتمثل في المراقبة الصحية للحيوانات والمشتريات من أصل حيواني عند التوريد والتصدير ، ستساعد هذه الشبكة على مزيد إحكام المراقبة الصحية للحيوانات ومشتوجاتها التي قد تعبر الحدود بصفة غير شرعية . مع الإشارة إلى أن كل نقاط العبور الرسمية برية ، بحرية وجوية والتي يبلغ عددها 26 ، تخضع للمراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير .

السؤال (34) :

تسأل اللجنة عن نتائج عملية هيكلة الأراضي الدولية وعن سبب تراجع النسب المعتمد في هذه العملية خلال السنوات الأخيرة .

الجواب :

شملت هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية 320 ألف هكتار (منها 30 ألف هكتار شملها برنامج الهيكلة ولم يتم إسنادها بعد) من مجموع هذه الأراضي التي تسع 500 ألف هكتار .

وبذلك تكون المساحة التي لم تشملها بعد عملية الهيكلة 180 ألف هكتار موزعة كما يلي :

- 153 ألف هكتار تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية
- 12 ألف هكتار تحت تصرف الوحدات الإنتاجية
- 15 ألف هكتار تحت تصرف هيئات أخرى

وقد أقررت عملية هيكلة هذه الأراضي النتائج التالية :

290 ألف هكتار كمساحة مهيكلت فعلياً (أي تم تركيز المستفيعين فوقها) ألصقت إلى تركيز 226 شركة إحياء وتنمية فلاحية (من ضمنها 25 شركة محدثة قبل سنة 1999) و 609 مقسماً فنياً و 1850 مقسماً فلاحياً إلى جانب المساحة التي تمت إحالتها إلى مصالح الغابات ومراكز البحث والتعليم والإرشاد أو التي تم التعويض بها في نطاق إنجاز المشاريع الكبرى .

30 ألف هكتار في مرحلة متقدمة من الهيكلة منها ما هو في طور إختيار المستفيعين (100 مقسم فني من القائمة 12 لفائدة حاملي الشهادات العليا ، 800 مقسماً فلاحياً في مرحلة إختيار الفلاحين الشبان من قبل الجهات) ، ومنها ما هو جاهز للإعلان (القائمة 22 للشركات والقائمة 13 للفنيين) .

وعلا بمقتضيات منهجية المتابعة بخصوص تكثيف المراقبة على هذه الأراضي للتأكد من حسن إستغلالها طبقاً لعقود التسويغ وكراًس الشروط المضمنة من طرف الباعثين فيمكن حوصلة وضعية الشركات التي مر على توكيدها أكثر من سنتين وعددها 167 شركة كما يلي :

116- شركة أمجوت برامجها بصفة مرضية أي بإيجار قرابة 70 /

51- شركة تاجرت في إنجاز مشاريعها وتم إتخاذ قرار إسترجاع الضيعة لـ 13 منها وتقليص مدة الكراء لـ 8 أخرى . والبقية تم إهمالها حالة بحالة قبل إنتهاء الإجراء المناسبة في شأنها.

والمدبر بالملاحظة أنه تم منذ إنطلاق الهيكلية تنفيذ إسقاط الحق وإسترجاع الضيعة بالنسبة لـ 13 شركة إحياء و 9 مقام للفقيرين . وتم تخصيص منفعين جدد فوقها.

ولقد مكثت هذه التجربة من إدخال مركبة جديدة على قطاع الأراضي الدولية الفلاحية من حيث إقبال الرأس المال الخاص للإستثمار في الفلاحة وإستيعاب التقنيات الحديثة وتعاظم الأساليب الزراعية العصرية والإقدام على التعاقد مع الضمات الوطنية والأجنبية لرفع من مردودية القطاع

كما تلاقي عملية الهيكلية إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين الخواص والفقيرين الفلاحين والشبان

أما فيما يخص المسق المعتمد في شركة الأراضي الدولية خلال السنوات الأخيرة فتجدر الإشارة إلى ما يلي

- لقد تم تبعا لمبادئ وتوجيهات الاستشارة الوطنية حول الأراضي الدولية توجيه برنامج الهيكلية في يادي الأمر إلى الضيعات ذات المردودية غير المرضية والتي كانت تستغل آنفها في شكل وحدات إنتاجية فلاحية أو غي تحت تصرف دراوين إحياء أو شركات فلاحية مختلفة أو إلى بعض المركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية كانت تشكو صعوبات مالية . وقد تمت هيكلية بثل هذه الضيعات.

وقد إعطاء الأولوية لتدعيم ما تم إنجازه في ميدان الهيكلية . وفي هذا الشأن تم تكثيف عملية متابعة استغلال هذه الأراضي طبقا للإجراءات التي أذن بها سيادة الرئيس في هذا الخصوص خلال المجلس الوزاري يوم 12 ديسمبر 1987 حيث تم تركيز حقلية مركزية للمتابعة في صلب الوزارة وخلايا بكل مدوينة وتم تنشيط عمل اللجان الجهوية للمتابعة التي يرأسها السادة الولاة وتوسيع صلاحياتها ليشمل إلى جانب المتابعة إقتراح القرارات المناسبة للأمناء التي تسجل تأخيرا في إنجاز برامجها.

- إعتماد الأراضي الدولية كوسيد عقاري للتعويضات لإنجاز المشاريع

الكبرى .

السؤال (35) :

تسأل اللجنة عن الخطة الإصلاحية لنظام التأمين في القطاع الفلاحي التي
أذن بتنفيذها سيادة رئيس الجمهورية وما هي إنعكاساتها المستقبلية على القطاع .

الجواب :

يعتبر التأمين الفلاحي إحدى الحلقات الرئيسية في سلسلة الإنتاج حيث
يمكن من جبر الأضرار والتخفيف من حدة الخسائر بما يوفره للفلاح من تعويضات
لمواصلة الاستثمار وللجهاز البنكي المعول من ضمان لمواصلة تمويل القطاع.

وبالرغم مما يكتسبه التأمين من دور في تثبيت دخل الفلاح وضمان طاقته
الاستثمارية فإنه لم يشهد إقبالا بالقدر الكافي حيث أنه لا يشمل حاليا سوى 7 / من
الفلاحين (30 ألف فلاح) ولا يغطي سوى 16 / من مساحات الزراعات الكبرى و 7 / من
رؤوس الأبقار المأصلة و 23 / من أسطول الصيد البحري.

كما أن نسبة القروض المغطاة بالتأمين لا تتجاوز 25 / للقروض المتوسطة
و 75 / للقروض الموسمية .

لذلك و حرصا من الدولة على مزيد دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي
وتوسيع دائرة القروض إلى أكبر عدد ممكن من الفلاحين وخاصة الصغار منهم فقد أذن
سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ 12 ماي 1999 بإعداد دراسة لتقييم نظام التأمين
الفلاحي الحالي و اقتراح الحلول الممكنة لتطويره في اتجاه توفير ظروف أفضل للقروض
الفلاحي .

ويشدرج هذا الإجراء في إطار جملة من القرارات الأخرى تتصل بتحسين
ظروف تمويل القطاع من أهمها تطهير وضععية المديونية الفلاحية بإعفاء حوالي 120
ألف فلاح صغير من الديون المتخلدة بدمتهم والتي لا تتجاوز الألفين دينار وجدولة
الديون الفلاحية الأخرى و الإذن بإعداد دراسة شاملة حول الفلاحة الصغرى بهدف
التعرف على إشكالاتها ووضع الآليات المناسبة لتمويلها .

و تتضمن إجراءات الخطة الإصلاحية لنظام التأمين الفلاحي خاصة :

- التخفيف من كلفة معلوم التأمين ومن وطأته على الفلاحين
و الصيادين البحريين وخاصة الصغار منهم بإدراج كلفة التأمين في
هيكله المشروع وسحب منحة الاستثمار على كلفة التأمين حسب
أنصاف الفلاحين (مذكرة مشتركة بين وزارات المالية و الفلاحة و التنمية
الإقتصادية بتاريخ 2000/9/11)

- التشجيع على التأمين الجماعي عن طريق تخفيض ب 10 / في معلوم التأمين الجماعي عن طريق الهياكل التعاقدية والشعاعية (تعاقدات خدمات - مجامع تنمية وغيرها)
- إقرار تسهيلات عند دفع معلوم التأمين بحيث يدفع قسط أول عند الإكتتاب والبقية عند نهاية الموسم (مذكرتي وزارة المالية عدد 587 و 588 لسنة 2000)
- إقرار تسهيلات ب 50 / على التعويضات في إنتظار الإتفاق النهائي حول مبلغ التعويضات من شأنه أن يمكن الفلاح من مواصلة نشاطه للموسم الفلاحي في ظروف طيبة (مذكرة وزارة المالية عدد 587 لسنة 2000).
- دراسة إمكانية توسيع التغطية التأمينية لمخاطر وأنشطة فلاحية جديدة مثل الشهيبي والجليدة و أضرار الأمطار على الثمرور الذي من شأنه أن يستجيب لحاجيات الفلاح ويواكب التطورات الحاصلة في الميدان (مذكرة وزارة المالية عدد 587 لسنة 2000).
- تعميم التأمين على مختلف أصناف القروض الفلاحية في حدود المخاطر المغطاة بالتأمين وتسييد تكلفة التأمين بالنسبة للزراعات الفصلية قصيرة الأجل من القسط الأول للقروض (منشور البنك المركزي التونسي عدد 11 لسنة 2000) لحث البنوك على مزيد تمويل القطاع.
- تبسيط محتوى عقود التأمين وأحداث عقود متعددة المخاطر وتحديد أجال قصوى لإعداد تقارير الاختيار مما سيساهم في رفع العراقيل المتعلقة بتعدد إجراءات التأمين ومزيد إختصار أجال التعويض و بالتالي تأكيد الثقة بين الفلاح ومؤسسة التأمين.
- إدراج موضوع التأمين الفلاحي في برامج التدريس بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي بداية من السنة الدراسية الجديدة بهدف تعريف المستثمر الجديد بأهمية التأمين الفلاحي.

و تنفيذاً لهذه الإجراءات أعدت مصالح وزارة الفلاحة من جانبها إضافة إلى المشاير التطبيقية الموجهة للمندوبيات برنامجا عمليا لحملة إعلامية تحسيسية واسعة النطاق إنطلقت مع بداية شهر أكتوبر 2000 و ستواصل طيلة كامل الموسم الفلاحي بهدف التعريف بالإجراءات الجديدة التي تتضمنها الخطة الإصلاحية لنظام التأمين عن طريق أسام إعلامية و ملفات و بلاغات إذاعية و ومضات تلفزيونية و مطويات إرشادية مع الإعتماد على الصحافة المكتوبة . وقد إنطلق تنفيذ هذا البرنامج .

ونتيجة لذلك ، فمن المؤمل أن تنعكس الإجراءات التي تضمنتها خطة إصلاح نظام التأمين الفلاحي إيجابيا على الفلاحين بما ستوفره لهم من حماية ضد المخاطر الطبيعية و من إمكانية مواصلة نشاطهم بصفة طبيعية و ستنعكس تلك الإجراءات كذلك إيجابيا على القطاع البنكي بما ستوفره له من ضمان لإسترداد ديونه مما سيعتبه على المساهمة أكثر في تمويل القطاع .

أما مستوى الفلاحين غير المقترضين فستمكن هذه الإجراءات من تشجيعهم على الإقبال على التأمين بفضل ما توفره لهم من تسهيلات لدفع معلوم التأمين و تخفيضات على ذلك المعلوم .

مع الإشارة إلى أنه تم إطلاق تنفيذ كل الإجراءات بداية من الموسم الفلاحي الحالي كما أن مصالح الوزارة ستتابع عملية التنفيذ طيلة كامل الموسم بهدف تقييم انعكاسات هذه الإصلاحات على القطاع الفلاحي و الفلاحين و أجهزة التمويل .

السؤال (36) :

تسأل اللجنة عن نتائج الدراسة التي ترمي إلى تطوير نظام تمويل الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي والاجتماعي وذلك في إطار تنفيذ الإجراء الرئاسي المعلن عنه يوم 12 ماي 1999.

الجواب :

تكتسي الفلاحة الصغرى أهمية كبرى على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي حيث تشمل 410 ألف من صغار الفلاحين و البحارة أي ما يمثل 80 % من جملة الفلاحين تشغل 70 % من مساحات الأشجار المثمرة و 45 % من مساحات الحبوب و الأعلاف و تملك ما يناهز 50 % من مجموعة قطاع الماشية .

و تولي الدولة عناية متميزة للفلاحة الصغرى و ذلك نظرا لأهميتها على مختلف المستويات، بالإضافة إلى الدور الذي تؤمنه على مستوى التوازن العمري و تعمير الأرياف و المساهمة في التنمية الجهوية .

و تنفيذا للإجراء الرئاسي بتاريخ 12 ماي 1999 المتعلق بإجراء دراسة شاملة حول الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي والاجتماعي بهدف التعرف على إشكالياتها ووضع الآليات المناسبة لتحويلها ثم تكليف مكتب دراسات بالقيام بتلك الدراسة الذي إنطلق في إعدادها بداية من اللجنة الجارية و تم تكوين لجنة مستبعدة ممثلة من كل الأطراف المعنية (الوزارات، البنوك ، المهنة) لمساعدة تقدم إنجازها .

وتتضمن هذه الدراسة جزئين : يحتوي الجزء الأول على تشخيص لآليات التمويل الحالية للفلاحة الصغرى و إشكالياتها و تعريفها على ضوء بحث ميداني و يحتوي الجزء الثاني على تحديد لصاحبيات التمويل لتلك الفلاحة و إيجاد الآليات المناسبة لها مع تشخيص مشروعي نموذجي لتطبيق تلك الآليات في مناطق يتم اختيارها على ضوء مقاييس معينة .

وتم إلى حد الآن إنجاز الجزء الأول من الدراسة الذي تضمن كشفًا مفصلاً للوضع الحالية لتمويل الفلاحة الصغرى و إشكالياتها و وضع تعريف لها يمكن تخصيصه فيما يلي :

تم في هذه الدراسة لأول مرة التعمق في مفهوم الفلاحة الصغرى و حصر المستغلات التي تتضمنها وتصنيفها إلى صنفين :

- فلاحه صغيرى إقتصادية تعتمد على مستغلات قريبة من الجدوى .
و باعتبار أن تمويل قسط كبير من هذه الفلاحة لا يمكن أن يتم إلا عن طريق
مستاديق الميراثية فإنه سيتواصل تدعيم موارد ميراثية الدولة بهدف المحافظة
على مستوى تغطيتها الحالية (20 % من صغار الفلاحين) مع تفعيل تدريجي
لدور البنوك بتمويل قسط من هذه الشريحة .

- فلاحه صغيرى ذات طابع عائلي و إجتماعي تعتمد على مستغلات فلاحية
محدودة الإنتاجية و موجهة للإستهلاك العائلي تتوفر لها
الدولة تغطية تدريجية بمراجع مساعدات عينية موسمية قارة مع السعي إلى
تأطير صغار الفلاحين في هذه الشريحة للإختراط تدريجيا في نظام
القروض الصغيرة عن طريق الجمعيات و مجامع التنمية .

و قد إنطلق إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة التي تتضمن تحديد حاجيات
تمويل تلك الفلاحة و الآليات الملائمة لها و تحديد عمليات تمويلية لتمويل الفلاحة
الصغيرى

مع الإشارة أن الخطوط الكبرى التي تم ضبطها لهذا الجزء الثاني ترمي إلى
إحكام إستغلال البات التمويل الموجودة لكل صنف من الفلاحة الصغيرى و تفعيل دور
جمعيات الفلاحين من تعاقدات خدمات و مجامع تنمية في هذه المنظومة و وضع اليد
لمساعدة الفلاحة الصغيرى غير المجدية و الإحاطة بها خارج نظام التمويل .

و من المنتظر أن يتم إنجاز كامل عناصر هذه الدراسة مع نهاية الثلاثية
الأولى لسنة 2001 .

السؤال (37) :

تسأل اللجنة عن تقدم إنجاز مشروع النهوض بالهيكل المهنية الفلاحية الذي إنطلق منذ أفريل 1999 .

الجواب :

يتدرج تدخل مشروع النهوض بالهيكل المهنية الفلاحية في إطار خطة النهوض بهذه الهياكل . وترمي هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحسين التغطية العامة لتصل إلى 50٪ من الفلاحين مقابل 20٪ حالياً خاصة بالنسبة للمناطق الداخلية للبلاد .
- تدعيم أنشطة الهياكل في مجال تأطير الفلاحين وتزويدهم بمستلزمات العمل الفلاحي وتجميع وترويج للمنتوجات الفلاحية ، ...
- القيام بدراسات لمختلف الهياكل المهنية لتشخيص واقعها وإعداد برامج تنمية وتأهيل لها .
- تدعيم الهياكل المعنية بالعنصر البشري الكفاء خاصة في المجالات الفنية والتصرف والشؤون القانونية وذلك بالتعاون مع الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 .
- تدعيم الإشراف وتكثيف متابعة هذه الهياكل .
- مواصلة الدعم والتأطير لهذه الهياكل بإعطائها الأولوية في التصرف في تجهيزات الدولة (التجهيزات الماشية ، مراكز تجميع الحليب ، معدات نقل الحليب ، مخازن التبريد ، ...) إضافة إلى وضع برامج مساندة في بعض القطاعات ذات السبغة الإستراتيجية حتى تتمكن الهياكل من إقتناء معدات الإرشاد الفلاحي والتجهيزات والمنشآت المقاومة ، ...

وفي هذا الإطار قام مشروع النهوض بالهيكل المهنية الفلاحية والذي إنطلق منذ أفريل 1999 بـ :

* إحاطة الهياكل المهنية بثلاث ولايات (باجة وسيدي بوزيد وقابس)

- الإحاطة في الحاسبة والتنظيم لـ 13 تعاوضية خدمات فلاحية .
- التطهير المحاسبي لـ 4 تعاوذيات خدمات فلاحية .
- إعداد مخططات تطهير وتنمية لتسع تعاوذيات خدمات فلاحية .
- الشروع في وضع برنامج إحاطة بمجامع التنمية .

- * تنظيم دورات تكوينية لما يقارب 90 مديرا لتعاضديات الخدمات الفلاحية مدعمة بوثائق تكوين.
- * تنظيم دورات تكوينية للإطارات المكلفة بالإحاطة بالتعاضديات .
- * إعداد مدونة للنصوص المنظمة للهيكل المهنية الفلاحية .
- * تنظيم زيارات دراسية للإطلاع على تجارب أجنبية في التنظيم المهني
- * تنظيم يوم دراسي بكل ولاية حول الهياكل المهنية الفلاحية .
- * القيام بدراسة لجامع مالكي الزياتين وتنظيم يوم دراسي في الغرض
- * إعداد مشروع دليل حول مجامع التنمية في القطاع الفلاحي والصيد البحري .
- * إعداد مشروع دليل حول تعاضديات الخدمات الفلاحية .
- * المشروع في إعداد نظامي متابعة للهيكل المهنية الفلاحية :

- أولا : نظام معلوماتي يساعد الإدارة على المتابعة والتأطير والإحاطة بهذه الهياكل .
- ثانيا : نظام خاص بتعاضديات الخدمات الفلاحية في شكل لوحة قيادة يساعد على التصرف الحكيم في أنشطتها .
- * المشروع في دراسة تمويل تعاضديات الخدمات الفلاحية .

كما سيتم في نطاق مشروع تمويل بهية من المجموعة الأوروبية وميزانية الدولة ومشروع تدعيم خدمات القطاع الفلاحي القيام بتغطية شاملة لإحاطة الهياكل المهنية ببقية الولايات ، تدريجيا ، وذلك على مدى ثلاث سنوات .

السؤال (38) :

تسأل اللجنة عما وصلت إليه عملية هيكلية الجامعات المهنية لإعطائها مزيداً من المرونة والشفاعة على مستوى أهم مجالات تدخلها

الجواب :

تعتبر الجامعات المهنية المشتركة إحدى الملفات الهامة في تنمية الإنتاج الفلاحي . ولتمكينها من القيام بدورها على الوجه المطلوب تمت هيكلتها بصدور القانون عدد 84 المؤرخ في 26 جويلية 1993 المتعلق بالجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية والقانون الأساسي النموذجي لهذه الجامعات الصادر في 23 ماي 1994 .

وتغطي تدخلات الجامعات المهنية الثمانية جل القطاعات المتمثلة في القوارص والعلال ، الخضار ، الكروم ، التمور ، منتوجات الدواجن ، اللحوم الحمراء ، الألبان ومنتجات الصيد البحري .

وتماشيا مع صدور تشريع موحد للمجامع والمزيد الجدوى والشفاعة في تدخلها تضمن مشروع قانون المالية لسنة 95 ، إحداث صندوق لتنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري الذي يقع تمويله من المعاليم الشبه مجانية الموقعة على بعض المنتوجات الفلاحية (2/ بالأسواق المحلية وعند الشوريد) . ويمكن هذا الصندوق للجامع المهنية من القيام بدورها في ظروف أحسن إذ شهدت مواردها تطورا ملحوظا وذلك :

- * بتدعيم وسائل العمل والإنتاج لدى الجامع .
- * بالمساهمة في تعديل أسعار المنتوجات الفلاحية .
- * بتحسين الإنتاجية والموعة .
- * بدعم قطاع البحوث والدراسات .

ونظرا لأهمية هذه الهياكل شرع في القيام بدراسة لتشخيص وضعياتها وإعداد مخططات تنمية لها قصد توضيح دورها وضبط مهامها وعلاقتها بالتدخلين الآخرين وإعداد خطط مستقبلية لجلات تدخلها

ومكنت المرحلة الأولى من هذه الدراسة من تشخيص وضعيات هذه الهياكل حيث أبرزت أن هذه الهياكل تتعرضها إشكاليات على المستويات التالية :

* على مستوى برامج التدخل :

- أهمية قطاعات التصريف والتجهيز وخاصة الحجم المرتفع للمؤسسات المهنية لبعض الجامعات إذ يناهز 40٪ من الإمدادات المرسلة .
- وجود تداخل في مهمات الجامعات مع مؤسسات عمومية أخرى .
- عدم قيام بعض الجامعات بإقتراح برامج جديدة تتماشى والإطار القانوني الجديد المنظم لها وبقيت تطلق على أنشطتها التدخلات العادية حيث يركز نشاطها على أغلب الأحيان أساسا على منتوج واحد (البطاطا بالنسبة للمجمع المهني للفخس والفوارن بالنسبة لمجمع القوارن والفلال).

* على مستوى الموارد :

- لا تمكن الموارد المتوفرة بالصندوق من مواكبة تطور أنشطة الجامعات المهنية الشمانية والمراكز الفنية الثلاث وتأهيل وحدات الصيد البحري ومنشآت تربية الأحياء المائية وتمويل كلفة خزن قشور إنتاج الحليب والبطاطا والبيض ولحم الدجاج... بالإضافة إلى بيع مجمع الألبان دون إحداث معلوم شبه جباية لهذا المنتوج .
- عدم توفر موارد ذاتية لأغلب الجامعات المهنية .

أما بالنسبة لملامحتها المستقبلية ، فإن النتيجة تتجلى نحو تحديد دور الجامعات المهنية في تنظيم المتفرمة وتعديل التزويد و الأسعار والأنشطة ذات الطابع التجاري والإقتصادي وتنمية الصادرات .

السؤال (39) :

بعد صدور القانون المتعلق بمجامع التنمية ، ماهو تقييم تدخلات هذه المجامع حسب الجهات ؟ وماهو برنامج الوزارة لمزيد دعم ودفع هذه المجامع ؟

الجواب :

يمثل صدور القانون الأساسي النموذجي لمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري سنة 1999 إطارا قانونيا مناسبيا لإندماج مختلف الأنشطة التي يحتاجها الماشغعون والفلاحون والمستغلون لضمان أحسن الظروف لتنمية الإنتاج والثروبع وتحسين ظروف العيش وتنمية الروح التعاونية .

وتتمثل أهم أنشطة مجامع التنمية في القطاع الفلاحي والصيد البحري في :

- حماية الموارد الطبيعية وترشيد إستعمالها .
- إنجاز الأشغال الفلاحية وتولي خدمات الصيد البحري .
- تجهيز مناطق تدخل المجمع بما تحتاجه من تجهيزات ريغية .
- العناية بالغراسات والمزروعات ومداواتها وحراستها .
- المساعدة على تطهير الأوساخ الزراعية .
- تطوير إنتاجية المستغلات الفلاحية .
- تطوير نظم الرعي وأساليب تربية الماشية .
- تأطير المتخربين وإرشادهم إلى أنجع التقنيات في الزراعة والصيد البحري .
- مساعدة المتخربين على تأمين منتجاتهم في الأسواق الداخلية والخارجية .
- ربط صلات تعاون وتبادل للخبرات في مجال الفلاحة والصيد البحري مع الهيئات الفلاحية الأخرى في الداخل والخارج .

وبصفة عامة القيام بكل مهمة من شأنها دعم المصالح المشتركة لمخترطي مجمع التنمية .

وتتمتع مجامع التنمية بالتشجيعات التالية :

- تمكين المجامع من الحصول على الإمتيازات المفضلة للإستثمارات من صنف "أ" وعلى وجه الخصوص منحة بمقدار 25/ من كلفة الإستثمار .
- إمكانية تمويل مداخليل العنوان الأول من ميزانية المجامع بالتمنح المحتملة التي تسندها الدولة والجماعات المحلية وغيرها إلى هذه المجامع .

- مساهمة الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 في تحمل كلفة 250 من مرتب الإطارات العليا التنموية لمدة ثلاث سنوات على أن يتعهد المجتمع بتشغيلها بعد هذه الفترة .
- يمكن للمجامع أن تستفيد من مختلف برامج الإحاطة (تكوين مسيرين...) التي تنفذها الإدارة .

وقامت وزارة الفلاحة بأنشطة التحسيس للتشريف بالمجامع والمتمثلة في :

- صدور منشور في نوفمبر 1999 يعرف بهذه المجامع وأهدافها وإجراءات تكوينها وتسييرها ومراقبتها وطرق تطويرها وأهم المواهب التي تشتمع بها
- تنظيم 5 أيام دراسية خاصة بالمجامع منها يوم بالتنمية للشمال الغربي تحت إشراف ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والباقي بالهدية وصفاقس وقابس وسيدي بوزيد .
- تنظيم العديد من الندوات أيام إعلامية وتنموية على المستوى المحلي .

ومن جهة أخرى تم في إطار المشروع التوحيدي الألماني للنهوض بالهيكل المهنية الفلاحية تنظيم يوم دراسي بكل ولاية حول الهياكل المهنية مع التركيز على مجامع التنمية .

كما شرع في وضع برامج إحاطة وتطهير للنهوض بمجامع التنمية في 3 ولايات (باجة وسيدي بوزيد وقابس) في مرحلة أولى على أن تشمل جوانب من هذا البرنامج (التكوين...) تدريجيا ولايات أخرى .

وفي هذا الإطار تم كذلك إعداد مشروع دليل المجامع الذي يشمل الجوانب المتعلقة بإحداث وتكوين هذه الهياكل والتشجيعات المصاحبة لها ، وسيتم إعداد الصيغة النهائية بعد التشاور في شأنه مع المصالح والهيكل المعنية .

ويوجد في الوقت الحالي 43 مجمع تنمية 22 مجمع جديد منها واحد في قطاع الصيد البحري و 21 هيكل ذات مصلحة مشتركة منها 5 لجان تنمية طورت أنشطتها لتصبح مجامع تنمية إضافة إلى 39 مجمع يصعد التكوين ويتأخر معدل المنتفعين لكل مجمع 160 فلاحا .

ويغطي تدخل المجامع المجالات التالية :

- الخدمات الفلاحية من تزويد بمستلزمات العمل الفلاحي
- التصريف والتسيير في معدات مياه الري
- المحافظة على المياه والتربة

« ترويج المنتج الفلاحي
« حماية الموارد الطبيعية.

- ويرتكز برنامج النهوض بمجامع التنمية على :
« وضع وتنفيذ برامج تكوين الإمارات المكلفة بمشابعة هذه الهياكل
« تكوين مديري الجامع
« وضع منهجية لتتبع وتكوين ومشابعة الجامع التي تم بعثها والتي هي
بعدد التكوين لضمان إتقانها في أحسن الظروف .
« تدعيم ملف التكوين بدراسة فنية إقتصادية تثبت جدوى بعث مثل هذه
الهياكل على غرار ما هو معمول به بالنسبة لتعاضديات الخدمات الفلاحية
وذلك لضمان أوفر أسباب النجاح .
« التأكيد على تجنب الإزدواجية والمزاحمة بين مجامع التنمية والهياكل
المهنية القاعدية (تعاضديات خدمات...) في نفس الفضاء الجغرافي والبحث
على فرض التكامل والتنسيق في مجالات التدخل .
« تشريك المهنة في وضع وتنفيذ برامج النهوض بمجامع التنمية .
« التركيز على ضمان أوفر أسباب النجاح للمبادرات الأولى لبعث مثل هذه
المجامع حتى تصبح نقاط إشعاع من شأنها تشجيع الفلاحين على تنظيم
سلوكهم وتكوين مجامع أخرى ، إذ أن كل إخفاق من شأنه أن يؤثر سلبا على
تكوين شبيبة هيكلي قاعدي ينظم صفوف الفلاحين .

السؤال (40) :

على إثر الحوافز والتشجيعات التي أقرتها الحكومة لتشجيع الصيد البحري في السواحل الشمالية ، تسال اللجنة عن مدى تفاعل المستثمرين مع هذه الخطة ؟

الجواب :

لقد مكنت الحوافز والتشجيعات التي أقرتها الحكومة لتشجيع الصيد البحري في السواحل الشمالية من تسجيل إقبال العديد من الخواص على بيع مشاريع جديدة في إطار الشراكة أو لحسابهم الخاص ، وتتركز هذه المشاريع على إستغلال مراكب قادرة على العمل في المناطق الشمالية وأهالي البحار وعلى توفير إنتاج ذي جودة متميزة بفضل التجهيزات المتطورة المعتمدة في مجالات الصيد والتزوين المبرود على متن المراكب .

ففي مجال الشراكة ، حظي ما يفوق عن 30 مطلبيا بالموافقة المبدئية من قبل الإدارة ودخلت خلال السنة الحالية أربعة شركات تونسية إيطالية حيز النشاط ، ويبلغ العدد المملي للمراكب المستفيدة من قبل هذه الشركات سبعة وحدات (5 للصيد بالجر القاعي و2 للصيد بالصنار العائم) .

أما على مستوى الانتساب للحساب الخاص ، فقد تم إسناد 55 ترخيص لصنع وحدات صيد جديدة موزع كما يلي :

- 87 وحدة للصيد الساحلي
- 04 وحدات لصيد السمك الأزرق
- 04 وحدات للصيد بالجر القاعي .

السؤال (41) :

تسأل اللجنة عن نتائج الزيارات الإستكشافية التي تقوم بها الباحرة "حنبل" في عرض السواحل التونسية ؟

الجواب :

أنضت أهم النتائج البحثية التي تم القيام بها على متن الباحرة "حنبل" إلى

ما يلي :

1- تقييم المخزون السمكي القاعي : قدر حجم المخزون القابل للإستغلال بحوالي 60 ألف طن . وقد شملت هذه الدراسة 23 نوعا من الأسماك ذات القيمة التجارية العالية . مع الإشارة إلى أن عمليات الإستكشاف شملت مناطق الصيد في أعالي البحار في أعماق وصلت إلى 600 مترا خاصة في مناطق الصيد بالشمال التونسي . وقد تم التعرف على طاقة الإستغلال لكل هذه الأنواع كما تبين أنه بالإمكان تقليص مجهود الصيد بحوالي 20٪ في خليج قابس وفي نفس الوقت يمكن الرفع من مستوى الإستغلال في الشمال على الأقل بحوالي 20٪ .

2- تقييم المخزون السمكي العائم : قدر حجم المخزون من الأسماك الصغيرة بحوالي 80 ألف طن موزعة على كامل السواحل التونسية مع الإشارة أنه تم وضع خارطة في الغرض قابلة للإستغلال من طرف المهنة مع إمكانية تحسينها كلما دعت الحاجة . مع الإشارة أن طاقة الإنتاج الحالية تقدر بـ 35 ألف طن . لذلك تم إستخلاص إمكانية إعادة النظر في التصرف في هذا القطاع على أساس الرفع من مستوى الإنتاج من السمك الأزرق ضمن منظومة متكاملة .

3- دراسة تقنيات الصيد : في نطاق العمل على ترشيد إستغلال الثروات السمكية وخاصة منها القاعية بما يشتمل ديمومة إستغلالها تم إنجاز برامج بحث ترمي إلى تطوير البات ومعدات الصيد بالجر بما يجعلها أكثر إنتقائية . وفي هذا المجال يتم إعتداد الباحرة حنبل لتجربة هذه المعدات . وقد أقررت هذه البرامج نتائج هامة من المنتظر أن يتم إستغلالها على مستوى المهنيين في القريب العاجل . وتخص إستنباط تقنية شبك جر لصيد القمبري بخليج قابس بصفة إنتقائية تمكن البحارة من تفادي صيد صغار الأسماك والقمبري وسوف تنتهي هذه التجارب خلال سنة 2001 قبل تمرير النتائج إلى المهنة .

4- دراسة التنوع البيولوجي : في إطار المحافظة على التنوع البيولوجي ، يتم إستعمال الباحرة حنبل لدراسة الأنواع المهددة بالإنقراض أو النادرة مثل الحيتان والسلحفاة البحرية والدلافين ولنا في هذا المجال نتائج معتبرة مكنتنا من معرفة أهم الأنواع التي تمر عبر سواحلنا البحرية .

السؤال (42) :

ماهي الخطوات التي قطعتها الوزارة بالتنسيق مع مصالح الوزارة الأولى فيما يتعلق بتسوية وضعية عملة العضائر ؟

الجواب :

بخصوص وضعية عملة العضائر تجدر الإشارة أن عملية الإحصاء أبرزت وجود حوالي 18900 عاملا مؤجرا على العضائر القومية والجهوية يعملون بمختلف هيئات الوزارة .

وقد عملت مصالح الوزارة على إعطائهم الأولوية المطلقة في الإنتداب بصفة عادية ودائمة طبقا للتراتبية الجاري بها العمل بمقتضيات منشور الوزارة الأولى عدد 19 المؤرخ في 10 أفريل 1995 .

كما تم إنتداب 12 عاملا متعاقدا من ضمن هؤلاء العملة وأن 6 عقود أخرى هي بصدد الإعداد في نطاق المجهود الراسي إلى إنتداب الموجودين منهم كلما كان ذلك ممكنا والسعي إلى تسوية وضعية البعض منهم عن طريق التعاقد حسب حاجة الإدارة إليهم وإمكاناتها مع الحرص على عدم اللجوء إلى إنتداب العملة الوقتيين والمتعاقدين من خارج أي هيكل إداري إلا في صورة تعذر وجود عملة عضائر مباشرين به يعملون بنفس الصنف وذلك تطبيقا لمقتضيات منشور الوزارة الأولى عدد 47 المؤرخ في 29 نوفمبر 1999 .

أما فيما يخص تأمين هؤلاء العملة ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية فقد تم سحب التغطية ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية على عملة العضائر وفقا للقانون عدد 28 لسنة 1994 المؤرخ في 21 فيفري 1994 بمقتضى الإتفاقية المبرمة بين وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي الذي تولى إبتداء من 2 ماي 2000 التصرف بحساب الدولة في نظام تغطية هذا الصنف من العملة .

كما واصلت الوزارة إلى حدود سنة 2000 إدماج 150 عاملا سنويا على العضائر بسلك معيشي العائلات وذلك عملا بأحكام الأمر عدد 2102 لسنة 1991 المؤرخ في 30 ديسمبر 1991 ، وأقرحت على وزارة المالية مواصلة هذا البرنامج لتسوية وضعية 560 من هؤلاء العملة .

السؤال (43) :

نرى اللجنة أن عدد الأعوان الوقتيين الذي سيقع ترسيمهم ضئيل جداً.
وتسأل لماذا وقع الإقتصار على ترسيم 12 عوناً فقط ؟

الجواب :

نضمن مشروع ميزانية سنة 2001 الترخيص في ترسيم 12 عوناً وقتياً في
أصناف مختلفة.

وفي هذا الصدد نذكر الإشارة أن وزارة الفلاحة تعد من بين أعوانها 30 عوناً
وقتياً في أصناف "أ"، "ب"، "ج" و "د". وقد تم الترخيص في ترسيم نسبة من
هذا العدد حيث أنه يتعين توفر الشروط المطلوبة وهي 5 سنوات أقدمية على الأقل
للترسيم عن طريق إمتحان مهني و 10 سنوات أقدمية على الأقل عن طريق قائمة كفاءة
خاصة.

وستواصل عملية الترسيم حتى يتم إستنفاد كافة الأعوان الوقتيين (على
سبيل المثال فإن الترخيص بالنسبة للأعوان الوقتيين من صنف "د" شمل كافة الأعوان
الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة).

السؤال (44) :

تلاحظ اللجنة أن عدد الإنتدابات المرخص فيها بالنسبة للمندوبيات الجهوية للنسبة الفلاحية يعتبر غير متماشٍ مع الحاجيات الحقيقية خاصة إذا قارناه مع الإنتدابات المبرمجة للمصالح المركزية ، فهل من توضيحات في هذا الغرض ؟

الجواب :

بلغ عدد الإنتدابات المرخص فيها بعيزانية 2001 93 خطة موزعة كالتالي

10	- المصالح المركزية
20	- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
42	- مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي
20	- وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي
01	- المرصد الوطني للفلاحة

تم تخصيص 10 خطط للإدارة المركزية لتدعيمها بالإطارات من المهندسين قصد المسهر على تأمين حسن إنجاز المشاريع والبرامج ومتابعة المشاريع الجديدة المبرمجة في المخطط .

وستشهد سنة 2001 إنطلاق العديد من المشاريع مثل

- مشروع التصوف في الموارد الطبيعية
- مشروع التنمية الرييفية المتدمجة
- مشروع حوض وادي الخيرات
- مشروع التهيئة الغابية
- عدة مشاريع خاصة بالهندسة الرييفية .

والملاحظ أن هذه الإنتدابات لا تغطي سوى نسبة من الحاجيات الحقيقية إذا اعتبرنا خطة واحدة لكل إدارة عامة أو إدارة .

وبالنسبة إلى الخطط المستدة لمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي التي تمثل حوالي ثلثي مجمل الخطط المرخص فيها فإن أغلبها مخصص لمعاهد التعليم العالي والبحث الفلاحي وإلى المراكز القطاعية ومراكز التكوين المهني نظرا للحاجة المتأكدة لهذه المؤسسات وشمل الترخيص إنتداب 15 ملحق بحث فلاحي و10 مساعد تعليم عالي ، ويندرج هذا الإنتداب في نطاق تدعيم سلك الباحثين وتعويض المحالين على التقاعد وكذلك في إطار تنفيذ قرار المجلس الوزاري المضيق والداعي لإنتداب 10 ملحق بحث ستويا .

أما بالنسبة إلى الإنتداب في سلم المدرسين الباحثين (10) فهو يهدف إلى مجابهة العدد المتزايد من الطلبة الموجهين إلى معاهد التعليم العالي الفلاحي .

أما الإنتدابات المخصصة لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي (20) فهي تأتي في نطاق مشروع برنامج تأهيل التكوين المهني الفلاحي الذي رصدت له إعتمادات بـ 13 300 ألف دينار على مدة سنتين (2000 - 2001) وكذلك لتعويض العديد من الأعران الحاليين على التقاعد .

وبالنسبة إلى العشرين (20) خطة المخصصة للمندوبيات الجهوية والتي تمثل نسبة حوالي 20٪ من مجمل الخطط وتمثل تواصل للمجهود المبذول منذ أكثر من 10 سنوات لدعم الجهات بالإمطارات الفنية والإدارية والبيطرية .

هذا ولا بد من التأكيد على أن الإنتدابات التي تم الترخيص فيها بالإدارات المركزية للمساهمة في إنجاز المشاريع الجديدة وستوظف لمتابعة مختلف المشاريع الجديدة المنجزة بالجهات وبالتنسيق مع المندوبيات الجهوية .

السؤال (45) :

تطلب اللجنة مدّتها يكشف عن الجمعيات والوحدات ذات الصبغة الإجتماعية التي رصد لها مبلغ 100 ألف دينار ضمن مشروع ميزانية 2001 .

الجواب :

تشمل الجمعيات والوحدات ذات الصبغة الإجتماعية التي رصد لها مبلغ 100 000 ألف دينار) ضمن مشروع ميزانية 2001 (المصل 03.302 الفقرة 8 فقرة فرعية 02) :

- عمادة المهندسين
- جمعية القاصرين عن الحركة العضوية
- جمعية التنمية والتنشيط الريفي
- جمعية خريجي المرحلة العليا للمدرسة القومية للإدارة
- جمعية قدماء تلاميذ المعهد الأعلى للعلوم الفلاحية
- جمعيات أخرى ذات صلة بالنشاط الفلاحي
- البعثة الدائمة لدى المنظمة العالمية للتغذية والزراعة FAO
- مشروع سيبام SIPAM (المركز الإقليمي لشبكة التوثيق الإعلامي في مجال تربية الأسماك في البحر المتوسط) .

FIN

146

VUES